جامعة جرش

رسالة ماجستير بعنوان

التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية، والعوامل المؤثرة على إمكانية تبنيها في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

Recent Trends in the external auditing process in the Jordanian commercial banks, and the factors affecting the possibility of its adoption in the Jordanian public shareholding industrial companies

إعداد الطالبة

دلال مصطفى عبدالمهدي فريحات

إشراف

الدكتور أسامة عبد المنعم علي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة جرش

2017

التفويض

أنا دلال مصطفى عبدا لمهدي فريحات أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم : **دلال مصطفى عبدالمهدي فريحات**

التوقيع: ....

التاريخ: ....٢٩/٨/٢٠٢١....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية، والعوامل المؤثرة على إمكانية تبنيها في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

وأجيزت بتاريخ ٢٩/٨/٢٠١٧م

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم:		التوقيع
الدكتور أسامة عبد المنعم	رئيساً ومشرفاً	....
الدكتور علاء المطارنة	عضواً	....
الدكتور مهند عتمة	عضواً خارجياً	....

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الى............الروح التي أكن لها عظيم العرفان والجميل ....والدي رحمك الله وأسكنك فسيح جنانة

الى .... من تحت قدمها تكمن الجنة،صاحبة القلب الكبير،من لا أنسى فضلها علي ما حييت..........أمي الغالية .

الى............ واهب العزم والمثابرة ، رفيق الدرب وشريك الفرح والمسرات وأمل الحياة،الذي ساندني وآزرني في دربي وساير أحلامي .... زوجي الغالي

خالد .

الى ....من قدم لي الدعم والمساندة وكان بمثابة الأب والداعم

.... عمي السيد علي عبد المحسن رواشدة.

الى .... من أكن لها كل الحب والاحترام والتقدير التي كانت بمثابة الأم

الداعمة............عمتي السيدة صباح الجرادات .

الى .... فرحة العمر وأجمل هدايا القدر بسمت الحياة وأملها ....إبني عمر.

دلال فريحات

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره تعالى على ما أنعم به علي من فضل وتوفيف فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على اتمام هذا الجهد المتواضع ، ويسرني أن اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الدكتور أسامة عبد المنعم الذي أشرف على هذة الرسالة وقدم لي كل النصح والارشاد طيلة فترة إعدادها حيث كان لي خير معلم ومرشد .

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان لكافة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة جرش ،على حسن المعاملة وطيبها .كما أشكر كل من ساندني ودعمني وساهم في إنجاز هذا الجهد .

والله ولي التوفيق

الباحثة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص العربي:

التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية، والعوامل المؤثرة على إمكانية تبنيها في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

إعداد الطالبة : دلال مصطفى عبد المهدي فريحات

إشراف

الدكتور: أسامة عبد المنعم

هدفت هذة الدراسة الى بيان التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية،والعوامل المؤثرة على إمكانية تبنيها في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء وتطوير إستبانة وزعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المتكون من مدققي الحسابات القانونين من ذوي الخبرات السابقة في التدقيق على البنوك والشركات الصناعية المساهمة العامة حيث بلغ عدد مدققي الحسابات القانونيين المزاولين لمهنة التدقيق (384) مدققاً قانونياً، حتى نهاية عام 2016 . في حين بلغ العدد الكلي للاستبانات الموزعة (191) استبانة، وتم استرداد (178) استبانة، كان منها (11) استبانة غير صالحة للتحليل لعدم اكتمالها. في حين بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (167)، وبنسبة استرداد (87.4%).

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن اتجاهات افراد العينة من المدققين الخارجيين كانت نحو وجود عوامل مؤثرة لتبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في

الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، كما تبين أن اتجاهات افراد العينة من المدققين الخارجيين كانت نحو الأهمية النسبية المرتفعة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الداخلي و وجود التزام لدى البنوك التجارية الاردنية بجميع التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي فضلا عن وجود أثر للعوامل الإدارية والعوامل المالية والعوامل الفنية والعوامل التشريعيةعلى تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.وكانت أهم توصيات الدراسة يتمحور بضرورة قيام إدارات الشركات الصناعية بتحديد العوامل المعززة لتبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، والعمل على ازالة أي معيقات تنظيمية واجرائية تحول دون ذلك فضلا عن تكليف مكاتب تدقيق ذات السمعة الجيدة، والمتخصصة والتي لديها إدراك ومعرفة بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، ، لجان التدقيق ،أتعاب المدقق الخارجي ،الإستقلالية، تقارير التدقيق ،العوامل الفنية، العوامل التشريعية، العوامل الإدارية ، العوامل المالية.

Abstract

Recent Trends in the external auditing process in the Jordanian commercial banks, and the factors affecting the possibility of its adoption in the Jordanian public shareholding industrial companies

Prepared by:Dalal Mustafa Abdel Mouhdi Freihat

Supervised by: Osama Abdel Moneim

The study aimed to identify the recent trends of external auditing in the Jordanian commercial banks. In order to achieve this objective, a questionnaire has been made, developed, and distributed on a random sample from the study population which consisted of (384) legal auditors until the end of 2016. The total number of the distributed questionnaires was (191), (178) questionnaires have been restored: (11) incomplete questionnaires were invalid to be analyzed. The valid questionnaires which have been restored and analyzed were (167) rated as being restored (87.4%).

The study concluded a set of results: the sample members (external auditors)' trends are toward being factors impact on adopting the recent trends of external auditors in the Jordanian industrial public shareholding companies. The results showed that the sample members' trends were toward the high relative importance of these recent trends related to the

internal audit process and there was commitment of the Jordanian commercial banks to all modern trends associated with the external audit process issued by the Central Bank, also there was impact of the administrative, financing, technical and legislative factors on adopting the recent trends of the external audit process . The most important recommendations of the study are as the following: it is necessary to determine the enhancing factors by the companies' administrations to adopt the recent trends of external audit process in the Jordanian industrial public shareholding companies, it is necessary to remove any regulatory procedural obstacles that prevent that process, as well as assign auditing offices whose good reputation which specialized and aware of the modern trends of external audit process.

Keywords: external auditing, audit committees, external auditors' fees, independence, audit reports, technical factors, legislative factors, administrative factors, financial factors.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم تناول ما يلي:

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3.1 فرضيات الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 تعريف المصطلحات

7.1 نموذج الدراسة

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

(General Framework Of The Study)

1-1 المقدمة

تلعب مهنة تدقيق الحسابات دورا محوريا في المحافظة على الاقتصاد وقوة راس المال وتحسين نوعية القرارات المتخذة من قبل الاطراف المستخدمة للقوائم المالية وخصوصا المستثمرين والمقرضين أصحاب المصالح ، كما وترجع أهميتها نظرا لزيادة حجم الاعمال وارتفاع عدد الشركات في العالم تبعها للتطور الصناعي والاقتصادي والتكنولوجي، وحيث ان شركات الاعمال تقوم باصدار قوائم مالية للأطراف ذات العلاقة والمستخدمين الداخليين والخارجيين، فإنة لابد من وجود طرف محايد يقوم بإبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للواقع (الذنيبات،2015) وذلك لاضفاء نوع من المصداقية على هذة القوائم المالية،من هذا المنطلق كان لزاما على مدققي الحسابات ان يتصفو بالاستقامة والموضوعية والاستقلالية والحيادية والاخلاص اثناء تنفيذهم لمهامهم وان يحافظو على مستوى مقبول من الالتزام الاخلاقي المهني والتمسك بقواعد السلوك المهني ،وهذا ويستدل على الالتزام بإخلاق المهنة وقواعد السلوك المهني من خلال القيام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق أثناء القيام بأعمالهم التدقيقية .

لذلك يؤدي مدقق الحسابات دورا مهما في بيئة الاعمال في المنظمات المعاصرة اذ تعتمد أطراف متعددة على ما يقدمة من خدمات في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذة الشركات وعملها ،ولذلك فإن قضية التدقيق تمثل محورا للعديد من الدراسات والأنظمة والتشريعات ،التي صدرت عن المنظمات المهنية ،بهدف العمل على تقليل عمليات التضليل في القوائم المالية التي تتخذ اشكالاً متعددة ،تؤدي بمجملها الى زيادة فجوة التوقعات بين ما يتوقعة جمهور مستخدمي القوائم المالية وجودة الابلاغ المالي نظرا للأثر السلبي الذي تلعبة هذة الاساليب في تشوية بنود ما تصورة القوائم المالية من معلومات تعكس المركز المالي للشركة.(عوض،2004،ص21).

وقد أضحى التدقيق مجالاً خصباً لأبحاث ودراسات العديد من الباحثين والمهتمين،وذلك لأهميتة في الكشف عن مواطن الخلل والضعف في العمليات

المحاسبية ،وكذلك الأشخاص القائمين على تنفيذ هذة العمليات مما يساعد في تصحيح المسارات والإنحرافات اثناء تنفيذ الخطط الموضوعة بكفاءة. و على صعيد مهنة التدقيق فقد إستمدت في الماضي والحاضر قدرتها على الاحتفاظ بالتنظيم الذاتي من خلال احتكامها الى مجموعة من المعايير التي تحكم الأداء والسلوك المهني لمدقق الحسابات ،كما إستدعت الضرورة الى تأسيس الهيئات التنظيمية لتتولى اعادة النظر بالقواعد والمعايير كلما استدعت الضرورة الى ذلك،مستندة بذلك الى ما تملية الظروف المحيطة بمهنة التدقيق.

وقد إزداد حرص الجهات المختصة بأهمية مواكبة مهنة التدقيق التطورات العلمية والمهنية الحديثة ،إذ تسعى الجهات ذات العلاقة الى تفعيل دور هذة المهنة وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية التي تضفي الأسس السليمة والفعالة في إعداد تقارير مالية مفيدة ،تلتزم الشركات بها ،لكي تسير على نهج محاسبي دقيق يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل التحديات الإقتصادية الكبيرة.

ومن هنا اقتضت الضرورة على التركيز على التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الاردنية والتي تصدر عن البنك المركزي الاردني ،التي تشمل على تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق ،ترشيح وتعيين مكتب التدقيق،استقلالية وموضوعية مكتب التدقيق،مهام ومسؤليات لجنة التدقيق و التقارير المتعلقة بعملية التدقيق ،بالإضافة الى واجبات مكتب التدقيق تجاة البنك المركزي لذلك عملت الدراسة الحالية على بيان أهم العوامل التي تؤثر على إمكانية تبني تلك التوجهات الخاصة بمهنة التدقيق للبنوك في الشركات الصناعية الأردنية للرفع من كفاءة وجودة التدقيق الخارجي فيها.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد وضعت التوجهات الحديثة لعملية التدقيق والصادرة من قبل البنك المركزي الأردني لجعل مهنة التدقيق الخارجي تتوافق مع جميع الأنظمة والتشريعات الخاصة بمهنة المحاسبة القانونية، ولاستمرار منهج التحسين المستمر بالمهنة، وذلك لضمان أن تحقق عملية التدقيق الخارجي الهدف المرجو منها، ولكي تتوافق نتائج التدقيق مع الأهداف الاستراتيجية في البنوك الأردنية. وتسعى هذه الدراسة لاكتشاف مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق، وبالوقت نفسه، تسعى لتحديد أبرز العوامل التي تؤثر على تبني هذه التوجيهات في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، ولهذا فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة، من خلال طرح التساؤلات التالية:

السؤال الرئيس الأول: ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأول، الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بسياسية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي؟
2- ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي؟
3- ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بترشيح وتعيين مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي؟
4- ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة باستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي؟
5- ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق والصادرة عن البنك المركزي؟
6- ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق والصادرة عن البنك المركزي؟
7- ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بواجبات مكتب التدقيق تجاه البنك المركزي والصادرة عن البنك المركزي؟

السؤال الرئيس الثاني: هل يوجد هنالك عوامل خاصة بالشركات الصناعية تؤثر على التزام الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الثاني، الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد هنالك عوامل إدارية تؤثر على التزام الشركات الصناعية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي؟
2- هل يوجد هنالك عوامل فنية (خاصة بالصناعة) تؤثر على التزام الشركات الصناعية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي؟
3- هل يوجد هنالك عوامل مالية تؤثر على التزام الشركات الصناعية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي؟

4-هل يوجد هنالك عوامل تشريعية تؤثر على التزام الشركات الصناعية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي؟

3-1: فرضيات الدراسة

بالاعتماد على تساؤلات مشكلة الدراسة فإنة يمكن صياغة الفرضيات الخاصة بالدراسة على النحو التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

ويتفرع من هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية التالية:

H01-2: لا يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بسياسية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

H01-3: لا يوجد التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي؟

H01-4: لا يوجد التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بترشيح وتعيين مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي؟

H01-5: لا يوجد التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة باستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي؟

H01-6: لا يوجد التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق والصادرة عن البنك المركزي؟

H01-7: لا يوجد التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق والصادرة عن البنك المركزي؟

H01-8: لا يوجد التزام البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات الخاصة بواجبات مكتب التدقيق تجاه البنك المركزي والصادرة عن البنك المركزي؟

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل (الادارية، والفنية (خاصة بالصناعة)، والمالية، والتشريعية) على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الادارية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

H02-2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الفنية (خاصة بالصناعة) على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

H02-3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل المالية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

H02-4: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل التشريعية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي

1-4 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة اهميتها من خلال قيامها بمعالجة موضوع بالغ الأهمية والمتعلق بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية، والعوامل المؤثرة على امكانية تبنيها في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، كما تأتي أهمية الدراسة الحالية من تسليط الضوء على امكانية تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق في القطاع الصناعي الذي يعتبر من أهم القطاعات التجارية الداعمة للاقتصاد الأردني . حيث يمكن إيجاز أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

1- بيان اهمية التوجهات الحديثة في عملية التدقيق الخارجي في البنوك والشركات الصناعية المساهمة العامة.

2- المساعدة في تحسين وتطوير مهنة التدقيق الخارجي، بما يتوافق مع التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي.

3- تسليط الضوء على العوامل المعززة لتطبيق التوجهات الحديثة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

1-5 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة في تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل فيما يلي:

1-إظهار العوامل الادارية التي تؤثر على التزام الشركات الصناعية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

2-إظهار العوامل الفنية (خاصة بالصناعة) التي تؤثر على التزام الشركات الصناعية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

3-إظهار العوامل المالية التي تؤثر على التزام الشركات الصناعية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

4–إظهار العوامل التشريعية التي تؤثر على التزام الشركات الصناعية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

6-1 التعريفات والمصطلحات الإجرائية

1-التدقيق الخارجي :عبارة عن عملية منظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث إقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة، وإيصال النتائج إلى المستخدمين المهتمين بتلك النتائج (جمعة،2000).

2-لجان التدقيق: هي لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة تتركز مسؤوليات أعضائها في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة , وترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه وكذلك مراجعة الرقابة الداخلية للشركة ,والمعلومات المالية جميعها والمعدة للنشر فضلا عن التأكد من الالتزام بتنفيذ قواعد حوكمة الشركات في الشركة.(التميمي ،2008)

3- أتعاب المدقق الخارجي :هي مبالغ نقدية يحصل عليها المدقق من العميل نظير قيامه بأداء عملية تدقيق حسابات العميل وإصدار تقرير برأية الفني المحايد (سويدان،2010)

4- الإستقلالية:أن يقوم المدقق بعملة في جميع مراحل عملية التدقيق بكل أمانة وأستقامة وموضوعية ودون أي تحيز لجهة معينة ودون الخضوع لأي تأثيرات يمكن أن تتعارض مع الموضوعية والنزاهة.(الذنيبات،2015)

5- تقارير التدقيق: هي وسيلة الاتصال بين المدقق ومستخدمي البيانات المالية المدققة ، وهو زبدة عمل المدقق الذي يبين فية النتائج التي تم التوصل اليها،ويعتبر الوثيقة التي يعتمد عليها الأطراف المهتمة بالبيانات المالية وبعملية التدقيق (الذنيبات ،2015)

6–العوامل الإدارية: وهي مجموعة من العوامل والمتغيرات الإدارية والتنظيمية المرتبطة بمكاتب التدقيق وعملائه.

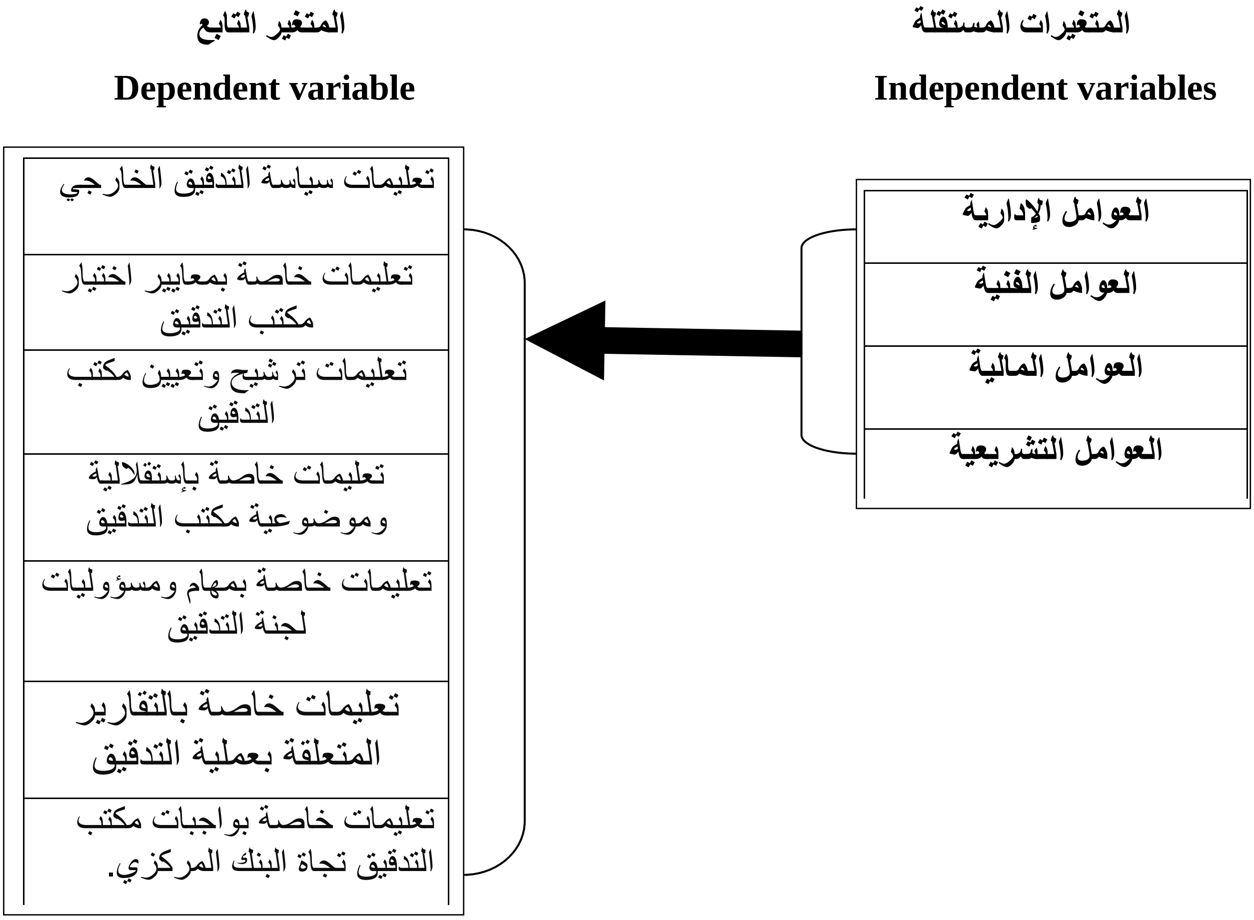
7–العوامل الفنية: وهي مجموعة من العوامل والمتغيرات المحيطة بالبيئة الداخلية والخارجية لمهنة التدقيق الخارجي.

8–العوامل المالية: وهي مجموعة من الأنظمة والقواعد والسياسات المالية والمحاسبية المرتبطة بوظيفة التدقيق الخارجي.

9–العوامل التشريعية: وهي مجموعة من الأنظمة والقواعد والقوانين والمحددات الصادرة عن جهات تشريعية ورقابية ومهنية تعنى بوظيفة التدقيق الخارجي.

1-7 نموذج الدراسة

شكل رقم (1-1) : أنموذج الدراسة



أنموذج الدراسة من إعداد الباحثة بالإعتماد على دراسة (Al-Nimer,2015) و(Al-Nawaiseh,2015) وتعليمات البنك المركزي بشأن التدقيق الخارجي لعام 2016.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم تناول ما يلي :

الإطار النظري

2-1 (مفهوم التدقيق وأهدافة وأهميتة والسلوكيات المهنية الخاصة بة)

2-2 (العوامل المؤثرة في كفائة مهنة التدقيق الخارجي)

2-3 الدراسات السابقة

2-3-1 الدراسات السابقة العربية

2-3-2 الدراسات السابقة الأجنبية

2-3-3 جدول الدراسات السابقة

2-2-4 أهم ما يميز الدراسة

تمهيد:

مر مفهوم التدقيق بالعديد من المراحل التي واكبت تطور الخدمات التي تؤديها هذة الوظيفة ،حيث يعتبر التدقيق من أهم الادوات التي تساعد الإدارة العليا في الشركات على القيام بواجباتها بأفضل صورة ، لذلك تعدى دور هذة الوظيفة في نهاية السبعينيات الحدود التقليدية للتدقيق ليصبح ذا مفهوم واسع يضطلع بمهام التدقيق الشامل (Comprehensive Audit)، ولم يعد دور هذة الوظيفة خدمة الادارة فقط بل تعدى ذلك ليصبح ذو شمولية لكافة الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الشركة،لذلك تبلور مفهوم التدقيق في السنوات الأخيره بشكل اكثر انسجاماً للتطورات الحديثة لمواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية في مختلف انحاء العالم.

2-1-1 مفهوم التدقيق :

يوصف التدقيق بأنه رقابة إدارية تقوم بتقييم مدى ملائمة وفعالية جميع أنواع الرقابة الأخرى في الشركات، حيث نشأ وتطور نتيجة لازدياد حاجة الإدارات في الشركات إليه كأداة رقابية وإدارية تستعين بها في إنجاز وظائفها الرئيسة التي تتمثل في السعي إلى إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات ذوي العلاقة في المنظمة التي تقوم بإدارتها. فالتدقيق يهدف إلى مساعدة الإدارة وفي جميع مستوياتها، لأجل الإيفاء بالتزاماتها وزيادة كفاءتها، وذلك من خلال التحليل، والتقييم، والاستشارات والدراسات والاقتراحات، إذ تعد وظيفة التدقيق أداة تتيح للمنظمات إصلاح وتطوير نفسها ذاتيا(التميمي،2008).

وتعني كلمة (التدقيق Audit) باللغة اللاتينية (الاستماع)، وهي تمثل كيفية حكم المدقق الخارجي على الحسابات بعد الاستماع على قراءتها، إذ كانت طريقة الحكم على الحسابات لدى الاغريق بعد استماع المدقق الحسابات بصورة علنية امام المالكين .

والتدقيق يُعدُّ ظاهرة انسانية متعلقة بالملكية، اذ ان التحقق من حسن ادارة الاموال والحفاظ عليها نزعة انسانية او ميل انساني، لأنه حريص على امواله من الفقدان او سوء الاستعمال من قبل الآخرين.

اما المعنى العام للتدقيق فهو (التحقق من صحة مزاعم الآخرين)، عبر مجموعة اجراءات للوصول إلى الحكم على تلك المزاعم. والذي يفيدنا في هذا المبحث التعريف المهني للتدقيق، فقد تناول تعريف التدقيق الخارجي العديد من الكتاب المختصين بالتدقيق، فضلا عن المنظمات المهنية للمحاسبة والتدقيق، ويمكن عرض بعض التعاريف الاكثر شيوعا وقبولا.

كما تعتبر هذه الوظيفة صمام أمان بيد الإدارة، وتم وصفها بأنها "عيون الإدارة وآذانها. لذلك عرف التدقيق بأنه فحص القوائم المالية والذي يشمل التقييم التحليلي للسجلات والاجراءات الخاصة بالرقابة المحاسبية مع تحليل انتقادي للادلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة (Guy et al,2001).

لذلك نجد ان جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) عرفته بأنه عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة (بوتين،2005،). وعرفة (مجيد، 2008: 30) بانه الفحص الانتقادي المحايد لدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية ومستنداتها بواسطة شخص خارجي، وذلك بهدف ابداء الراي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للوحدة الاقتصادية خلال حقبة معينة كما عرف التدقيق من وجهة النظر العملية على أنه طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقرائن اثبات بخصوص ما هو مثبت في الدفاتر والسجلات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع وتقيميها

للتأكد من درجة التماثل بين ماهو مثبت وهذه الأحداث وفق مقاييس معينة ونقل النتائج إلى الأطراف أصحاب العلاقة بالوحدة الاقتصادية ومن المعروف أنّ القوائم المالية التي تلخص هذه الأحداث تمثل المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله والمعدة من إدارة المشروع وبالرغم من أن المدقق قد يشارك في إعدادها وكتابة الملاحق لها، إلا أنّ وظيفته لا تتعدى فحص تلك القوائم وإبداء رأيه الفني حول عدالتها (عبد الله، 2004، 11).

ونجد ان (Auditing practices board,2001: p.7) عرف التدقيق الخارجي "External Audit" بانه أداء عملية التدقيق من قبل طرف خارجي يتولى القيام بعمليات التدقيق، ويقوم به أشخاص اصحاب خبرة مستقلون عن العمليات الخاضعة للتدقيق، وعن الموظفين في الوحدة الاقتصادية، ان القيام بعمليات التدقيق هذه يجب ان يكون متماشياً مع المتطلبات التي تكون محددة من قبل أو لمنفعة الاطراف المستفيدة من عمليات التدقيق).

في حين يعرفة (الزبيدي، 2014: 4) أنه تقدير للسوق لاحتمالية قيام المدقق باكتشاف الانحراف في النظام المحاسبي للعميل محل التدقيق ومن ثم قيامه بالتقرير عن ذلك الانحراف.

و لكن (جوهر، 2007: 16) تعرفة التدقيق على أنها احتمالية قيام مدقق الحسابات باكتشاف التحريفات الجوهرية والأخطاء والثغرات في القوائم المالية والقيام بالإبلاغ عنها وتسجيل ذلك في التقرير الذي يصدره في نهاية عملية التدقيق.

وترى الباحثة أن عملية التدقيق عملية مخططة ومنطقية يقوم بها شخص ذو فكر ريادي وفيها خطوات محددة وانها ليست عملية عشوائية وأنها تتم بشكل يؤدي إلى خدمة الاطراف ذات

العلاقة من دون تحيز لأي فئة سواء كان بوساطة عملية جمع الادلة أو تقييم النتائج. وتوضح مسوؤلية الادارة عن المعلومات المحتواة في القوائم المالية.

2-1-2 أهداف التدقيق الخارجي

يمكن تقسيم أهداف التدقيق الخارجي على مجموعتين:

2-2-1 أهداف تقليدية : وتتمثل بالاتي(عبد الله، 2004):

1- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها.
2- إبداء رأي فني محايد استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية.
3- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات المحاسبية من أخطاء أو غش.
4- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء بوساطة التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة.
5- مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.
6- مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي.
7- مساعدة الجهات الحكومية في تخطيط الاقتصاد الوطني.

2-2-2 أهداف حديثة : وتتمثل بالاتي:

1- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها.
2- تقييم نتائج إعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.
3- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط الوحدة الاقتصادية. (عبد الله، 2004).

إما أهداف تدقيق البيانات المالية الواردة ضمن مكونات نظرية التدقيق The Structure of Audit Theory فهي(لطفي، 2006: 66):

1- عرض القوائم المالية بصدق وعدالة والإفصاح بها.

2- شرعية وصحة العمليات المالية.

3- الملكية (الحقوق والالتزامات) استقلال الفترات المالية.

4- التقويم.

5- الوجود

هذا وتمثلت الاتجاهات الحديثة للتدقيق بما يسمى (بتقويم الاداء) أو ما تسمى (التدقيق الشامل) أو ما يسمى (تدقيق الاداء Performance Audit) ويركز الاتجاه الحديث على مفاهيم الكفاية والمردود الاقتصادي وفاعلية الاداء بوصفها عناصر مترابطة لتحقيق أفضل نتائج (الجعافرة،30:2008)

ويمكن توضيح المفاهيم الكفاءة والفاعلية والاقتصادية على النحو الآتي (الذنيبات ،2015):

1- الكفاءة Efficiency

ويقصد بها قياس كفاءة استخدام الموارد المختلفة لتحقيق هدف معين وبعبارة اخرى قياس مدى الاستغلال الأمثل للموارد لتحقيق اكبر قدر من المخرجات بوساطة اقل قدر ممكن من المدخلات ويمكن تحديد مفهوم الكفاءة بعنصر (المدخلات input –والعمليات Processes – المخرجات Out put).

2- الفاعلية Effectiveness

يرتبط مفهوم الفاعلية بمدى تحقيق الأهداف النهائية بوساطة قياس العلاقة بين (المدخلات inputs والعمليات Processes) أو ما يسمى الجهود المبذولة للتنظيم وبين النتائج النهائية Results من جهة اخرى

3- الاقتصادية Economy

تعني انجاز الاعمال بأقل التكاليف الممكنة وهي تتعلق بالشروط والبنود التي تحصل الوحدة الاقتصادية من خلالها على الموارد اللازمة لها (بشرية ومادية) وذلك بحصول على الموارد بالجودة والكمية المناسبة وبأقل تكلفة.

2-1-3 أهمية التدقيق:

يلعب التدقيق دورا حيويا في الاقتصاد وصلابة اسواق راس المال حيث يمنح المصداقية للقوائم المالية التي تعتبر الرافد الرئيسي للمعلومات للمستخدمين ومتخذي القرارات.لقد أدت نظرية الوكالة وفصل الإدارة عن الملاك ومن ثم تضارب المصالح الى ضرورة وجود طرف ثالث محايد يطمئن المساهمين الى سلامة القوائم المالية وعدالتها.وهذا ونظرا للتطور في بيئة الاعمال وزيادة عدد وحجم الشركات ازداد الطلب على مهنة التدقيق وظهر ذلك عندما ألزمت الشركات المساهمة العامة بتعيين مدقق حسابات خارجي مهمتة فحص القوائم المالية الخاصة بالشركة والتأكد من مدى صدقها وعرضها وتمثيلها للوضع المالي للشركة ومن هنا زاد اهتمام الاطراف

ذات العلاقة بتقرير المدقق الخارجي .ويشير (الذنيبات،2015)الى وجود مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة الطلب على التدقيق منها:

1-التخفيض والحد من خطر المعلومات : ونعني بها مدى قدرة المستخدم للمعلومات من الاعتماد على هذة المعلومات في اتخاذ القرارات وينشا خطر المعلومات من زيادة كم المعلومات في الشركات أيضا صعوبة وعدم قدرة المستخدم للوصول اليها وتعقيد تلك المعلومات أو احتوائها على أخطاء جوهرية يصعب علية اكتشافها.

2-خفض كلفة رأس المال: وذلك من خلال اعتماد المقرضين على هذة البيانات المدققة وزيادة مصداقيتها وبالتالي إعطاء قروض بنسب فائدة منخفضة .

3-التقليل من الوقوع في الأخطاء الجوهرية:إن قيام المدقق بتدقيق البيانات المالية يساعد على اكتشاف ألاخطاء والحد منها أيضا التأكد من مدى نزاهة واستقامة الإدارة ومدى استخدامها للموارد المتاحة بكفائة .

ويمكن بيان الفئات التي تعتمد على تقرير المدقق الخارجي كما يلي(الشحنة،2010):

1-إدارة الشركة: حيث تعتمد ادارة الشركة اعتمادا كبيرا على البيانات المدققة التي تساعدها في عملية التخطيط وإتخاذ القرارات الحالية واالمستقبلية واضافة الى ذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية الى توجية الاستثمار في هذة الشركة.

2- المستثمرون :حيث يعتمد المستثمرون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قراراتهم التي ثؤثر على توجية مدخراهم واستثماراتهم بالشكل الصحيح للحصول على اكبر عائد.

3–الجهات الحكومية :تعتمد هذة الفئة على القوائم المالية المدققة للقيام بالعديد من الامور كالرقابة والتخطيط وفرض الضرائب ومنح القروض وتقديم الدعم لبعض النشاطات.

4–المقرضون والبنوك:تستفيد هذة الفئات من تقرير المدقق للقيام بعملية الدراسة التحليل لهذة القوائم قبل اعطاء القروض او تمويل المشاريع ،حيث تعتمد في القبول او الرفض على هذه القوائم حيث تساعدها في توجية اموالها الى الطريق الصحيح .

2–1–4 الخدمات التي يقدمها المحاسب المهني المستقل

يقدم المحاسب المهني المستقل نوعين من الخدمات تقسم الى خدمات تأكيدية وأخرى غير تأكيدية وفيما يلي بيان لتلك الخدمات:

2–1–4–1 الخدمات التأكيدية :عرف (الذنيبات،2015) الخدمات التأكيدية على انها خدمات مستقلة تؤدي الى تحسين جودة المعلومات لغايات اتخاذ القرار حيث يجب ان يتمتع المدقق بالاستقلالية وبذل العناية المهنية المعقولة وممارسة الحكم المهني بالشكل المعقول .

وتقسم هذة الخدمات كلآتي:

أ)خدمات التصديق :تمثل خدمات التصديق نوعا من الخدمات التأكيدية التي يصدر من خلالها المحاسب القانوني تقريرة عن مدى مصداقية التأكيدات المقدمة من جهة معينة الى جهة او جهات اخرى (الشحنه،2010) .وتشمل هذة الخدمات ما يلي:

1–تدقيق البيانات المالية :

يعد هذا النوع من التدقيق من اكثر الخدمات التاكيدية شيوعا ويتم من خلال المدقق الخارجي ،حيث يقوم المدقق الخارجي بإصدار تقرير مكتوب معبرا عن رأية فيما اذا كانت البيانات المالية التي اظهرتهاالادارة تظهر بصورة عادلة وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها

2-تدقيق الرقابة الداخلية:يتضمن هذا النوع من خدمات التصديق على ان الرقابة الداخلية متطورة وتقوم بمهامها كما يجب ،كما يلزم قانون الشركات بأن يتم التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية ,لذلك يتطلب هذا القانون من المحاسب القانوني ان يصادق على فعالية الرقابة الداخلية المتعلقة بالتقارير المالية لما لفعالية الرقابة الداخلية الاثر المباشر على تخفيض حالات الاخطاء المستقبلية في هذة البيانات(الذنيبات،2015)

3-الاطلاع:

ان عملية الاطلاع على القوائم المالية اقل مستوى من التدقيق ،حيث يقدم المحاسب القانوني مستوى تأكيد اقل من حيث الاطلاع ،في حين تعتمد الكثير من الشركات على هذا النوع من التصديق لايجاد تأكيد محدود عن بياناتها المالية بدون تكبد تكاليف كبيرة(الشيشيني،2007)

4-خدمات التصديق على تكنولوجيا المعلومات:

تشمل الخدمات التي تتعلق بالشبكة العنكبوتية الانترنت(web trust) وخدمات التصديق الخاصة بالنظم الالكترونية SysTrust فهي خدمات تزود الادارة ومجلس الادارة بدرجة من المصداقية بأن النظم تحقق متطلبات ومبادئ اساسية ، وان الرقابة الداخلية فاعلة بشكل مناسب كما ويتم الالتزام بمجموعة من المبادئ في الخدمات الخاصة بمصداقية الشبكة العنكبوتية وهي الامان،واستمرارية الموقع وسلامة التشغيل والخصوصية بالإضافة الى السرية (الذنيبات،2015

ب)**خدمات التأكيد الاخرى**

تمثل الخدمات التي تؤدى بشكل معين الى اضفاء التحسين على جودة المعلومات لخدمة مجموعة من الاهداف كإتخاذ القرارات ،في حين انها لا تحتاج الى اصدار اي تقرير مكتوب ،بالاضافة الى انه ليس بالضرورة ان يتعلق هذا التاكيد بمصداقية تأكيدات معينة مقدمة من اي جهة.

2-1-4-2 الخدمات الغير تأكيدية:

تشمل الخدمات الغير تأكيدية الخدمات الاستشارية وخدمات تقييم الاداء وخدمات التخطيط المالي ،حيث يقدمها المدقق والتي قد يقدم فيها تقرير ،ولكن هذا التقرير لا يتعلق بتأكيدات يقدمها طرف أخر ،حيث يكون دور المدقق كإستشاري يستخدم خبرتة وكفاءتة في تقديم هذا العمل(الذنيبات،2015).

وترى الباحثة انه في حال تقديم المدقق للخدمات الغير تأكيدية والتي تأخذ شكل الخدمات الاستشارية علية ان يراعي قواعد ومبادئ السلوك المهني في حال موافقتة على تقديم مثل هذة المهمات.

2-1-5 السلوك المهني للمدقق

مع التطور الهائل في الاعمال وانتشار الشركات المساهمة العامة وانفصال الاداره عن الملكية ,تطلب الامر الاعتماد على اشخاص يتمتعو بالحياد لمراقبة اعمال الحسابات والاموال لطمأنة اصحاب الاموال والمساهمين على استثماراتهم ,كل ذلك ساهم في زياده الطلب على الخدمات التي يقدمها المدققين وتقاريرهم ورأيهم الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية لذلك كان لابد من وجود المنظمات المهنية التي سعت الى وضع مبادئ يسيرون عليها ويسترشدو بها لتنظيم مهنتهم وعملهم (نظمي والعزب,2012) .

2-1-6 قواعد السلوك المهني:

تناول العديد من الباحثين تعريفات عده لقواعد السلوك المهني فقد عرفت على انها "مجموهة من المبادئ والقيم الاخلاقية التي تلزم جميع الفئات والافراد الذين يتفاعلون بالمجتمع خلال ادائهم لواجباتهم ومسؤولياتهم المنوطة بهم ومختلف اعمالهم من بيع وشراء وغيرها"(الذنيبات,2015)

كما عرفها(صيام وابوحمود, 5,2006)على انها:مجموعة الاسس والقواعد التي يجب على المهني التمسك بها والعمل بمقتضاها ,ليكون ناجحا في تعاملة مع الناس وناجحا في مهنتة وقادرا على كسب عملائة وزملائة ورؤسائة".

في حين عرفها (Boynton,et.al,2006)بأنها قواعد ترسخ او توطد معايير دنيا للسلوك المقبول في أداء الخدمات المهنية.

في ضوء ما سبق ترى الباحثة ان قواعد السلوك المهني عبارة مجموعة من القواعد والارشادات التي تهدف الى تحقيق درجة مناسبة لضبط السلوك المهني من خلال الزام مدققي الحسابات بتطبيق معايير التدقيق بشكل ملائم وسليم.

2-1-7 أهمية قواعد السلوك المهني

ان اي مهنة يجب ان تحتكم لقواعد ومبادئ تحكم تصرفات من يقومو بها تجاة المجتمع او البيئة التي يتواجدو فيها ,حيث تعتبر قواعد السلوك المهني الارشاد الذي يجب ان يلتزم بة مدقق الحسابات بحيث تحكم عملة وعلاقاتة مع زملاء المهنة والعملاء واصحاب العلاقة الاخرين(مطارنة,2009).

بالإضافة الى ان اداب واخلاقيات المهنة ضرورة لقيام المجتمعات وتطورها ,حيث ان انعدام القيم والاخلاق يدمر المجتمعات من كافة الجوانب ويضفي المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ولما كانت قواعد ومبادئ السلوك المهني ذات اهمية كبيرة فقد حرصت الجهات المنظمة على سن وتشريع قواعد ومبادئ السلوك المهني حتى يتوصلو الى درجة مناسبة من ضبط السلوك المهني وتمكين من يقومو بأداء الخدمات المهنية من القيام بمهامهم على اكمل صورة حيث ان مهنة التدقيق بحاجة اكثر من اي مهنة اخرى الى قواعد ومبادئ تحكم عملهم لما لعملهم من تأثير على المجتمع وعلى زملائهم في المهنة وعلى عملائهم(الذنيبات,2015)

2-1-8 أهداف قواعد السلوك المهني

تهدف قواعد السلوك المهني الى تحقيق اهداف متعدده كما يلي(زعرب وعبد العال,2016:8)

1-رفع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق والمحافظة على كرامتها وتدعيم التقدم الذي احرزتة.

2-تنمية روح التعاون بين المحاسبين والمدققين ورعاية مصالحهم المادية والمعنوية.

3-العمل على اكتساب ثقة المجتمع من خلال تقديم معلومات موثوقة تخدم متخذي القرار وجميع الاطراف ذو العلاقة.

كما أضاف (نظمي والعزب,2015)مايلي:

4-تدعيم وتكملة النصوص القانونية والاحكام التي وضعها المشرع لتوفير مبدأي الكفاية في التأهيل العلمي والعملي للمدقق وحياد مدقق الحسابات في عملة والشروط التي يجب ان يوفيها ليتمكن من العمل بالمهنة.

2-1-9 قواعد السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين:

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) عام 1977 في مدينة ميونخ بألمانيا وذلك خلال المؤتمر الدولي الحادي عشر للمحاسبين، وقد كانت المهمة الأساسية للاتحاد الدولي للمحاسبين هي دعم وتعزيز مهنة المحاسبة لتصب في النهاية في خدمة المصلحة العامة من خلال إصدار وتطوير معايير مهنية دولية وقواعد أخلاقيات مهنة خدمة المصلحة العامة من خلال إصدار وتطوير معايير مهنية دولية وقواعد أخلاقيات مهنة ذات جودة عالية وبشكل دائم.

وقد أصدر المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين،(Code of Ethics for Professional Accountants) حيث يطلق مصطلح المحاسب المهني(Professional Accountant)على ممارسي مهنة المحاسبة, والمراجعة الحسابات(IFAC, 2013:149).

وتتكون قواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي(IESBA)من ثلاثة أجزاء(IFAC, 2013: 11-149) :

الجزء الأول :يحدد المبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين، ويوفر إطار مفاهيم لتطبيق تلك المبادئ، ويتضمن هذا الإطار إرشادات حول المبادئ الأخلاقية الأساسية، حيث يجب على المحاسبين المهنيين تحديد التهديدات التي تحول دون تطبيقهم للمبادئ الأساسية، ومن ثم تقييم هذه التهديدات وبعد ذلك تطبيق الاجراءات الوقائية اللازمة للقضاء عليها أو العمل على تقليصها قدر الإمكان بحيث تصل إلى مستوى مقبول وذلك لتجنب مخاطر عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية

الجزء الثاني :يوضح هذا الجزء كيفية تطبيق إطار المفاهيم المذكور في الجزء الأول(المبادئ الأساسية)حيث يقدم أمثلة على الاجراءات الوقائية التي من الممكن أن تكون مناسبة لمواجهة تهديدات الالتزام بالمبادئ الأساسية، حيث ينطبق هذا الجزء من قواعد السلوك الأخلاقي على المحاسبين المهنيين العاملين في الممارسة العامة للمهنة مثل(الشركات التي تقدم الخدمات المهنية مثل مراجعة الحسابات والاستشارات والخدمات المحاسبية الأخرى)

الجزء الثالث :كذلك يوضح هذا الجزء كيفية تطبيق إطار المفاهيم المذكور في الجزء الأول، ويقدم أمثلة عديدة تتضمن إجراءا وقائية لمواجهة التهديدات، لكن هذا الجزء من القواعد ينطبق على المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال(وهم المحاسبين الذين يتم تعينهم في شركات تعمل في مجال التجارة أو الصناعة أو الخدمات أو القطاع العام)وكذلك يتضمن المحاسبين المهنيين الذين يتعاقدون مع هذه الشركة.

2-1-9-1 المبادئ الاساسية التى تحكم السلوك المهني:

تمثل هذة المبادئ معايير مثالية عن السلوك الاخلاقي غير قابلة للالزام وتعبر عن الخصائص التي يجب توافرها في المدقق هي حسب(IFAC, 2013:12)

أولا: النزاهة

يفرض مبدأ النزاهة على كل المهنيين العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة بأن يكونوا على قدر من الاستقامة والأمانة في كل من علاقاتهم المهنية وعلاقات الأعمال، كذلك تتضمن النزاهة بأن يتحلى المهنيون بالصدق والعدل أثناء تنفيذ مهامهم (IFAC, 2013:17)

كذلك يعد توفر النزاهة شرط أساسي للعاملين في خدمة المصلحة العامة كمراجعي الحسابات، حيث إنها لا تتطلب فقط الأمانة لكن تتعدى ذلك لتشمل مجموعة من الصفات ذات العلاقة وهي الإنصاف والشجاعة والأمانة الفكرية(IFAC, 2013:4)

ثانياً: الموضوعية

مبدأ الموضوعية يعني بألا يكون مراجعي الحسابات متحيزينن أثناء تأديتهم لمهامهم، كذلك عدم تأثرهم بالآخرين حتى لا يتأثر حكمهم المهني الخاص بالشركة التي يقومون بمراجعة حساباتها، حيث إن مراجعي الحسابات قد يتعرضوا أثناء تأديتهم لمهامهم لحالات قد تضعف من موضوعيتهم، كذلك فإنه من غير العملي تحديد أو وصف هذه الحالات بالتحديد لكن بشكل عام لا يجوز لمراجعي الحسابات تأدية خدمات مهنية في حالة وجود علاقة أو تحيز قد يترتب عليها تغيير حكمهم المهني الخاص بالخدمات المقدمة(IFAC, 2013:18).

كما أن الموضوعية تعد حالة ذهنية تستثني التحيز والحكم المسبق مما يعطي عدالة وانصاف لجميع القرارات والمسائل التي تتعلق بالمهام التي يقومون بتأديتها، كذلك تتطلب الموضوعية ألا يتأثر حكم مراجع الحسابات بتضارب المصالح، وتنشأ أهمية مبدأ الموضوعية بالنسبة لمراجعي الحسابات من أن العديد من القضايا الهامة التي لها علاقة بإعداد القوائم المالية لا تخضع للحقائق وانما تخضع لحكم مراجعي الحسابات(FRS, 2011:5).

كما أن الحفاظ على مبدأ الموضوعية يتطلب من مراجعي الحسابات عمل تقييم مستمر , لعلاقاتهم مع العملاء وكذلك تقييم مدى التزامهم بالمسئولية العامة

إضافة إلى ذلك فإن الموضوعية تعطي قيمة للخدمات التي يقدمهامراجعي الحسابات، حيث إنها تعد إحدى العلامات المميزة لمهنة المحاسبة والم ا رجعة، وتتطلب الموضوعية من الم ا رجعين بأن يكونوا محايدين ويتمتعون باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماتهم المهنية المتنوعة بحيث لا يكون لهم أية مصالح متعارضة مع مصلحة العمل أو المهنة التي يمارسونها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونية2007:20)

ثالثاً: الكفاءة والعناية المهنية اللازمة

يفرض مبدأ الكفاءة والعناية المهنية اللازمة على جميع مراجعي الحسابات بأن يلتزموا بما يلي:

- المحافظة على المعرفة والمهارة المهنية بالمستوى المطلوب وذلك لضمان حصول العملاء وأصحاب العمل على خدمات ذات كفاءة مهنية عالية

- تأدية المهام باجتهاد وفقا للمعايير المهنية والفنية المطبقة عند تأدية الخدمات المهنية

كذلك فإن الخدمة المهنية ذات الكفاءة العالية تتطلب ممارسة الحكم السليم في تطبيق المعرفة والمهارات المهنية عند تأدية خدمة معينة، ويمكن تقسيم الكفاءة المهنية إلى مرحلتين منفصلتين:

- تحقيق الكفاءة المهنية
- المحافظة على الكفاءة المهنية

لذلك تتطلب المحافظة على الكفاءة المهنية وجود وعي مستمر وفهم للتطورات الفنية والمهنية والتجارية ذات الصلة، كذلك فإن التطوير المهني المستمر يمكّن مراجعي الحسابات من تطوير قدراتهم والمحافظة على مستوى مرتفع من القدرات للقيام بمهامهم بشكل أكثر كفاءة

ضمن البيئة المهنية

كذلك ينبغي على مراجع الحسابات أن يتخذ خطوات معقولة للتأكد من أن الأشخاص الذين يعملون تحت سلطته بصفة مهنية يمتلكون مهارات تدريب واشراف مناسبة، كذلك يجب على المراجعين أن يطلعوا العملاء وأصحاب العمل والمستخدمين الآخرين على القيود الملازمة للخدمات التي يقدمها المراجع (IFAC, 2013:19).

كما أنه يجب على مراجعي الحسابات بذل العناية المهنية اللازمة عند أداء مهامهم ومسئولياتهم تجاه كل من العملاء وأصحاب العمل وكذلك المجتمع، حيث إن مبدأ العناية المهنية يفرض عليهم مسئولية تقديم الخدمات بسرعة وبدقة مع مراعاة المعايير الفنية والأخلاقية المعمول بها(AICPA, 2013:2829).

رابعاً: السرية

يفرض مبدأ السرية على مراجعي الحسابات الامتناع عن التالي(IFAC, 2013:20) :

- الكشف عن أية معلومات سرية خاصة بالشركة أو صاحب العمل – والتي يتم الحصول عليها كنتيجة لعلاقات مهنية وعلاقات العمل – دون تفويض محدد باستثناء وجود حق أو واجب مهني وقانوني يتطلب بالكشف عن هذه المعلومات

استخدام المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها كنتيجة لعلاقات العمل وعلاقات مهنية لمصلحة شخصية أو لمصلحة طرف ثالث

- كما ويجب على مراجعي الحسابات المحافظة على السرية حتى في البيئة الاجتماعية، وهذا يعني بأن يكون الم ا رجع يقظا لإمكانية الكشف غير المقصود عن بعض المعلومات السرية لأحد شركاء العمل أو لأحد أف ا رد العائلة، كذلك يجب على الم ا رجع بأن يحافظ على السرية التي تخص العملاء أو أصحاب العمل المحتملين، إضافة إلى ذلك ينبغي على المراجع اتخاذ الخطوات المعقولة لضمان احترام المرؤوسين لمبدأ المحافظة على السرية

كذلك فإنه في بعض الأحيان يتطلب مبدأ السرية بأن يقوم المراجع بالإفصاح عن المعلومات السرية كما في الحالات التالية(IFAC, 2013:20).

- يكون الكشف عن المعلومات السرية مسموح به قانونيا ومصرح به من قبل العميل أو صاحب العمل

- يكون الكشف عن المعلومات السرية مطلوب قانونيا مثل :الحصول على وثائق أو أدلة فيسياق تنفيذ إجراءات قانونية، أو الكشف عن المعلومات السرية للسلطات المختصة بحيث تمثل هذه المعلومات تعديات وانتهاكات للقوانين

كما يوجد حق مهني للكشف عن المعلومات(المسموح به قانونياا) ، في بعض الحالات مثل (IFAC, 2013:21).

- الامتثال إلى مراجعة وضبط الجودة لإحدى الهيئات المهنية
- الاستجابة لتحقيق أو طلب لإحدى الهيئات التنظيمية
- حماية المصالح المهنية لأحد المراجعيين والمهنيين ضمن السياق القانوني

2-2-1 التقارير المتعلقة بعملية التدقيق

يمثل تقرير مدقق الحسابات النتيجة النهائية التي توصل اليها المدقق والخلاصة لكافة الاعمال التي قام بها المدقق الخارجي ,حيث يعتبر هذا التقرير وثيقة وركيزة اساسية تعتمد عليها جميع الاطراف التي تهتم بالبيانات المالية ويعتبر تقرير المدقق من اهم مكونات عملية التدقيق لانة يمثل الناتج النهائي لتلك العملية .

عرف (الشحنة،2010)تقرير مدقق الحسابات على انة وسيلة مكتوبة لايصال ونقل المعلومات وراي المدقق بشكل واضح ومفهوم الى جميع الجهات المستفيدة من البيانات المالية .ويرى (الحدرب،2010)ان تقرير مدقق الحسابات عبارة عن بيان مكتوب موجة الى الهيئة العامة للمنشأة يعبر فية مدقق الحسابات عن راية الفني المحايد بناء على ما قام بة من فحص واجراءات وتدقيق للبيانات والمستندات المالية والسجلات والدفاتر المحاسبية ،ومدى مطابقتها لما جاء في بيان نتائج الاعمال لتلك المنشأة خلال السنة المالية موضوع التدقيق ،حيث يعبر هذا التقريرعن مدى صحة نتائج اعمال الشركة .

حجم وسمعة وتخصص مكتب التدقيق

تناولت الكثير من الدراسات هذه العناصر كأحد المتغيرات المؤثرة في جودة الأداء المهني للتدقيق وسيتم تناولها كما يأتي :

2-2-2 حجم مكتب التدقيق

لم يتم الاستقرار بين الدراسات فيما إذا كان الاختلاف في النتائج التي تم التوصل إليها بشان الجودة بين المكاتب الكبرى والمكاتب الأقل حجما يمثل اختلافا حقيقيا أم مدركا ، إذ يرى De An gelo بان المكاتب الكبيرة لها دوافع لاداء تدقيق افضل لأنها تمتلك سمعة مهنية عالية ولا ترغب المخاطرة بفقدانها ،كما إنها تمتلك موارد كبيرة تمكنها من جذب كادر اكثر مهارة ،ويؤيده في ذلك (Lennox,2005) عندما يرى إن المكاتب ذات الحجم الكبير تحقق علاوة الأجر بسبب تقليلها من تعرض زبائنها للادعاء القضائي نتيجة لامتلاكها الخبرة الأعلى ،في حين يرى البعض الأخر بأنه لا يوجد هناك اختلاف حقيقي في جودة التدقيق لكن الإدراك بذلك هو الذي يتوافر ، إذ إن المكاتب الكبيرة تكون معروفة وقد كسبت سمعتها نتيجة الجودة العالية ويؤكد ذلك AICPA عندما يعد جودة التدقيق مستقلة عن الحجم(Wooten ,2003 : 49)

وترى الباحثة انه على الرغم من إن المكاتب الكبيرة الحجم تمتلك موارد مادية وبشرية عالية تمكنها من جذب الكفاءات الأكثر مهارة ولها القدرة على مواصلة تدريب كوادرها باستمرار ، إلا إن ذلك لا يعد مبررا لوجود اختلاف حقيقي في جودة التدقيق مقارنة بالمكاتب الصغيرة ولعل انهيار الكثير من المكاتب التي كانت تعد كبيرة الحجم (والتي كان أخرها Andersen) دليلا على ذلك ،إلا انه في الوقت ذاته نجد إن هناك علاقة ما بين الحجم والجودة .

2-2-3 سمعة مكتب التدقيق

ويقصد بها تداول اسم المكتب في محيط سوق العمل بأنه يقدم خدمات ذات جودة مميزة من خلال إعطاءه مصداقية للتقارير المالية التي خضعت لتدقيقه ، كما يرتبط ذلك أيضا بانتماء المكتب لإحدى المكاتب العالمية المعروفة (Teoh&Wong,2003 : 362) ، وابعد من ذلك يرى Beatty إن سمعة المكتب تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم الجديدة المصدرة ،وعليه تجد الباحثة إن هذا العنصر يتحقق نتيجة لبذل المكتب جهودا كبيرة وعلى مدار مدة طويلة واكتسابه لخبرة عالية في مجال ممارسة النشاط . ويعبر كل من (Dies&Grioux,2004:464)عن مقياس أو مؤشر السمعة من خلال زيادة عدد الزبائن وكبر حجم المكتب .

إلا إن الباحثة تجد انه ليس بالضرورة أن ترتبط السمعة بحجم المكتب بشكل مطلق ، وإلا لكانت المكاتب الصغيرة لا تمتلك سمعة جيدة ، وعليه ترى أهمية ارتباطها بمؤشرات أخرى كطول مدة مزاولته المهنية وامتلاكه لكوادر ذات مؤهلات ومهارات عالية فضلاً عن التزاماتهم بمعايير المهنة وأخلاقياتها .

4-2-2 تخصص مكتب التدقيق

يسهم تخصص مكتب التدقيق بشكل إيجابي في المصداقية المقدمة من قبل المدقق وذلك بسبب تقديمه تدقيقاً أكثر فاعلية ، لذا يرى إن التحولات الأخيرة المتبعة من قبل مكاتب التدقيق باتجاه تركيز الصناعة الكبيرة توضح بان تخصص الصناعة قد يلعب دورا مهما إلى حد كبير في جودة التدقيق (Balsam&Others,2003 : 71) ، إلى جانب ذلك فأن التخصص سيساعد على توافر فهم اكثر عمقا ذي صلة بمخاطر التدقيق والمشكلات المرتبطة بصناعة معينة عندما يتعامل المدقق مع عدد من الزبائن الذين ينتمون للصناعة نفسها والذي سيدفعه لطلب علاوة إضافية على الأجور التي يتقاضاها وستعني ضمنا إنها مقابل الجودة الأعلى ، كما يرى (Deis&Giroux,2004) إن زيادة زبائن مكتب التدقيق الذين ينتمون للصناعة نفسها يمكن أن يبني للمكتب سمعة مهنية جيدة في محيط نشاطها وينعكس بدوره على المدقق لزيادة الدوافع لديه لتحري الجودة في التدقيق حفاظا على السمعة المهنية الجيدة من جانب ولتجنب فقدان زبائنه في حالة فشل عملية التدقيق لأحد الزبائن من جانب اخر (Wooten,2003:51) ، وتؤيد ذلك الباحثة إذ تجد إن التخصص يمكن أن يرفع من مستوى جودة الأداء لعمليات التدقيق من خلال زيادة القدرة على تفهم المشكلات والمخاطر المرتبطة بمجال معين .

2-2-5 الاستقلالية

يتفق الجميع على أن المدققين المستقلين يشكلون عنصرا حيويا وحاسما لمصداقية إعداد التقارير المالية في الأسواق المالية ، إذ يتوقع مستخدمو التقارير المالية أن يحافظ المدققون على استقلاليتهم عند مزاولة عملهم المهني ، وان فقدانها سيسبب فقدان قيمة مهنة التدقيق (جربوع ، 2004 :36) ، ويتم التمييز بين الاستقلالية الفعلية التي تمثل إنجاز يتحقق نتيجة الاستقلال الحقيقي عن الانحياز و المصلحة الذاتية و الحساسية للضغط أو التأثير غير الملائم وغير الضروري ، وبين الاستقلالية المدركة التي تعكس اعتقاد مستخدمي التقارير المالية بان الاستقلالية الفعلية قد تحققت ، في الوقت نفسه يتطلب تحقيق الاستقلالية الفعلية ضرورة أن لا يكون المدقق :

- مشتركا في عملية صنع القرارات التي تتخذها الإدارة.
- مكلفا بإنجاز عمل وتدقيقه معا في وقت واحد .
- في وضع من الاعتمادية الاقتصادية على أجور الخدمات غير التدقيقية .

ومن المعلوم إن المشكلات تزداد عند إدراك المستخدمين عدم تحقيق المدققين للاستقلالية الفعلية، اذ ترى الباحثة أهمية أن يكون الاستقلال ذهنيا وفي المظهر أيضا وان لا يخضع حكمه لأية مجموعة محددة ، كمـا أن هناك مجموعة من العوامل يمكن أن تؤثر على الاستقلالية منها الأجور ، المنافسة ، طول مدة الارتباط مـع الزبون ، تقديم الخدمات غير التدقيقية (الخدمات الاستشارية) ، طريقة تعيين المدقق وعزله ، وغيرها .

6-2-2 الأجور

يمثل الأجر (العائد المادي) الذي يحصل عليه المدقق لقاء الوقت والجهد وجودة الأداء المبذول ، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت المتغيرات المؤثرة في تحديد أجور التدقيق ، إذ يتعرض المدقق وهو بصدد تنفيذ عملية التدقيق إلـى الكثيرمن الضغوط منها ما ينتظره المجتمع من مستوى جودة للخدمات التي يقدمها وما ارتبط بذلك من تعرضـه للمساءلة القانونية في بعض الحالات والتي مما لاشك فيه أن يكون لاجور التدقيق دور مؤثر فيها .

وهذا يدل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين أجور التدقيق و جودة التدقيق التي تعود للسمعة الجيدة لمكاتب التدقيق الثمان(آنذاك) الكبيرة ، كما دعمت تلك النتائج من آخرين عندما اقترحوا بان الأجور الأعلى ضرورية لتزويد الخدمات التدقيقية ذات الجودة الأعلى والتي ستعتمد على متخصصين ومؤهلين مما يعني زيادة في تكلفة عملية التدقيق وستنعكس بالتالي على زيادة أجور التدقيق .

في حين يرى (Seetharaman & Others ,2002 : 91-115) انه متى ما كانت البيئة القانونية تميل إلى المقاضاة بشكل اكبر فأن ذلك سيدفع المدققين للمطالبة بأجور تدقيقية أعلى عن خدماتهم المقدمة للتعويض عن خطر المقاضاة التي قد يتعرضون لها والتي في الوقت نفسه تتطلب منهم بذل مستوى جودة عالٍ للأداء التدقيقي .

وعليه تخلص الباحثة إلى إن هناك علاقة إيجابية بين الأجور وجودة التدقيق ، إلا أنه في الوقت نفسه لابد من الإشارة إلى ضرورة مراعاة حجم نشاط الزبون ومخاطرته ومدى قوة نظام الرقابة الداخلية ، وتقديم المكتب لخدمات استشارية للزبون ذاته ، والمنافسة بين المكاتب ، إذ أن تلك العوامل من الممكن أن تؤثر على الأجور .

2-2-7 قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء

إن المسؤولية الرئيسة للمدققين هي تخطيط ومراقبة اداء الوحدة الخاضعة للتدقيق لتزويد ضمانات معقولة لاكتشاف الأخطاء المادية في الكشوفات المالية ، وعليه لاكتشاف تلك الأخطاء فان المدققون يعولون بشدة على المعرفة والخبرة المهنية والتأهيل العلمي والعملي (Chan&Others,2003 : 285) فضلاً عن التواكب مع التقنيات المتطورة والتي تجد الباحثة إن تلك المتغيرات من المتوقع إن يكون لها تأثير في جودة الأداء المهني للتدقيق .

2-2-8 المعرفة

يتطلب قيام المدقق بأداء مهامه المكلف بها وجود حصيلة معرفية تمكنه من أداء تلك المهام ، وان تنظيم المعرفة في ذاكرة المدقق تعد أحد العوامل المؤثرة في اتخاذ قراراته وممارسة أحكامه المهنيـــــــة (Nelson&Others2005 : 27) ، وميزت بعض الدراسات المعرفة بعدة أصناف فمن حيث مدى ارتباطها بالأداء المهني إلى معرفة فنية و وظيفية وتنظيمية ، ومن حيث هيكل معرفة التدقيق إلى المعرفة الإيضاحية Declarative Knowledge والمعرفة الإجرائية Procedual Knowledge .

فالمعرفة الفنية تشتمل على الحقائق والقواعد والعلاقات الملائمة في إطار مجال معين يمثل جانب التخصص المهني ، وقد أثبتت الدراسات التجريبية عن وجود علاقة إيجابية بين اكتساب الممارس المهني لهذا النوع من المعرفة وبين جودة أدائه .

أما المعرفة الوظيفية فإنها ترتبط بالمعرفة ذات الصلة بالعمليات التشغيلية ومعاملات ووظائف الوحدة الخاضعة للتدقيق ، وان اكتساب هذه المعرفة يرتبط بشكل إيجابي مع جودة الأداء المهني من خلال التعرف على المزيد من المشكلات والصعوبات التي يمكن استنتاجها من واقع القضايا والحقائق المطروحة ،في حين تشتمل المعرفة التنظيمية على الحقائق والقواعد الخاصة بالهيكل التنظيمي والممارسات التنظيمية ونظم الاتصالات ومتغيرات البيئة المحيطة وكيفية إحداث التكامل بينها وبين البيئة التنظيمية ، ويؤكد الباحثون في مجال السلوك التنظيمي

والعلوم السلوكية انه يمكن الاستفادة من المعرفة التنظيمية لزيادة مقدرة الأفراد على التعلم ومهارة الأداء(عثمان ، 2000 :143- 144)

كما ترتبط المعرفة الإيضاحية بحقائق ومفاهيم في مجال المحاسبة والتدقيق وترتبط بالواقع وتؤدي إلى إحداث تغيير في سلوك المدقق استنادا الى قدرته على أدراك وتفسير الأحداث ويتم اكتسابها من خلال عملية التعليم الرسمي في ضوء المتطلبات التعليمية الأساسية اللازمة والمطلوبة للممارسة المهنية من قبل منظمات التنظيم المهني ، في حين ترتبط المعرفة الإجرائية مع القواعد اللازمة لاكتساب المهارات في أداء مهام التدقيق عند ممارسة العملية السابقة والتغذية المرتدة عبر تاريخ تجارب المدقق مع الظواهر المعينة .
(Bonner&Walker,2004:158)

لذا ترى الباحثة انه على الرغم من أهمية المعرفة الإيضاحية (العامة) التي تمثل الحد الأدنى المطلوب اكتسابه من المدقق للسماح له بممارسة أحكامه إلا أن المعرفة الإجرائية ضرورية لأنها تعبر عن استمرارية التعلّم عن طريق التدريب والتغذية المرتدة أثناء ممارسة العمل ، فالتكامل بينهما يمثل مطلبا ضروريا لجودة الأداء التي تتطلب اكتساب مهارات متخصصة في نطاق الممارسة المهنية من خلال معرفة المدققين القائمين على العملية بالمبادئ والمعايير المحاسبية والتدقيقية ،والمعرفة بمجال تخصص صناعة الزبون ونظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالحاسب فضلاً عن معرفته بالجوانب الأخلاقية وسلوكيات المهنة والتشريعات والقوانين السارية.

2-2-9 الخبرة المهنية

وتعني الخبرة القدرة التي تعكس الأداء الناجح والكفء لمهمة معقدة من المهام غير النمطية بطريقة متميزة من خلال اكتساب حجم هائل من المعرفة والمهارة الإجرائية ، وبذلك فهي تختلف عن مفهوم الخبرة العامة أو ما يعرف بالممارسة التي تشير إلى القدرة على الاستمرار في مجال معين أو أداء مهمة معينة لمدة طويلة من الزمن.

ويزود أدب اتخاذ القرارات والحكم بان الخبراء وغير الخبراء يختلفون في اعتراضاتهم عند حالات القرارات والحكم ، وتنسب هذه الاختلافات بشكل أولي للاختلافات في المعرفة المتعلقة أما بحالات معينة خزنت في الذاكرة (نتيجة التعلم) أو معرفة إجرائية مستخلصة والتي بموجبها يطور الأفراد النموذج العقلي باستخدام التجارب لتشكيل الترابط بين الحالات والحوادث المهمة في الهيكل وتكون ذات مغزى ، وعندما تفعّل المعرفة فان لها تأثيرا على استرجاع الذاكرة والانتباه المباشر لأنواع معينة من المعلومات وتؤثر في تمثيل القرار وتفسير تلك المعلومات (Mc Daniel &Others,2003 :143) ، إلى جانب ذلك فان تظافر القدرة الذاتية مع المعرفة تقدم تفسيرا اشمل واعم لاختلاف جودة الأداء بين الخبراء المهنيين ، كما يمكن تمييز مؤشرات معينة تستخدم لقياس مستوى الخبرة المهنية كالأجور مثلا ، إذ يكون الأجر المدفوع عن الأداء للخبير أعلى من ذلك المدفوع للأقل خبرة ،إضافة للأقدمية وسنوات الخبرة التي قضاها المدقق في مجال ممارسة المهنة إلى جانب قدرته على الربط بين نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية و الأخطاء المحاسبية المخزونة في ذاكرته وقدرته على حل المشكلات (عثمان ، 2000: 133-151)

2-2-10 التأهيل العلمي والعملي للمدقق

ترتبط جودة المهنة إيجابيا مع جودة التعليم والتدريب ، فالعلاقة بينهما متبادلة ، إذ يحتاج خريجي الجامعة (قسم المحاسبة) كافة بان يمتلكوا تعليما عاما واسعا وقويا ، فهم بحاجة للتركيز على تعليم قوي للفنون العقلية والعلوم الإنسانية والتكنولوجية وغيرها من العلوم لمقابلة الاحتياجات لتطوير قدراتهم باستخدام التوسع في المعرفة كأساس للمساعدة في تقدير ما هي المعلومات التي ستكون مفيدة لإبداء رأيهم ومتوافقة مع المهارات ، وعليه فالمدققون يجب إن يمتلكوا افقا واسعا في التعليم لتأمين سلامة المحاسبة و أنظمة المعلومات الأخرى , كما يعّزز التعليم المحاسبي العام ببرنامج التعليم المحاسبي المهني المتخصص الذي يلي تحصيل مدخلا واسعا من المعرفة و المهارات , ويجب أن يكون قادرا على تهيئة كادر صالح للدخول في المستوى الوظيفي كمهني مؤهل , كما إن التغيرات في التكنولوجيا ،البيئة الاجتماعية والسياسية والمعايير المهنية تخلق الحاجة للمدققين أن يواصلوا التعليم خلال مهنتهم لتعزيز الفاعلية المهنية ويتم ذلك من خلال برامج التعليم المستمر التي ستساعد المدققين على الاطلاع المستمر ومواصلة التعليم لتطوير قدراتهم المهنية ليكونوا على اتصال دائم بالعملية التعليمية للمحاسبة والتدقيق ليواكبوا التطورات الجديدة ومتابعة المعايير المهنية (AAAC,2001 : 173)

هذا وكان اتحاد المحاسبين الدولي قد حدد مجموعة من المعايير والأدلة وقدّم التوصيات المناسبة لتطوير نظام التعليم المهني والتدريب المستمر والذي هدفه إعداد كادر مؤهل قادر على تلبية متطلبات سوق العمل خلال القرن الحادي والعشرين ويمكنه بالوقت نفسه من العمل خلال حياته المهنية على انه مهني كفؤ في بيئة معقدة ولضمان تحقيق تلك الأهداف فمن الضروري أن يكون ملمّا ويمتلك مجموعة من المعارف والمهارات والقيم المهنية منها :

- معرفة عامة وتكنولوجية ومحاسبية (عامة ومتخصصة) ومهارات فكرية وفنية وشخصية وتنظيمية و إدارة الأعمال والعلاقات الشخصية والاتصالات .

- مجموعة من القيم التي تعمق الإنتماء للمهنة والتمسك بآداب وقيم سلوكية.(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2015:1-2)

فالجامعات لا تستطيع إعداد خريج متعلم بشكل متكامل مما يعني ضرورة التأكيد على إعداد خريج ذي استعداد دائم لتعلم المهنة. (AAAC,2001 : 180)

وعليه ترى الباحثة إن كفاءة التأهيل العلمي والمهني للمدققين والنهوض بالتعليم المحاسبي لمواكبة التغييرات في البيئة المحيطة لهما تأثير إيجابي في جودة الأداء المهني ، فمن خلال إشراك العاملين في المكتب ببرامج للتدريب والتعليم المستمر واسهاماتهم في الاشتراك ببحوث في مجلات أو مؤتمرات وندوات علمية من شأنه أن يعزز جودة الأداء المهني .

2-2-11 التواكب مع التقنيات المتطورة

تزايد استخدام المدققون لتقنية المعلومات خلال السنوات الأخيرة الماضية ، إذ استهدفت الكثير من مكاتب التدقيق من ذلك الاستخدام زيادة فاعلية عملية التدقيق المقدمة للزبائن لما توافره تقنية المعلومات والاتصالات من تحسين لجودة التدقيق وزيادة كفاءة المدققين ، كما تؤدي إلى زيادة الدوافع والرضا الوظيفي والأداء من خلال استبعاد بعض الخطوات الروتينية المملة وغير الفعالة في عملية التدقيق.

نحن في عصر تكنولوجيا المعلومات الذي افرز كمية هائلة من المعلومات المتوفرة قد تفوق حدود القدرة على فهمها أو معالجتها ، وعليه فان على المدقق أن يختار طاقة التقنيات والطرائق المدعومة بالحاسب لجعل التدقيق اكثر فاعلية وكفاءة وبما يمكنه من البقاء على المستوى التنافسي (Manson & Others , 2001 : 92) .

لذا ترى الباحثة إن مواكبة التطور يتطلب بشكل أساسي قيام المكاتب بتوافر برامج تدريبية مستمرة لمنتسبيها من المهنيين ، الا أن قصور المكاتب في اهتمامها بهذا الجانب وحرصها على تخفيض الإنفاق لتطوير القدرات المهنية للمنتسبين من شأنه أن ينعكس سلبا على جودة الأداء المهني .

كما تجد الباحثة إن قيام المكتب باستخدام شبكة الإنترنت لتحديث معلوماته من خلال التعرف على احدث الإصدارات الخاصة بهيئات المحاسبة والتدقيق المحلية والدولية من جهة ، ومن جهة أخرى الحصول على المعلومات الخاصة بالزبائن الخاضعين للتدقيق وإرسال المصادقات لهم مع توافر شبكة داخلية تتيح تبادل الآراء والمقترحات مع بقية الزملاء في المكتب من شانها أن تعزز جودة التدقيق .

2-2-12 لجنة التدقيق

تعد لجان التدقيق من اللجان التي تشكل من قبل مجلس الإدارة لمعالجة بعض قضايا حوكمة الشركات ولاسيما القضايا المالية والمحاسبية وهي تتألف من أعضاء مجلس إدارة مستقلين . (Imhoff & Ernst , 2003:4-5)

وتتكون لجنة التدقيق من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة أعضاء , ويتم تحديد مهام ومسؤوليات الأعضاء الذين يجب أن يكون عضو واحد في الأقل ذو خبرة مالية ومحاسبية من قبل مجلس الإدارة . (يوسف , 2007 : 20) , (Agrawal & Chadha, 2002:3)

وقد أكدت المجالس والهيئات المشكلة بخصوص وضع مبادئ وآليات حوكمة الشركات على أهمية تشكيل لجان التدقيق فقد أكد قانون Sarbance Oxley Act في الولايات المتحدة الأمريكية على إلزام الشركات بتشكيل لجنة التدقيق وذلك لما لها من دور بارز في منع حدوث الانهيارات المالية وكذلك تعيين المدقق الخارجي والاستغناء عنه ودعم استقلاليته , فضلا عن دورها المهم في الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية . (Lee & Chang , 2008:4)

حيث عرفها المعهد الكندي للمحاسبين القانونين في (CTCA) " بأنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة تتركز مسؤوليات أعضائها في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة , وترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج التدقيق معه وكذلك

مراجعة الرقابة الداخلية للشركة ,والمعلومات المالية جميعها والمعدة للنشر فضلا عن التأكد من الالتزام بتنفيذ قواعد حوكمة الشركات في الشركة". (التميمي,2008)

2-2-13 مجال عمل لجان التدقيق:

ويمكن تصنيف مجالات عمل لجان التدقيق بالآتي:

2-2-13-1 الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية:

وتتضمن مهمة لجنة التدقيق في هذا المجال بالآتي

(Chtourou &Others, 2001: 6-7) و (ميخائيل،2005:89):

1. الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية ومراجعة القوائم المالية السنوية ومناقشتها مع الإدارة والمدقق الخارجي .

2. ضمان مصادقة مجلس الإدارة على التقارير المالية لغرض النشر .

3. مراجعة ومناقشة الإدارة والمدقق الخارجي في السياسات المحاسبية المطبقة للشركة ونوعية الأحكام المحاسبية والتقديرات التي عملت من قبل الإدارة وبيان الانحرافات عن المعايير المحاسبية المعمول بها وضمان إن الملاحظات التي أثارها المدقق الخارجي جميعها قد تمت معالجتها بشكل سليم.

4. توفير قنوات اتصال فاعلة لمجلس الإدارة مع كل من المدقق الخارجي والمدققين الداخليين في الشركة .

5. تقدير مدى تضمين التقرير السنوي التي تصدره إدارة الشركة للمعلومات التي يحتاجها حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة فيها .

2-2-13-2 الإشراف على الرقابة الداخلية وإدارة الخطر:-

وتتضمن مهمة لجنة التدقيق في هذا المجال بالآتي:

(Cohen & Others, 2004:16), (IIA,2002:2)، (ميخائيل، 2005:90-92)،(Biese,2003:14-16).

1. المشاركة والمراجعة في تعيين وتبديل المدققين الداخليين .
2. إشراف لجنة التدقيق على أنشطة التدقيق الداخلي للشركة , ودراسة مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية.
3. عقد لقاءات مع الإدارة والمدققين الداخليين والمدقق الخارجي لغرض دراسة التقارير المالية السنوية والفصلية ويجب على لجنة التدقيق إن تلتقي بالمدقق الخارجي والمدقق الداخلي بدون حضور المدراء التنفيذيين في الشركة .
4. المصادقة على القرارات المتعلقة بتوظيف أو إنهاء خدمات مدير التدقيق التنفيذي من قبل رئيس لجنة التدقيق.
5. التأكد من وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير وإدارة المخاطر في كل المستويات بالشركة .
6. ضمان وجود هياكل مناسبة وترتيبات فاعلة موجودة لضمان وجود إدارة فاعلة للمخاطر , وتكون سياسة المخاطر مستمدة من قبل مجلس الإدارة الذي يضمن بدوره كفاءة وفاعلية هذه المهمة , فضلا عن وضوح الدور الذي يؤديه كل من المدراء التنفيذيين والعاملين بالشركة كافة بالنسبة لإدارة المخاطر مع التحديث المستمر لها لتعكس الوضع الحالي وتواكب التغيرات الجارية , وكذلك التأكد من وجود سجلات معدة للمخاطر توفر أساسا لرقابة داخلية فاعلة .

2-2-13-3 الإشراف على المدقق الخارجي

وتتضمن مهمة لجنة التدقيق في هذا المجال بالآتي:

(Chtourou &Others, 2001: 8), (Cohen & Others , 2004:16) ،(Biese,2003:14).

1. تعيين وتحديد أجور المدقق الخارجي والتأكد من مؤهلاته, واستقلاليته وسمعته.

2. يخضع المدقق الخارجي لمسائلة اللجنة التدقيقية عن أدائه لمسؤولياته وتحديد الأجور المدفوعة للمدقق الخارجي مقابل الخدمات التي يقدمها للشركة .

3. تقوم لجنة التدقيق بتقويم أداء المدقق الخارجي وتقرير في ما إذا كان عمله مناسب للشركة أو اتخاذ قرار بتغيره .

وتبين الباحثة انة في بالمقالة المعنونة "يضع سوق نيويورك للأوراق المالية NYSE لجان التدقيق على طريق جديدة" (Sweeney, 2002) في 2002/8/1 بأن مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية قام بالموافقة على تعديلات مقترحة لمعايير إدراج الشركات بإصدار معيار 99 (SAS no. 99)، وتم نقاش تلك التعديلات المقترحة مع لجنة الأوراق المالية في 2002/8/16 وتم تحديد مدة زمنية للتعليق والاعتراض على التعديلات قبل أن تصوت اللجنة وبشكل نهائي على الموافقة عليه.

لقد هدفت التعديلات المقترحة على إعادة الثقة للمستثمر وذلك من خلال تعزيز محاسبة الشركات وتقوية السيطرة المؤسسية Corporate Governance حيث ركزت مهمة التعديلات المقترحة وبشكل رئيسي على جعل لجنة تدقيق الشركة مسؤولة وبشكل كامل عن مراقبة المدقق الخارجي وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى كذلك. لقد تجاوزت التعديلات المقترحة هدفها الرئيسي بالتركيز على مهام لجنة التدقيق لتصبح دليلا شاملا للشركات المدرجة إلى تحديد معايير السيطرة المؤسسية يؤثر المعيار المقترح على جميع الشركات المدرجة أوراقها المالية ضمن سوق نيويورك للأوراق المالية، ويؤثر كذلك على

جميع منظمات الأعمال الأخرى وذات الشكل القانوني المغاير للشركات المساهمة، مثل شركات التضامن المحدودة.

لقد تضمن المعيار المقترح إلزام الشركات المدرجة بتلبية بندين مهمين، الأول، تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الشركة ذوي صفة مستقلة يتم تحديدهم من قبل لجنة التدقيق، والثاني، تحديد أتعاب أعضاء لجنة التدقيق.

حيث يطلب المعيار الجديد من لجان التدقيق الالتزام بمسؤولياتهم كاملة، وذلك من خلال تأدية المهام التالية:

1- تصميم خطة مهام مكتوبة، تتضمن أهداف اللجنة كاملة، بما فيها مساعدة مجلس الإدارة على التبصر والتحقق من الأمور التالية:

- نزاهة القوائم المالية.

- تماشي القوائم المالية مع القوانين المنصوص عليها.

- أهلية المدقق الخارجي ومطابقته لمواصفات الاستقلالية.

- أهلية وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الخارجي والداخلي.

و تستطيع لجنة التدقيق الحصول على البيانات الأولية من الإدارة، ولكنها لا تستطيع ربط تلك البيانات بحدود مسؤولياتها. أي أن اللجنة مسؤولة مباشرة عن تعيين، وملاحظة ومتابعة المدقق الخارجي والذي يجب علية تقديم تقاريره لها بشكل مباشر.

2- تقييم تقرير المدقق الخارجي، ولمرة واحدة على الأقل سنويا، والذي يشمل وصفا شاملا لإجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة، وجميع الاستفسارات الصادرة من قبله أو من قبل جهات حكومية لإدارة الشركة، وطبيعة العلاقات التي تمت بينه وبين إدارة الشركة خلال الفترة موضع التقييم.

3- مناقشة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية، مع كل من الإدارة والمدقق المستقل، وبما في ذلك التطرق للآليات المتبعة من قبل الإدارة في عملية الإفصاح. ويحق للجنة مناقشة المواضيع المتعلقة بالدخل كالآلية المتبعة مثلا من قبل الإدارة في اختيار شكل ونوع تقديم القوائم. ولكنه غير مطلوب من اللجنة مناقشة أية مواضيع متقدمة تفصيلية.

4- الترتيب للقاءات مع الإدارة، والمدققين الداخليين، والمستقلين، في سبيل أن تتمكن لجنة التدقيق من تفعيل وظيفة الملاحظة، يجب عليها تنظيم لقاءات وبشكل منفصل مع الإدارة،

ومع هؤلاء المسؤولين عن وظيفة التدقيق الداخلي، والمسؤولين عن عملية التدقيق الخارجي. رغم أن كل شركة مدرجة ملزمة بتأمين وظيفة تدقيق داخلي، إلا أنها ليست ملزمة بإنشاء قسم تدقيق داخلي، ويمكنها الاستعانة بمدققين مستقلين للقيام بهذه المهمة شريطة أن لا يكونوا نفس مدقيقيها الخارجيين.

5- تقديم المساعدة لإدارة المخاطر، رغم أن الإدارة مسؤولة وبشكل مباشر عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة، إلا أن لجنة التدقيق مطالبة بمناقشة كل من المدققين الداخليين والخارجيين حول الآلية التي تتبعها إدارة الشركة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة، وماهية الخطوات التي تتخذها ضمن السياسات والتوجيهات الموضوعة من قبلها لتقليل تلك المخاطر.

6- مراجعة المشاكل المتعلقة بالتدقيق ومدى استجابة إدارة الشركة، حيث يجب على لجنة التدقيق وبشكل دوري مراجعة المشاكل التي تعترض المدققين الخارجيين خلال عملهم، مثل المشاكل المتعلقة بالقيود المفروضة على عملية التدقيق، أو القيود المفروضة على الوصول إلى معلومات معينة، وجميع الخلافات بينهم وبين إدارة الشركة.

وتستشف الباحثة من كل ما تقدم أن ضعف الأداء التدقيقي يعد أحد الأسباب الرئيسية لوجود الفجوة بين توقعات المجتمع والتدقيق ويعزو سبب ذلك الى نقص الكفائة المهنية للمدقق والتي تشمل نقص العناية المهنية ،نقص المعرفة ،نقص الخبرة ، بالإضافة الى ضعف استقلالية المدقق. هذا وإن التركيز على ربط قوة الأداء التدقيقي بدرجة الالتزام بالمعايير المهنية الصادرة عن المنظمات المهنية يعد مفهوما ضيقا ، إذ يمثل احد الجوانب المؤثرة في تحقيق مستوى عالٍ من الأداء التدقيقي وليس العامل الوحيد , و إن تحقيق ذلك يتطلب ضرورة شمول جوانب وإبعاد أخرى . لذلك تتفق الباحثة مع كل من (التميمي , 2012) و (النوايسة , 2006) , و (جربوع , 2004) بان هنالك عوامل مؤثرة في وكفاءة وجودة العملية التدقيقية لأي شركة, وهذه العوامل تتجسد بعوامل إدارية وفنية ومالية وتشريعية والتي تساهم بشكل مباشر بإنجاح ورقي هذه المهنة والرفع من مستوياتها المحلية والعالمية .حيث تتمحور هذه العوامل بما يلي :

1. **العوامل الإدارية:** وهي مجموعة من العوامل والمتغيرات الإدارية والتنظيمية المرتبطة بمكاتب التدقيق وعملائه.

2. **العوامل الفنية**: وهي مجموعة من العوامل والمتغيرات المحيطة بالبيئة الداخلية والخارجية لمهنة التدقيق الخارجي.
3. **العوامل المالية:** وهي مجموعة من الأنظمة والقواعد والسياسات المالية والمحاسبية المرتبطة بوظيفة التدقيق الخارجي.
4. **العوامل التشريعية**: وهي مجموعة من الأنظمة والقواعد والقوانين والمحددات الصادرة عن جهات تشريعية ورقابية ومهنية تعنى بوظيفة التدقيق الخارجي.

2-3 الدراسات السابقة ذات الصلة

2-3-1 الدراسات العربية:

1- دراسة (الشعار،2017) بعنوان "أثر قواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق على تغيير مدقق الحسابات الخارجي "

هدفت هذة الدراسة الى البحث في أثر قواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق على تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة(2006-2015) وقد شملت هذة الدراسة عينة قوامها (214) مفردها تم اختيارها عشوائيا من بين الفئات ذات العلاقة وهذة الفئات هي:المدققيين الخارجيين ،والمدراء الماليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة . وقد استخدم الباحث في تحليل البيانات واختبار الفرضيات أساليب التحليل الوصفي بالإضافة الى إختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد لقياس قوه العلاقة بين المتغيرات المستقلة وإختبار توزيع ذات الحدين بالإضافة الى تحليل نموذج الانحدار اللوجستي .

وتم التوصل الى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تقوم الشركات الاردنية المساهمة العامة بتغيير المدقق الخارجي كما انة يوجد أثر ذو دلالة احصائية لقواعد السلوك المهني على تغيير المدقق الخارجي في الأردن بالإضافة الى ذلك يوجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدققي الحسابات الخارجيين والمدراء الماليين) حول تأثير قواعد السلوك المهني على تغيير المدقق الخارجي في الأردن. وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها تشجيع المدققين على الإلتزام بقواعد السلوك المهني لتقليل فرصة تغييرهم ، وحث الشركات على الإفصاح عن أسباب تغيير المدقق من خلال نموذج خاص

2- دراسة (الحذوه،2015) بعنوان" العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثره في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في المملكة الأردنية الهاشمية، وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر المزاولين لمهنة التدقيق في شركات التدقيق الأردنية عن طريق معرفة مدى أهمية كل منها في تحديد مستوى الأتعاب,ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم مراجعة المادة النظرية والدارسات السابقة المتعلقة بالموضوع بالأِضافة لصياغة بعض الفرضيات لتحقيق أهداف الدارسة. وقد قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم وتوزيع استبانة علمية محكمة على مجتمع الدارسة والذي يتمثل في مكاتب وشركات التدقيق المعتمدة لدى لجنة المكاتب التابعة لجمعية المحاسبين والمدققين الأردنية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية ومدارء الشركات المبحوثة ومدارء التدقيق فيها, وقد تم تطبيق الدارسة على (114) مبحوثا من مدققي الحسابات ومدراء الشركات ومدارء التدقيق، وتوصلت الدارسة الى نتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) بين كل من المتغيرات المستقلة (وجود جهاز رقابة داخلي فّعال، شهرة مكتب التدقيق، حجم مكتب التدقيق، الإستمرارية في تعامل مكتب التدقيق مع الشركة)في تحديد أتعاب المدقق الخارجي في الشركات الأردنية، وعلى ضوء النتائج أوصى الباحث بضرورة العمل على إيجاد قوانين وتشريعات تحدد الحد الأعلى والأدنى لأتعاب مدققي الحساب فمن الملاحظ أن المكاتب الصغيرة وغير المعروفة تحصل على أتعاب متدنية مقابل حصولها على عميل.

3-دراسة(عبدالعال،2015)بعنوان: مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني،دراسة تطبيقية على شركات ومكاتب المراجعة في قطاع غزة

هدفت هذة الدراسة الى التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات العاملين في قطاع غزة بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني التي تنظم وتحكم وتضبط سلوكيات المراجعين.ولتحقيق أهداف هذة الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ،وتم تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة البالغ (63) مراجع حسابات،وقد تم استرداد(54) استبانة .

وقد توصلت الدراسة الى عده نتائج اهمها ان مراجعي الحسابات يلتزمون بدرجة كبيرة جدا بقواعد السلوك المهني والموضوعية والكفائة المهنية اللازمة والسرية والسلوك المهني ،كذلك يلتزم مراجعي الحسابات بدرجة كبيرة جدا بقواعد السلوك المهني التي اوصت بها جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية ونقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينية ،كما ويؤثر الالتزام والوعي الديني لمراجعي الحسابات بدرجة كبيرة جدا على سلوكهم المهني والاخلاقي والتزامهم بقواعد السلوك المهني ,كذلك فإن القوانين والانظمة المنظمة لمهنة مراجعة الحسابات تؤثر بدرجة كبيرة على التزام مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني. وقد أوصت الدراسة الى عدة توصيات أهمها ضرورة بذل المزيد من الجهود لإصدار مدونة سلوك اخلاقي ومهني خاصة بمهنة مراجعة الحسابات في فلسطين بحيث تلائم طبيعة القوانين والأنظمة المعمول بها في فلسطين

.

4-دراسة (مرعي،2015) بعنوان "التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق التدقيق الإلكتروني ،على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن .ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمة طبيعة الدراسة ،حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات ، وتم توزيع (140) استبانة تم استرجاع (108) استبانة حيث انة خصص للتحليل (192) إستبانة.واستخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية الملائمة مثل المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وإختبار T. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن استخدام التدقيق الالكتروني له أثر على جودة عملية التدقيق,وأن مكاتب التدقيق العاملة في الأردن يقومو بتطبيق التدقيق الإلكتروني بدرجة مرتفعة. وأوصت الدراسة بضرورة استمرار مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن بإستخدام التدقيق الالكتروني والعمل على تطوير أساليب تطبيقها ، وإعادة النظر في الطرق التقليدية للتدقيق الخارجي بما يواكب التطور التكنولوجي.

5- دراسة (جبير،2014) بعنوان"دور مكاتب التدقيق الأردنية في تقديم الخدمات الإستشارية وأثرها في السلوك المهني للمدقق"

هدفت هذة الدراسة الى معرفة دور مكاتب التدقيق الأردنية في تقديم الخدمات الإستشارية وأثرها في السلوك المهني للمدقق ،ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانة مكونة من (5) محاور،بالإعتماد على الدراسات السابقة ولإطار النظري ، وتم توزيعها على عينة الدراسة حيث تكون مجتمع الدراسة من المدققين الخارجيين في الأردن والبالغ عددهم (380)مدققا ، وتم اختيار عينة عشوائية بلغت (200) مدققا وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال برنامج SPSS. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها وجود فروق ذات دلالة احصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير الخدمات الإستشارية في السلوك المهني للمدقق ، وأتعاب المدقق المهنية،وخبرة المدقق المهنية ، والافصاح عن استمرارية المنشأة ، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في آراء افراد عينة الدراسة حول تأثير الخدمات الإستشارية في إستقلالية المدقق.وأوصت الدراسة بضرورة عدم قبول مكاتب التدقيق الأردنية تقديم الخدمات الإستشارية إلا بعد التأكد من أنها لا تتعارض مع السلوك المهني للمدقق واستقلاليتة ، وذلك من

خلال تحديد مجالات الخدمات الإستشارية إلا بعد التأكد من أنها لا تتعارض مع السلوك المهني للمدقق واستقلاليته

6- دراسة(العازمي،2014) بعنوان "أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت "

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت و تكون مجتمع الدارسة الميدانية من جميع مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت المرخصة والمسموح لها بمازولة المهنة، أما العينة فتكونت من (218) مدققا ،يعملون في المكاتب المشمولة بالدارسةً وتوصلت الدارسة إلى عدد من النتائج من ابرزها :وجود علاقة ذات دلاله إحصائيا بين قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، كما تبين وجود علاقة ذات دلاله إحصائيا بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، كذلك تبين وجود علاقة ذات دلاله إحصائيا بين الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت من وجهة نظر العينة. وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، منها :وضع وتعزيز أخلاقيات الأعمال، وضرورة أن تقوم الشركات المساهمة بتحديد السياسات الأخلاقية وتوزيعها عبر فروعها، وتدريب العاملين فيها على تعزيز قدرتهم لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة بهدف التأكد من قدرتها على الاستجابة للمعايير الدولية، وذلك لتأثيرها الواضح في الحد من التلاعب بالقوائم المالية لهذه الشركات.

7-دراسة (عبدالرحيم،وآخرون،2014) بعنوان:قياس مستوى جودة التدقيق لمكاتب تدقيق المنطقة الجنوبية

هدفت هذة الدراسة الى تحديد مفهوم واضح لجودة التدقيق والتحقق من مدى تأثر جودة التدقيق ببعض العوامل المتعلقة بالمدقق ومكاتب التدقيق .ولغرض تحقيق هذة الاهداف تم اجراء دراسة استطلاعية بموجبها وزعت (65)استبانة شملت عدد من مدققي الحسابات العاملين في شركات التدقيق ومكاتب التدقيق /المنطقة الجنوبية ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة عدم وجود مفهوم واضح ودقيق لمفهوم جودة التدقيق،كذلك هناك علاقة طردية بين كل من الخبرة والتأهيل العلمي والعملي للمدقق،سمعة وحجم مكتب التدقيق ،استقلالية المدقق مع جودة التدقيق.

8-دراسة(منصور،2013) بعنوان: مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية.

هدفت هذة الدراسة الى التعرف على مدى تأثير معدل دوران المدقق الخارجي على استقلالية المدقق الخارجي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ولتحقيق اهداف الدراسة تم اعداد استبانة وتم توزيعها على المدققين الخارجيين في قطاع غزة وتكونت عينة الدراسة من المدققين الخارجيين والشركات المساهمة العامة في فلسطين واستخدم الباحث الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات وتوصلت الدراسة الى مجموعة من العوامل التي تعتبر من :اهم العوامل تأثيرا على استقلالية المدقق الخارجي هو دور لجنة التدقيق وذلك من خلال مناقشة المدقق الخارجي بالمشاكل التي تواجهه في عملية التدقيق وأن فترة التهدئة (وهي الفترة بين ترك المدقق للشركة ورجوعة مرة اخرى لتدقيق حساباتها) والمصالح المالية والخدمات المحظورة والاتعاب لها تأثير ذو دلالة احصائية على استقلالية المدقق الخارجي. وأوصت الدراسة بضرورة ان يكون هناك تشريع ينص على تغيير المدقق الخارجي كل فترة معينة وعدم السماح للمصالح الشخصية الضغط على المدقق والحد من استقلاليتة من خلال عدم قبول اي عمليات تدقيق قد تعمل على ذلك وأن يتم تفعيل دور لجنة التدقيق في الشركات المساهمة الفلسطينية.

9-دراسة (نجم،2012)بعنوان: "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر مدققي الحسابات بغية الوقوف على مدى أهمية كل منها في تحديد مستوى الأتعاب ،ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم مراجعة الدراسات السابقة و المادة النظرية المتعلقة بالموضوع، وصياغة بعض الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. ولقد قامت الباحثة بإتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم وتوزيع استبانة علمية محكمة على مجتمع الدراسة والذي يتمثل في أصحاب مكاتب وشر كات التدقيق العاملة في قطاع غزة والمعتمدة لدى لجنة المكاتب التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية،وقد وزعت (80 %).نسخة وتم استرداد جميع الاستبانات

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الوقت اللازم لتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق وحجم عمل المنشأة محل التدقيق من أهم العوامل المحددة لأتعاب التدقيق،و أن سمعة وشهرة مكتب التدقيق من أهم العوامل المؤثرة إيجابًا على تحديد الأتعاب كما أن استقلالية و خبرة مكتب التدقيق والنزاهة التي يتمتع بها العاملين بالمكتب من العوامل المؤثرة إيجابًا في تحديد أتعاب المدقق الخارجي. وقد اوصت الدراسة بضرورة أن تتولى جمعية مدققي الحسابات القانونيين بوضع نظام عملي لكيفية تحديد الأتعاب وضرورة نشر أتعاب المدققين القانونيين في التقارير السنوية للشركات ليتسنى للباحثين عمل الدراسات لمعرفة أهم العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المدقق كما يجب على مكاتب التدقيق تخفيض المنافسة غير المهنية بينها، والمطالبة بوضع حد أدنى للأتعاب

.

2-3-2 الدراسات الاجنبية:

1-دراسة(Svanberg and ohman,2016) بعنوان: Dose Ethical culture in Audit firm Support Audit Objectivity?

هدفت الدراسة الى قياس أثر بعض العوامل على جودة التدقيق منها تغيير المدقق والأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي ،وقد قام الباحثين بالتركيز على قواعد السلوك المهني وثقافة الالتزام بها من قبل المدققين على موضوعية المدقق الخارجي ولتحقيق اهداف هذة الدراسة تم توزيع (281)استبانة على المدققين المرخصين والمزاولين للمهنة . وتوصلت الدراسة الى ان وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود ثقافة الالتزام بقواعد السلوك المهني في مكتب التدقيق وموضوعية المدقق وجودة التدقيق كما توصلت الدراسة الى ان التزام مكاتب التدقيق بقواعد السلوك المهني يعمل على الحد من خطر الحكم المهني للمدقق ويجعلة اكثر موضوعية ودقة.

2-دراسة(Al-Nimer,2015) بعنوان: Factors Affecting Mandatory Audit Rotation Evidence From Jordan.

هدفت هذة الدراسة الى تحديد العوامل التي تؤثر على التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي في الاردن ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على المدققين الخارجيين في الاردن وكان عدد الاستبيانات التي تم تحليلها (52) استبانة .وحدد الباحث العوامل التي تؤثر على تغيير المدقق الزاميا بالعوامل التالية(اتعاب التدقيق،المصالح المالية،استقلالية المدقق،التقاضي).وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل السابقة وتغيير المدقق الخارجي في الاردن.

3- دراسة(Corbella et al.,2015) بعنوان: Audit firm rotation, audit fees and audit quality: The experience of Italian public companies.

هدفت هذة الدراسة الى قياس أثر تغيير المدقق في الشركات المساهمة العامة الايطالية على أتعاب المدقق وجودة التدقيق ولتحقيق اهداف الدراسة تم اختيار عينة الدراسة وتكونت من الأربع شركات التدقيق الكبرى بالإضافة الى (1583) شركة مساهمة مدرجة في البورصة بين الفترة (1998-2011) وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ، وجود علاقة ايجابية بين تغيير مدقق الحسابات و أتعاب التدقيق من جهة وتغيير المدقق وجودة التدقيق من جهة اخرى كا توصلت ايضا الى انة يجب على الشركات المساهمة العامة تغيير المدقق وفقا للقوانين المحلية وذلك من اجل تحسين وزيادة جودة التدقيق .

4-دراسة (Lyons,2015) بعنوان : Will Mandatory Audit-firm Rotation Prove Effective in Ireland

هدفت هذة الدراسة الى قياس أثر التغيير الإلزامي لمكتب التدقيق والتغيير للمدقق الشريك على جودة وكفائة التدقيق في ايرلندا ومدى الالتزام من الشركات الايرلندية بتغيير المدقق. ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتم توزيعها على (192) مدقق حسابات قانوني وتم تحليل الاستبانة واستخدام المنهج الوصفي لتحليل اداه الدراسة الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات وتم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها انة لا يوجد علاقة بين تغيير مكتب التدقيق وجودة التدقيق وأنة يوجد علاقة بين تغيير المدقق الشريك من نفس الشركة وجودة وكفائة التدقيق

5-دراسة(Al Nawaiseh and Al Nawaiseh,2015) بعنوان: The effect of the threats on the Auditors independence

هدفت هذة الدراسة الى تحديد تأثير التهديدات على استقلالية المدقق من الناحية الذهنية والشكلية ،ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة وتوزيعها على (65) مدقق حسابي أردني من أصل (189) شركة حيث إحتوت الاستبانة على ثلاث فقرات لقياس الصفات الشخصية ولقياس متغيرات الدراسة حيث تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS لتحليل البيانات كذلك استخدام إختبار ANOVA .وتم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها ان هناك تهديدات تحمل نتائج سلبية ثؤثر على استقلالية المدقق كما ان التخصص وخبرة المدقق لا تؤثر على ادراكة بخصوص تأثير التهديدات على استقلالية المدقق ،في حين ان التهديدات المتعلقة بالاهتمام الذاتي والمصلحة والمراجعة الذاتية التهديدات العاطفية تؤثر على استقلالية المدقق من الناحية الذهنية والشكلية ،ومن اهم التوصيات التي خلصت بها الدراسة ان على المدقق ان يعرف تأثير التهديدات على استقلاليتة وعلية الالتزام بقواعد السلوك المهني وممارسة اجراءات دفاعية ملائمة ضد هذة التهديدات.

6- دراسة(Tepalagul And Lin,2015) بعنوان: Auditor Independence and Audit Quality

هدفت هذة الدراسة في البحث في استقلالية المدققين وجودة التدقيق والعلاقة بينهما حيث تم مراجعة مقالات ذات علاقة بالموضوع منذ عام 1976الى 2013 منشورة في (9) مجلات رئيسية في التدقيق وتم تصنيف التهديدات التي تواجة استقلالية المدقق الى أهمية العميل والخدمات الغير تدقيقية ومدة التدقيق وإنتساب المدقق الى شركة تدقيق. وكان من أهم النتائج ان أهمية العميل لها تأثير اكثر من استقلالية المدقق على جودة التدقيق ،ولذلك إستنتجت الدراسة

ان هناك ادلة محدودة على استقلالية المدقق تكمن في وجود اهمية العميل وتخلص معظم الدراسات الى أن المده الطويلة للمدقق لا تضعف الاستقلالية.

7-دراسة (Saputra,2015) بعنوان: The Impact Of Auditors Independence On Audit Quality

هدفت هذة الدراسة في البحث في استقلالية المدقق وأثرها على جودة التدقيق حيث اعتمدت هذة الدراسة على المنهجية النظرية التي تشمل مراجعة الادبيات والدراسات السابقة لبيان استقلالية المدقق والمكونة من مؤشرات الاستقلالية ،ومؤشرات استقلالية التحقيق ،ومؤشرات استقلالية كتابة التقرير والبحث في جودة التدقيق من خلال فعالية ومصداقية عملية التدقيق وفائدة كتابة التقارير والبحث في عملية التدقيق ونتائج التدقيق ونتائج التدقيق والبحث في النظريات التي تتعلق في تأثير استقلالية المدقق على جودة التدقيق.

وتوصلت الدراسة الى ان هناك تأثير كبيرلإستقلالية المدقق على جودة التدقيق حيث كلما زادت استقلالية المدقق إزدادت جودة التدقيق.

8- دراسة (Abuanzeh,2014) بعنوان : Factor Influencing The Pricing of external Audit Fees

هدفت هذة الدراسة لمعرفة أثر بعض العوامل (حجم الشركة ودرجة تعقيد عملياتها ومخاطر التدقيق،الفترة الزمنية بين انتهاء السنة المالية واصدار تقريرالخارجي، حجم مكتب التدقيق وخبرتة وسمعتة)على اتعاب التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الاردنية .تكونت عينة الدراسة من 66 شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان على مدى ثلاثة سنوات (2011-2013).ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير نموذج الانحدار المتعدد ظمن العديد من المتغيرات المستقلة وأتعاب التدقيق كمتغير تابع . أظهرت نتائج التحليل ان حجم الشركة وحجم مكتب التدقيق هما اهم

العوامل المحددة لأتعاب التدقيق الخارجي. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات الاردنية التي تأخذ بعين الاعتبار متغيرات اخرى لم يتم تغطيتها في الدراسة الحالية .

9-دراسة (Al – khaddash et al., 2013) بعنوان: "Factors Affecting of Quality of Auditing: The Case of Jordanian Commercial Banks"

هدفت الدراسة الى البحث في أهم العوامل التي تؤثر على جودة التدقيق في البنوك التجارية في الأردن من وجهة نظر المدقق الداخلي والمدقق الخارجي , والمدراء الماليين في البنوك التجارية، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على اسلوب الاستبانة، حيث تم توزيعها على جميع الفئات ذات العلاقة، حيث تم جمع وتحليل 85 استبانة، وقد تم استخدام اسلوب الانحدار في تحليل بيانات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة الى نتيجة من وجهة نظر عينة الدراسة بأنهم يعتقدون أن جودة التدقيق تتراوح ما بين متوسطة وجيدة جدا في قطاع البنوك التجارية في الأردن، وأشارت كذلك الى وجود علاقة ايجابية وهامة ما بين جودة التدقيق وكفاءة عملية التدقيق وسمعة مكتب التدقيق وأتعاب التدقيق وحجم مكتب التدقيق وكفاءة وتأهيل المدققين. حيث اعتبرت نتيجة هذه الدراسة بأنها خلقت مساهمة في الأدبيات الحالية في المنطقة، من حيث العوامل التي تؤثر على جودة التدقيق في البلدان النامية مثل الأردن. بالاضافة إلى ذلك، أضافت الدراسة مزيدا من الأدلة على أهمية دراسة كفاءة التدقيق، وسمعة مكتب تدقيق الحسابات وأتعاب التدقيق وحجم مكتب التدقيق. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المدققين الداخليين والخارجيين برفع مستوى جودة عمليات التدقيق وزيادة كفاءة عملية التدقيق.

2-3 -3 ملخص الدراسات السابقة

فيما يلي ملخص للدراسات السابقة

الرقم	عنوان الدراسة	الباحث والسنة	هدف الدراسة	أهم نتائج الدراسة	علاقة الدراسة بتعليمات البنك المركزي
				أولاً: الدراسات العربية	
1	بعنوان" أثر قواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق على تغيير مدقق الحسابات الخارجي"	الشعار ،2017	معرفة أثر قواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق على تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة(2006-2015)	ضرورة أن تقوم الشركات الاردنية المساهمة العامة بتغيير المدقق الخارجي كما انة يوجد أثر ذو دلالة احصائية لقواعد السلوك المهني على تغيير المدقق الخارجي في الأردن بالإضافة الى ذلك يوجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين آراء العينة والمكونة من (مدققي الحسابات الخارجيين والمدراء الماليين) حول تأثير قواعد السلوك المهني على تغيير المدقق الخارجي في الأردن	شملت الدراسة موضوع معايير اختيار مكتب التدقيق ومتطلبات الاستقلالية والموضوعية وسياسة الالتزام بقواعد السلوك المهني الضاهر في المادة رقم (5).
2	بعنوان "العوامل المؤثرة على اتعاب التدقيق"	الحذوة،2015	هدفت الى معرفة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في المملكة الاردنية الهاشمية.	وجود علاقة بين كل من المتغيرات المستقلة(جهاز رقابة داخلي فعال،شهرة مكتب التدقيق،حجم مكتب التدقيق،الاستمرارية)في تحديد أتعاب المدقق	شملت الدراسة موضوع سياسة التدقيق الخارجي في المادة رقم (4) حيث تتضمن التعيين والترشيح وتحديد الاتعاب

				الخارجي في الشركات الاردنية.	ومواصفات مكتب التدقيق.
3	*بعنوان مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني*	عبد العال،2015	هدفت الى التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات العاملين بشركات ومكاتب مراجعة الحسابات في قطاع غزة بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني.	ظرورة التزام مراجعي الحسابات بدرجة كبيرة جدا بالمبادئ الاساسية للسلوك الاخلاقي وقواعد السلوك المنهي التي اوصت بها جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية ونقابة المحاسبين والمراجعبن الفلسطينية .	شملت الدراسة موضوع معايير اختيار مكتب التدقيق ومتطلبات الاستقلالية والموضوعية وسياسة الالتزام بقواعد السلوك المهني الضاهر في المادة رقم (5).
4	بعنوان"التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن"	مرعي،2015	التعرف على أثر تطبيق التدقيق الإلكتروني ،على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن	استخدام التدقيق الالكتروني لة أثر على جودة عملية التدقيق,وأن مكاتب التدقيق العاملة في الأردن يقومو بتطبيق التدقيق الإلكتروني بدرجة مرتفعة	شملت الدراسة موضوع الشروط والمواصفات الواجب توفرها في مكتب وفريق التدقيق من خبرة والاهتمام بالجودة الضاهر في المادة رقم (4) سياسة التدقيق الخارجي.
5	بعنوان " دور مكاتب التدقيق الأردنية في تقديم الخدمات الإستشارية وأثرها في السلوك المهني للمدقق"	جبير،2014	معرفة دور مكاتب التدقيق الأردنية في تقديم الخدمات الإستشارية وأثرها في السلوك المهني للمدقق	وجد فروق ذات دلالة احصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير الخدمات الإستشارية في السلوك المهني للمدقق ، وأتعاب المدقق المهنية،وخبرة المدقق المهنية ، والافصاح عن استمرارية المنشأة ، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في آراء افراد عينة الدراسة حول تأثير الخدمات الإستشارية في إستقلالية المدقق.	شملت الدراسة موضوع متطلبات استقلالية وموضوعية مكتب و فريق التدقيق الضاهر في المادة رقم (7) من تعليمات البنك المركزي.

	بعنوان "أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت".	العازمي،2014	هدفت الى التعرف على أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي والعملي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت	وجود علاقة بين كل من قواعد السلوك الاخلاقي لمدقق الحسابات ،تطبيق معايير المحاسبة الدولية،الكفائة المهنية التي يتمتع بها المدقق الخارجي وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة	شملت الدراسة موضوع معايير اختيار مكتب التدقيق لضاهر في المادة رقم (5) من تعليمات البنك المركزي التي تحدد مستوى الكفاءة التي يجب ان يتمتع بها المدقق الخارجي.
7	بعنوان قياس مستوى جودة التدقيق لمكاتب تدقيق المنطقة الجنوبية	عبدالرحيم،وآخرون،2014	هدفت الى تحديد مفهوم واضح لجودة التدقيق والتحقق من مدى تأثر جودة التدقيق ببعض العوامل المتعلقة بالمدقق ومكاتب التدقيق	عدم وجود مفهوم واضح ودقيق لمفهوم جودة التدقيق، كذلك هناك علاقة طردية بين الخبرة والتأهيل العلمي والعملي للمدقق،سمعة وحجم مكتب التدقيق،استقلالية المدقق مع جودة التدقيق.	شملت الدراسة موضوع بسياسة التدقيق الخارجي والتي شملت مفهوم جودة التدقيق والاستقلالية والتاهيل العلمي والعملي والسمعة الضاهر في المادة رقم (4) من تعليمات البنك المركزي.
8	بعنوان مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية	منصور،2013	التعرف على مدى تأثير معدل دوران المدقق الخارجي على استقلالية المدقق الخارجي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين	أن أهم العوامل تأثير على استقلالية المدقق الخارجي هو دور لجنة التدقيق من خلال مناقشة المدقق الخارجي بالمشاكل التي تواجهه في عملية التدقيق والمصالح المالية والخدمات المحضورة لها تأثير على استقلالية المدقق الخارجي	شملت الدراسة موضوع الاستقلالية في المادة رقم (7) من تعليمات البنك المركزي والمادة رقم (8) التي تعنى بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق.
9	بعنوان "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة"	نجم،2012	التعرف الى العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة وتحليل الأهمية النسبية	أن الوقت اللازم لتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق،سمعة وشهرة مكتب التدقيقن استقلالية	شملت الدراسة موضوع اتعاب مدققي الحسابات الذي بين في المادة

			لهذة العوامل	وخبـرة مكتـب التـدقيق ومدى كفائـة نظـام الرقابـة الـداخلي مـن اهـم العوامـل المـؤثرة فـي تحديـد اتعـاب مـــدققي الحســـابات الخارجيين.	رقم (5) مـن سياسـة التدقيق الخارجي عن اليـات تحديـد اتعـاب مكتب التدقيق .
				ثانياً: الدراسات الأجنبية	
11	Dose Ethical culture in Audit firm Support Audit Objectivity	Svanberg and ohman,2016	قياس اثر بعض العوامل على جودة التدقيق منها تغيير المدقق والاتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي.	وجود علاقة بين ثقافة الالتزام بقواعد السلوك المهني في مكتب التدقيق وموضوعية المدقق وجودة التدقيق كما توصلت الى ان التزام مكاتب التدقيق بقواعد السلوك المهني يعمل على الحد من خطر الحكم المهني.	شملت الدراسة موضوع استقلالية وموضوعية المدقق الضاهر في المادة رقم (7) بالاضافة الى سياسة التدقيق الخارجي في المادة رقم (4) التي تعني بالاتعاب التي يتقاضاها المدقق.
12	Factors Affecting Mandatory Audit Rotation Evidence From Jordan.	Al-Nimer,2015	التعرف على العوامل التي تؤثر على التغيير الالزامي للمدقق الخارجي في الاردن.	وجود علاقة بين كل من اتعاب التدقيق ،المصالح المالية،استقلالية المدقق،التقاضي وتغيير المدقق الخارجي في الاردن	شملت الدراسة موضوع استقلالية وموضوعية المدقق الضاهر في المادة رقم (7) بالاضافة الى سياسة التدقيق الخارجي في المادة رقم (4) التي تعني بالاتعاب التي يتقاضاها المدقق.
13	Audit firm rotation, audit fees and quality: The experience of Italian public	Corbella et al.,2015	التعرف على أثر تغيير المدقق في الشركات المساهمة العامة الايطالية على اتعاب المدقق وجودة	وجود علاقة ايجابية بين تغيير مدقق الحسابات وأتعاب التدقيق من جهة وبين تغيير المدقق وجودة	شملت الدراسة موضوع ترشيح وتعيين مكتب التدقيق الضاهر في المادة رقم (6) بالاضافة الى اتعاب

	companies.		التدقيق.	التدقيق من جهة اخرى.	التدقيق الضاهرة في المادة رقم (4)
14	Will Mandatory Audit-firm rotation prove Effective in Ireland	Lyons,2015	قياس أثر التغيير الالزامي لمكتب التدقيق والتغيير للمدقق الشريك على جودة وكفائة التدقيق في ايرلندا ومدى التزام الشركات الايرلندية بتغيير المدقق.	لايوجد علاقة بين تغيير مكتب التدقيق وجودة التدقيق في حين انة يوجد علاقة بين تغيير المدقق الشريك من نفس الشركة وجودة وكفائة التدقيق.	شملت الدراسة موضوع ترشيح وتعيين مكتب التدقيق الضاهر في المادة رقم (6) من تعليمات البنك المركزي
15	The effect of threats on the Auditors independence	Al Nawaiseh and AlNawaiseh,2015	التعرف على تأثير التهديدات على استقلالية المدقق من الناحية الذعنية والشكلية .	هناك تهديدات تحمل نتائج سلبية تؤثر على استقلالية المدقق كما ان التخصص وخبرة المدقق لا تؤثر على ادراكة بخصوص تأثير التهديدات على استقلالية المدقق.	شملت الدراسة موضوع استقلالية وموضوعية مكتب وفريق التدقيق الضاهر في المادة رقم (7) من تعليمات البنك المركزي.
16	Auditor Independence and Audit Quality	Tepalagul And Lin,2015	البحث في استقلالية المدقين وجودة التدقيق والعلاقة بينهما	ان أهمية العميل لها تأثير اكثر من استقلالية المدقق على جودة التدقيق .	شملت الدراسة موضوع استقلالية وموضوعية مكتب وفريق التدقيق الضاهر في المادة رقم (7) من تعليمات البنك المركزي.
17	The Impact Of Auditors Independence on Audit Quality	Saputra,2015	البحث في استقلالية المدقق وأثرها على جودة التدقيق	هناك تأثير كبير لاستقلالية المدقق على جودة التدقيق حيث كلما زادت استقلالية المدقق ازدادت جودة التدقيق.	شملت الدراسة موضوع استقلالية وموضوعية مكتب وفريق التدقيق الضاهر في المادة رقم (7) من تعليمات البنك المركزي.
18	Factor Influencing The Pricing of external Audit Fees	Abuanzeh,2014	التعرف على اثر بعض العوامل(حجم الشركةودرجة تعقد عملياتها ومخاطر التدقيق،حجم مكتب	حجم الشركة وحجم مكتب التدقيق هما اهم لعوامل المحددة لأتعاب التدقيق الخارجي.	شملت الدراسة موضوع اتعاب التدقيق وحجم مكتب التدقيق بالاضافة الى السمعة والخبرة الضاهرة ضمن

			التدقيق وخبرتةوسمعتة)على أتعاب التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الاردنية.		تعليمات سياسة التدقيق الخارجي المادة رقم (4).
19	Factors Affecting of Quality of Auditing :The Case of Jordanian commercial banks	Al-Khaddash et al.,2013	البحث في أهم العوامل التي تؤثر على جودة التدقيق في البنوك التجارية الاردنية من وجهة نظر المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.	هناك علاقة ايجابية بين جودة التدقيق وكفائة عملية التدقيق وسمعة مكتب التدقيق وأتعاب التدقيق وحجم مكتب التدقيق وكفائة وتأهيل المدققين .	شملت الدراسة موضوع اتعاب التدقيق وحجم مكتب التدقيق بالاضافة الى السمعة والتاهيل العلمي والعملي والخبرة الضاهرة ضمن تعليمات سياسة التدقيق الخارجي المادة رقم (4).

الجدول رقم (2-1): ملخص الدراسات السابقة

2-3-4 أهم مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لقد تميزت هذه الدراسة بالبحث عن امكانية تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. ويعتبر هذا أهم ما يميز الدراسة، كون ان هذه التوجهات صادرة عن البنك المركزي الأردني، والذي ليس له سلطة اشرافية على الشركات الصناعية، لاختلاف الصناعة عن العمل المصرفي. كما تميزت الدراسة بالبحث عن العوامل التي تؤثر في تبني التوجهات الحديثة في الشركات الصناعية وذلك لاكتمال البحث والحصول على نتيجة شاملة للإجابة عن مشكلة الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

من خلال هذا الفصل سوف يتم تناول ما يلي:

تمهيد

3-1 منهجية الدراسة

3-2 أساليب جمع البيانات ومصادرها

3-3 أداة الدراسة

3-4 ثبات أداة الدراسة وصدقها

3-5 مجتمع الدراسة وعينتها

3-6 الأساليب الاحصائية المستخدمة

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

تمهيد: تعتبر منهجية الدراسة واجراءاتها محورا رئيسا حيث يتم من خلالة إنجاز الجانب العملي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الاجراءات.

3-1 منهجية الدراسة:اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي في عرض البيانات التي تعكس اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة التي تمثل مشكلةالدراسة، كما اعتمدت على المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها، من خلال اختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج وتعاميم، وذلك لتحقيق اهداف الدراسة.

3-2: أساليب جمع البيانات ومصادرها

تعتمد الدراسة على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات، وهما:

الأول: يشمل الادبيات التي عالجت موضوع الدراسة، وذلك من خلال الرجوع الى المراجع العلمية العربية والأجنبية من الكتب والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

الثاني: يشتمل على البيانات من مصادرها الرئيسية، والتي تتمثل في البيانات الأولية التي تم جمعها بالاعتماد على استبانة تم تصميمها وتظم متغيرات أنموذج الدراسة.

3-3: أداة الدراسة

لغرض توفير البيانات المتعلقة بالدراسة فقد صممت الاستبانة بعد الأخذ بأراء مجموعة من الباحثين والكتاب في مجال موضوع الدراسة ،ملحق رقم(1) والتي استهدفت الحصول على البيانات الأولية لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة من حيث معالجتها لأسئلة الدراسة واختبار فروضها،وقد تكونت الاستبانة من قسميين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة من خلال (5) متغيرات هي (العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والشهادات المهنية، والتخصص العلمي).

القسم الثاني: واشتمل على فقرات قياس العوامل المؤثرة على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي، وتكون من (18) فقرة تم توزيعها على النحو الآتي:

أ. العوامل الإدارية، وتضمن (4) فقرات .

ب. العوامل الفنية، وتضمن (5) فقرات.

ج. العوامل المالية، وتضمن (4) فقرات.

د. العوامل التشريعية، وتضمن (5) فقرات.

القسم الثالث: واشتمل على فقرات قياس التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي، وتكون من (24) فقرة تم توزيعها على النحو الآتي:

أ. **تعليمات سياسة التدقيق الخارجي،** وتضمن (3) فقرات .

ب. **تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق،** وتضمن (3) فقرات.

ج. **تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق،** وتضمن (3) فقرات.

د. **تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق،** وتضمن (4) فقرات.

هـ. **تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق،** وتضمن (4) فقرات.

و. **تعليمات خاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق،** وتضمن (3) فقرات.

ز. **تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق،** وتضمن (4) فقرات.

وبالرغم من تنوع أساليب القياس ، فإن الدراسة الحالية أتبعت أسلوب القياس المستند على مقياس ليكارت الخماسي، حيث مدى بدائل الاجابة لكل فقرة من (1 – 5) وفقاً لما يلي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

3-4: اختبار ثبات أداة الدراسة وصدقها

تم احتساب معامل الاتساق الداخلي كروتباخ ألفا Cronbach’s Alpha ، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول (3-1): قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات اداة الدراسة

الرقم	البعد	قيمة ألفا
1	العوامل الادارية	0.886
2	العوامل الفنية	0.616
3	العوامل المالية	0.814
4	العوامل التشريعية	0.853
5	العوامل المؤثرة على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي	0.893
6	تعليمات سياسة التدقيق الخارجي	0.764
7	تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق	0.668
8	تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق	0.777
9	تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق	0.729
10	تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق	0.651
11	تعليمات خاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق	0.808
12	تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق	0.828
13	التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي	0.900
14	جميع الفقرات	0.930

نلاحظ ان قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لفقرات أداة الدراسة تراوحت (0.616 – 0.900)، بالاضافة الى ان قيمة ألفا لجميع الفقرات كانت (0.930)، وبالتالي تكون جميع القيم أكبر من (0.60) وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة الدراسة، وموثوقية أداة الدراسة وامكانية الاعتماد عليها لاجراء التحليل الاحصائي.

وتم التأكد من صحة وسلامة أداة الدراسة من خلال عرضها على عدد من الاساتذة الجامعيين في تخصص المحاسبة في الجامعات الأردنية، والذين يتمتعون بالمؤهلات والخبرة العلمية والمعرفة الكافية، وقد قاموا بابداء الرأي والمقترحات، وتم اجراء التعديلات المطلوبة للوصول الى الشكل النهائي للاستبانة، والملحق رقم (2) يبين أسماء المحكمين.

3-5: مجتمع الدراسة وعينتها

بلغ عدد مدققي الحسابات القانونيين المزاولين لمهنة التدقيق (384) مدققاً قانونياً، حتى نهاية العام 2016. ولتحقيق أغراض الدراسة فقد تم اختيار المدققين من ذوي الخبرة في التدقيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة والبنوك التجارية. ويبلغ عدد المحاسبين القانونين الذين يقومون بالتدقيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة (77) محاسباً قانونياً يتوزعون على مكاتب تدقيق محلية والأربعة الكبار، في حين تركز مدققي الحسابات القانونين الذين يقومون بالتدقيق على البنوك في مكاتب التدقيق الأربعة الكبار، وبالأخص شركة ديلويت Deloitte، والتي حازت على الحصة الكبرى من التدقيق على البنوك، حسب التقارير السنوية للبنوك الأردنية، كما اشتمل مجتمع الدراسة على مدققي الحسابات القانونين من ذوي الخبرات السابقة في التدقيق على البنوك والشركات الصناعية المساهمة العامة. ولهذا فقد تم التوصل إلى (191) مدققاً قانونياً. وقد تم اختيار جميع المدققين المذكورين

لتشكيل عينة الدراسة، وهم يشكلون (49.7%) من جميع المدققيق القانونين المزاولين، كما وتعتبر هذه النسبة مقبولة إحصائياً لاختيار عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على جداول سيكران (Sekaran, 2000).

جدول (3-2) توزيع الاستبانات حسب العينة، ونسبة الاسترداد

فئة الخبرة لدى مدقق الحسابات القانوني	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات المستردة وغير الصالحة للتحليل	عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل	نسبة الاسترداد%
الشركات الصناعية	62	57	3	54	87.1
البنوك التجارية	129	121	8	113	87.6
المجموع	**191**	**178**	**11**	**167**	**87.4**

ويشير الجدول إلى أن العدد الكلي للاستبانات الموزعة قد بلغ (191) استبانة، وتم استرداد (178) استبانة، كان منها (11) استبانة غير صالحة للتحليل لعدم اكتمالها. في حين بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (167)، وبنسبة استرداد (87.4%).

3-6: الأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم تحليل بيانـات الدراسـة مـن خـلال اسـتخدام أدوات التحليل الإحصـائي الملائمـة، مـن خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- الإحصاءات الوصفية متمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية، والتكرارات، والأهمية النسبية والتي تم تحديدها طبقاً للصيغة التالية ووفقاً للمقياس الخماسي لبدائل الاجابة لكل فقرة

$$\text{طول الفترة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

حيث عدد المستويات هي : منخفض ، متوسط ، ومرتفع، وبذلك يكون :

المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من 1.00 إلى أقل من 2.33

المستوى المتوسط إذا بلغ الوسط الحسابي من 2.33 إلى أقل من 3.66

المستوى المرتفع إذا بلغ الوسط الحسابي من 3.66 لغاية 5.00

2- معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)، لتحديد مدى موثوقية البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانه.

3- اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، باستخدام معامل الارتباط، ومعامل تضخم التباين (VIF).

4- اختبار ت للعينة الواحدة One Sample t-test.

5- تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد Simple & Multiple Linear Regression.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم تناول ما يلي:

4–1 وصف خصائص عينة الدراسة

4–2 إختبار ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الاحصائية المستخدمة

3-4 إختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة وإختبار فروضها

المطلب الاول: تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها

4-1 - وصف خصائص عينة الدراسة

يتناول هذا الجزء من هذا الفصل وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والشهادات المهنية، والتخصص). حيث تم جمع البيانات الخاصة بهذه المتغيرات لاكتمال بيانات الدراسة الخاصة بالعينة ولاثبات عدم تحيز الباحثة لخصائص دون أخرى، أي لضمان أن العينة التي تم اختيارها عشوائية وغير متحيزة، وهذا من متطلبات المعاينة الإحصائية. ولبيان وصف خصائص عينة الدراسة، تم ايجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

أولاً: العمر

الجدول (4-1): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	11	6.6
	من 30 أقل من 40 سنة	71	42.5
	من 40 – أقل من 50 سنة	47	28.1
	50 سنة فأكثر	38	22.8
	المجموع	167	100

يتضح من الجدول (4−1) بأن فئة العمر (أقل من 30 سنوات) قد شكلت ما نسبته (6.6%)، في حين كانت نسب الفئات العمرية الأخرى أكبر من ذلك، وهذا مؤشر على أن مدققي الحسابات القانونين غالبيتهم من الفئات العمرية التي تتجاوز (30 سنة)، وهذا قد يعود إلى أن الحصول على شهادة المحاسب القانوني، ومزاولة مهنة التدقيق تحتاج إلى الخبرة والتفرغ الكافيين لتحقيق التميز في أداء اعمالهم التدقيقية .

ثانياً: المؤهل العلمي

الجدول (4−2): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	11	6.6
	بكالوريوس	110	65.9
	ماجستير	39	23.4
	دكتوراة	7	4.2
	المجموع	167	100

يتضح من الجدول (4−2) بأن حملة البكالوريوس قد شكلوا غالبية افراد العينة، وبنسبة (65.9%)، وهذا يتوافق مع التوجه العام في القطاعين العام والخاص، بتوظيف حملة البكالوريوس كحد أدنى.

ثالثاً: سنوات الخبرة

الجدول (4-3): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	9	5.4
	من 3 سنوات إلى أقل من 6 سنوات	35	21.0
	من 6 سنوات الى أقل من 9 سنة	66	39.5
	9 سنة فأكثر	57	34.1
	المجموع	167	100

يتضح من الجدول (4-3) بأن فئة الخبرة (أقل من 3 سنوات) قد شكلت ما نسبته (5.4%)، في حين كانت نسب الخبرات الأخرى أكبر من ذلك، وهذا قد يعود لحاجة المدقق الخارجي للخبرة اللازمة التي تمكنه من التدقيق على الشركات الصناعية والبنوك بصورة كفؤة ومميزة.

رابعاً: الشهادات المهنية

الجدول (4-4): توزيع أفراد العينة حسب متغير الشهادات المهنية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الشهادات المهنية	JCPA فقط	91	54.5
	CPA	11	6.6
	ACPA	23	13.8
	CMA	14	8.4
	CFA	8	4.8
	CIA	5	3.0
	أخرى	15	9.0
	المجموع	167	100

يتضح من الجدول (4-4) بأن فئة الذين يحملون شهادة (JCPA) فقط قد شكلت النسبة الكبرى من أفراد العينة، وبنسبة (54.5%)، وهذا بسبب أن هذه الشهادة تعتبر متطلباً أساسياً لمزاولة مهنة التدقيق الخارجي في الأردن.

خامساً: التخصص العلمي

الجدول (4-5): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الشهادات المهنية	محاسبة	135	80.8
	علوم مالية ومصرفية	19	11.4
	إدارة أعمال	4	2.4
	اقتصاد	7	4.2
	أخرى	2	1.2
	المجموع	167	100

يتضح من الجدول رقم(4-5) أن غالبية أفراد العينة هم من المحاسبين، وبنسبة (80.8%)، وهذا يعود لحاجة مهنة التدقيق للمعرفة الكافية في مجالات المحاسبة، واجراءات اعداد الدفاتر المحاسبية، والتوثيق.

تحليل أسئلة الدراسة

يعرض هذا الجزء من الفصل الخاص بالدراسة وصفاً لمتغيرات الدراسة وفقرات الاستبانة، وقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات؛ بغرض الحكم على درجة الموافقة، وتحديد الأهمية النسبية عند كل فقرة، وكانت النتائج كما يلي:

أولاً: العوامل المؤثرة على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

1- العوامل الادارية

الجدول (4-6) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الادارية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	**يساهم الهيكل التنظيمي للشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.952	0.904	1	مرتفعة
2	**يحدد الشكل الاقتصادي للمؤسسات (حكومي، خاص، أعمال) امكانية تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.862	0.891	3	مرتفعة
3	**يشجع مستوى التنظيم الداخلي لمكاتب التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.910	0.877	2	مرتفعة
4	**يؤثر التنوع في الأقسام الفنية المتخصصة في مكاتب التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.569	0.941	4	متوسطة
	المقياس العام	**3.823**	**0.780**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات العوامل الإدارية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.823) وبانحراف معياري (0.780). وقد جاءت الفقرة (يساهم الهيكل التنظيمي للشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.952) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يدل على مواكبة الشركات لتوجهات التدقيق الحديثة للرفع من الكفاءة الرقابية فيها في حين حلت الفقرة (يؤثر التنوع في الأقسام الفنية المتخصصة في مكاتب التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.569)، وبأهمية نسبية متوسطة.

2- العوامل الفنية

الجدول (4-7) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الفنية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
5	**تساعد تكنولوجيا في الإنتاج المستخدمة في الشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.713	0.785	3	مرتفعة
6	**يساعد التخصص المهني للمدقق الخارجي في تدقيق قطاع معين من النشاط الاقتصادي على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق في الشركة.**	4.138	0.821	1	مرتفعة
7	**يساعد المناخ الثقافي للشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.605	0.760	4	متوسطة
8	**يساعد مستوى وعي المجتمع الذي تنتمي له الشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.575	0.779	5	متوسطة
9	**يساعد كبرحجم مكتب التدقيق على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق في الشركات.**	4.036	0.744	2	مرتفعة
المقياس العام		**3.813**	**0.488**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات العوامل الفنية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.813) وبانحراف معياري (0.488). وقد جاءت الفقرة (يساعد التخصص المهني للمدقق الخارجي في تدقيق قطاع معين من النشاط الاقتصادي على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق في الشركة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.138) وبأهمية نسبية مرتفعة،وهذا يدل على مواكبة مهنة التدقيق لجميع التوجهات الحديثة الخاصة بالمهنةوهذا يتوافق مع دراسة (Wooten.2003) صفحة 51، في حين حلت الفقرة (يساعد مستوى وعي المجتمع الذي تنتمي له الشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.575)، وبأهمية نسبية متوسطة.

3- العوامل المالية

الجدول (4-8) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
10	**عدم وجود مصالح مالية واقتصادية بين إدارة الشركة والمدقق الخارجي تسهم في تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.952	0.827	2	مرتفعة
11	**تؤثر طبيعة الأنظمة المالية والمحاسبية في الشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.629	0.888	4	متوسطة
12	**يؤثر حجم الإيرادت التي تحققها مكاتب التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.982	0.908	1	مرتفعة
13	**تؤثر التكاليف والموارد التي تنفق على عملية التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.910	0.930	3	مرتفعة
المقياس العام		**3.868**	**0.712**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات العوامل المالية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.868) وبانحراف معياري (0.712). وقد جاءت الفقرة (يؤثر حجم الإيرادت التي تحققها مكاتب التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.982) وبأهمية نسبية مرتفعة،وهذا يدل على امتلاك مكاتب التدقيق للملكة الفكرية في تحديث اعمالها التدقيقية وفقا للتوجهات الحديثة للمهنة ، في حين حلت الفقرة (تؤثر طبيعة الأنظمة المالية والمحاسبية في الشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.629)، وبأهمية نسبية متوسطة.

4- العوامل التشريعية

الجدول (4-9) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل التشريعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
14	**تحفز القوانين الاستثمارية المتبعة في الشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.898	0.923	2	مرتفعة
15	**تساهم القوانين والتشريعات الصادرة عن الهيئات التشريعية في تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.713	0.844	3	مرتفعة
16	**لا يؤثر حجم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.527	0.835	5	متوسطة
17	**يساهم التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق المتعارف عليها أثناء أدائه لمهمته في تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	4.084	0.934	1	مرتفعة
18	**لا يؤثر عدد المخالفات التي سجلتها مكاتب التدقيق للعاملين لديها على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.**	3.641	0.939	4	متوسطة
	المقياس العام	**3.772**	**0.711**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات العوامل التشريعية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.772) وبانحراف معياري (0.711). وقد جاءت الفقرة (يساهم التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق المتعارف عليها أثناء أدائه لمهمته في تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.084) وبأهمية نسبية مرتفعة،وهذا يدل على التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق المحدثة بأفضل التوجهات الفكرية لخدمة مصلحة المهنة،في حين حلت الفقرة (لا يؤثر حجم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.527)، وبأهمية نسبية متوسطة.

ولمقارنة اتجاهات أفراد العينة حول العوامل المؤثرة على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية، تم اعداد الجدول التالي:

الجدول (4-10) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية العوامل المؤثرة على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	**العوامل الادارية**	3.823	0.780	2	مرتفعة
2	**العوامل الفنية**	3.813	0.488	3	مرتفعة
3	**العوامل المالية**	3.868	0.712	1	مرتفعة
4	**العوامل التشريعية**	3.772	0.711	4	مرتفعة
	العوامل المؤثرة على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي	**3.819**	**0.525**		**مرتفعة**

تشير نتائج الجدول (4-10) إلى أن مستوى العوامل المؤثرة على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي من حيث الأهمية النسبية مرتفع، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.819) وبانحراف معياري (0.525)، وكذلك أظهر الجدول ان (العوامل المالية) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (3.868) وبانحراف معياري (0.712)، وبأهمية نسبية مرتفعة، بينما جاءت (العوامل التشريعية) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (3.772) وبانحراف معياري (0.711)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

ثانياً: التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

1- تعليمات سياسة التدقيق الخارجي

الجدول (4-11) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقراتتعليمات سياسة التدقيق الخارجي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
19	**تضع الشركة عدداً من الشروط والمواصفات الواجب توفرها في مكتب وفريق التدقيق.**	4.293	0.786	1	مرتفعة
20	**تحدد الشركة مهام ومسؤوليات مكتب وفريق التدقيق بدقة.**	4.006	0.840	2	مرتفعة
21	**تحدد الشركة علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.**	3.958	0.894	3	مرتفعة
	المقياس العام	**4.086**	**0.693**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات تعليمات سياسة التدقيق الخارجي مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (4.086) وبانحراف معياري (0.693). وقد جاءت الفقرة (تضع الشركة عدداً من الشروط والمواصفات الواجب توفرها في مكتب وفريق التدقيق) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.293) وبأهمية نسبية مرتفعة وهذا يدل على بحث الشركات على مكاتب تدقيق ذات مواصفات ريادية فكرية، في حين حلت الفقرة (تحدد الشركةعلاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.958)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

2- تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق

الجدول (4-12) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقراتتعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
22	**تتعاقد الشركة مع عدد من المدققين المتخصصين مهنياً والذين يتمتعون بالخبرة الكافية.**	3.826	0.850	2	مرتفعة
23	**تتعاقد الشركة مع مكاتب تدقيق تمتلك الخبرة الكافية في تدقيق الحسابات.**	3.880	0.842	1	مرتفعة
24	**تتعاقد الشركة مع مكتب تدقيق لم يرفع بحقه أحكام قضائية ناتجة عن ممارسات أو أخطاء مهنية**	3.713	0.777	3	مرتفعة
المقياس العام		**3.806**	**0.638**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.806) وبانحراف معياري (0.638). وقد جاءت الفقرة (تتعاقد الشركة مع مكاتب تدقيق تمتلك الخبرة الكافية في تدقيق الحسابات) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.880) وبأهمية نسبية مرتفعة،وهذا يدل على بحث الشركة على مدققين مؤهلين علميا وعمليا ليقومو بتدقيق حساباتها، في حين حلت الفقرة (تتعاقد الشركة مع مكتب تدقيق لم يرفع بحقه أحكام قضائية ناتجة عن ممارسات أو أخطاء مهنية)بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.713)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

3- تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق

الجدول (4-13) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
25	تلجأ الشركة إلى التغيير الدوري لمكاتب التدقيق التي تتعاقد معها على تدقيق بياناتها.	4.341	0.841	1	مرتفعة
26	تحدد الشركة نطاق عمل التدقيق المطلوب من مكاتب وفرق التدقيق بدقة.	4.210	0.783	3	مرتفعة
27	يوضح رئيس مجلس إدارة الشركة الأسس والمعايير التي تم اتباعها لاختيار مكتب التدقيق ومقدار بدل أتعابه.	4.216	0.830	2	مرتفعة
	المقياس العام	**4.255**	**0.681**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (4.255) وبانحراف معياري (0.681). وقد جاءت الفقرة (تلجأ االشركة إلى التغيير الدوري لمكاتب التدقيق التي تتعاقد معها على تدقيق بياناتها) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.341) وبأهمية نسبية مرتفعة،وهذا يدل على بحث الشركات على الخبرات المتطورة لمكاتب التدقيق الخاصة بها في حين حلت الفقرة (تحدد المنظمة نطاق عمل التدقيق المطلوب من مكاتب وفرق التدقيق بدقة) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (4.210)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

4- تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق

الجدول (4-14) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
28	تتعاقد الشركة مع مدققين ومكاتب تدقيق لا تربطهم أية مصالح معها.	4.102	0.826	3	مرتفعة
29	تتعاقد الشركة مع مدققين لا تربطهم صلة قرابة بأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية.	4.186	0.889	1	مرتفعة
30	تلتزم مكاتب التدقيق التي تتعاقد معها الشركة بالتغيير الدوري لفريق التدقيق بما يكفل الاستقلالية.	3.892	0.792	4	مرتفعة
31	يقدم مكتب التدقيق المرشح من قبل لجنة التدقيق في الشركة إقراراً باستيفائه وأعضاء فريق التدقيق شروط ومتطلبات الاستقلالية.	4.168	0.758	2	مرتفعة
المقياس العام		**4.087**	**0.607**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (4.087) وبانحراف معياري (0.607). وقد جاءت الفقرة (تتعاقد الشركة مع مدققين لا تربطهم صلة قرابة بأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.186) وبأهمية نسبية مرتفعة وهذا يدل على حيادية الشركة في التعاقد مع مدققين مستقليين استقلالية تامة عن اعضاء مجلس ادارتها، في حين حلت الفقرة (تلتزم مكاتب التدقيق التي تتعاقد معها الشركةبالتغيير الدوري لفريق التدقيق بما يكفل الاستقلالية) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.892)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

5- تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق

الجدول (4-15) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقراتتعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
32	**تقوم لجنة التدقيق في الشركة بتحديد المعايير والمؤشرات لاختيار مكتب التدقيق.**	4.138	0.783	1	مرتفعة
33	**تقوم لجنة التدقيق في الشركة بالتحقق من مدى التزام مكتب التدقيق المرشح بمعايير الجودة.**	3.874	0.808	3	مرتفعة
34	**ترشيح لجنة التدقيق لمكتب تدقيق والتوصية بأتعابه ونطاق عمله ليصار إلى تعيينه وفقاً لآلية محددة.**	4.108	0.737	2	مرتفعة
35	**تقوم لجنة التدقيق في الشركة بتقييم مدى ملاءمة وكفاية أسلوب ونطاق التدقيق ومستوى الأهمية المادية والمخاطر الجوهرية للأنشطة والعمليات التي لها تأثير محتمل على الوضع المالي للمنظمة.**	3.838	0.838	4	مرتفعة
المقياس العام		**3.990**	**0.554**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.990) وبانحراف معياري (0.554). وقد جاءت الفقرة (تقوم لجنة التدقيق في الشركة بتحديد المعايير والمؤشرات لاختيار مكتب التدقيق) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.138) وبأهمية نسبية مرتفعة وهذا يدل على اعتماد الشركات على معايير ومؤشرات التميز والريادة لمن يقومو بتدقيق حساباتها ، في حين حلت الفقرة (تقوم لجنة التدقيق في الشركة بتقييم مدى ملاءمة وكفاية أسلوب ونطاق التدقيق ومستوى الأهمية المادية والمخاطر الجوهرية للأنشطة والعمليات التي لها تأثير محتمل على الوضع المالي للشركة) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.838)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

6- تعليمات خاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق

الجدول (4-16) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقراتتعليمات خاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
36	**يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية تقريراً يبين فيه رأيه بالقوائم المالية والسياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية ومدى موافقتها للتشريعات والمعايير المتعارف عليها.**	4.012	0.875	2	مرتفعة
37	**يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية تقريراً يبين فيه مراجعته لكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكفاية التدقيق الداخلي في الشركات وأوجه القصور الجوهرية فيها.**	3.895	0.919	3	مرتفعة
38	**يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية تقريراً حول الملاحظات التي ظهرت خلال عملية التدقيق لحسابات الشركة بما ينسجم مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.**	4.044	0.948	1	مرتفعة
	المقياس العام	**3.984**	**0.712**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات تعليمات خاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.984) وبانحراف معياري (0.712). وقد جاءت الفقرة (**يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية تقريراً حول الملاحظات التي ظهرت خلال عملية التدقيق لحسابات الشركات بما ينسجم مع متطلبات معايير التدقيق الدولية**) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.044) وبأهمية نسبية مرتفعة وهذا يدل على مسايرة مكاتب التدقيق في تقاريرها للتوجهات الدولية الخاصة بالمهنة، في حين حلت الفقرة (**يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية تقريراً يبين فيه مراجعته لكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكفاية التدقيق الداخلي في المؤسسة وأوجه القصور الجوهرية فيها**) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.895)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

7- تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق

الجدول (4-17) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقراتتعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
39	**يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية كافة التقارير التي قدمها للشركة في إطار مهمة تدقيق الحسابات.**	4.084	0.888	1	مرتفعة
40	**يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية كافة التقارير التي قدمها للشركة والمتعلقة بأية خدمات إضافية تم تكليفه بها.**	4.018	0.960	2	مرتفعة
41	**يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية كافة البيانات والمعلومات الإضافية التي تطلبها الجهات المعنية عن أوضاع الشركة.**	3.904	0.977	3	مرتفعة
42	**إعلام الجهات المعنية بكافة الأمور ذات التأثير السلبي الجوهري على أوضاع الشركة المالية والإدارية والمخالفات القانونية المرتكبة من قبل مجلس إدارة الشركة.**	3.737	0.926	4	مرتفعة
المقياس العام		**3.936**	**0.762**		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.936) وبانحراف معياري (0.762). وقد جاءت الفقرة (يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية كافة التقارير التي قدمها للشركة في إطار مهمة تدقيق الحسابات) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.084) وبأهمية نسبية مرتفعة وهذا يدل على إفصاح مكاتب التدقيق لمعلومات معينة في ظل الإطار التعاقدي الخاص بالمهمة، في حين حلت الفقرة (إعلام الجهات المعنية بكافة الأمور ذات التأثير السلبي الجوهري على أوضاع الشركة المالية والإدارية والمخالفات القانونية المرتكبة من قبل مجلس إدارة الشركة) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.737)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

ولمقارنة اتجاهات أفراد العينة حول التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي، تم اعداد الجدول التالي:

الجدول (4-18) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	**تعليمات سياسة التدقيق الخارجي**	4.086	0.693	3	مرتفعة
2	**تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق**	3.806	0.638	7	مرتفعة
3	**تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق**	4.255	0.681	1	مرتفعة
4	**تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق**	4.087	0.607	2	مرتفعة
5	**تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق**	3.990	0.554	4	مرتفعة
	تعليمات خاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق	3.984	0.712	5	مرتفعة
6	**تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق**	3.936	0.762	6	مرتفعة
التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي		**4.019**	**0.485**		**مرتفعة**

تشير نتائج الجدول (20) إلى أن مستوى التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي من حيث الأهمية النسبية مرتفع، إذ بلغ الوسط الحسابي (4.019) وبانحراف معياري (0.485)، وكذلك أظهر الجدول ان بعد (تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (4.255) وبانحراف معياري (0.681)، وبأهمية نسبية مرتفعة، بينما جاء بعد (تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (3.806) وبانحراف معياري (0.638)، وبأهمية نسبية مرتفعة.

4-2ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة

لاختبار مدى ملاءمة بيانات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي والاختبارات العلمية، فقد تم اختبار الارتباط الخطي المتعدد ، وذلك على النحو التالي:

اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل ارتباط بيرسون، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير حسب الفرضية التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (4–19): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	العوامل الادارية	العوامل الفنية	العوامل المالية	العوامل التشريعية
العوامل الادارية	1.000			
العوامل الفنية	0.412**	1.000		
العوامل المالية	0.533**	0.465**	1.000	
العوامل التشريعية	0.523**	0.332**	0.491**	1.000

(**) عند مستوى دلالة 0.01

يبين الجدول (4–19) أن أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة هو (0.533) بين المتغيرين (العوامل الإدارية) و(العوامل المالية)، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث أن قيم معامل الارتباط كانت جميعها أقل من (0.80)، وهذا يعتبر مؤشراً على أن العينة لا تعاني من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد للمتغيرات المستقلة .

وللتأكيد من خلو العينة من مشكلة الارتباط المتعدد، تم احتساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) عند أبعاد المتغير المستقل للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين جميع المتغيرات المستقلة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (4–20): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF	Tolerance
العوامل الادارية	1.672	0.598
العوامل الفنية	1.344	0.744
العوامل المالية	1.666	0.600
العوامل التشريعية	1.529	0.654

يبين الجدول (4–20) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، كما كانت قيمة **Tolerance** محصورة بين 0.1 و1 مما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين جميع متغيرات الدراسة المستقلة (Gujarati, 2004, 253).

3-4 إختبارفرضيات الدراسة

في هذا الجزء من فصل الدراسة نستعرض اختبار الفرضيات، حيث تم إخضاع الفرضية الأولى والفرضيات المتفرعة عنها لاختبارات العينة الواحدة One Sample t-test،في حين تم اخضاع الفرضيات الرئيسية الثانية لتحليل الإنحدار الخطي المتعدد Multiple linear regression، في حين تم إخضاع الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية لتحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear regression.

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

وقد هدفت هذه الفرضية لتحديد مدى موافقة افراد العينة على التزام البنوك التجارية الأردنية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي، حيث تم اجراء الاختبار على أفراد العينة من مدققي الحسابات القانونين من ذوي الخبرة بالتدقيق على البنوك التجارية،وقد تم اخضاع فرضية الدراسة الأولى والفرضيات المتفرعة عنها لاختبار (ت) للعينة الواحدة One sample t-test، حيث تم الاعتماد على هذا الاختبار للتحقق من مدى اختلاف إجابات عينة الدراسة عن القيمة (3.5) والتي تمثل متوسط اختيار إجابات افراد العينة عن فقرات اداة الدراسة، حيث تم ملاحظة خلو الاجابات من الاختيار (غير موافق بشدة)، ولهذا تم احتساب متوسط الاختيارات الأخرى، كما تم الحكم على معنوية قيمة (t) الخاصة بالفرق بين المتوسط الحسابي لاجابات أفراد العينة عن المحور مع المتوسط الحسابي المرجعي (الافتراضي) من خلال قيمة (Sig t)، حيث يكون الفرق ذا دلالة إحصائية إذا كانت قيمة (Sig t) أقل من 0.05، كما تم اخضاع الفرضية الرئيسية الثانية لاختبار (ت) للعينات المستقلة Independent Sample t-test، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (4–21): نتائج اختبار (t–test) الخاص بالفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1	4.2807	0.2163	3.5000	0.7807	38.368	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول (4-21) بأن الوسط الحسابي لالتزام لدى البنوك التجارية الأردنية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي كان (4.2807) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدتة الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.7807) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى اتجاهات أفراد العينة كانت نحو الموافقة على وجود التزام لدى البنوك التجارية الأردنية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي، مما يقضي برفض الفرضية الرئيسية الأولى وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي"

الفرضية الفرعية الأولى H01-1: لا يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية بتعليمات سياسة التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

جدول (4−22): نتائج اختبار (t−test) الخاص بالفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1−1	4.4130	0.4325	3.5000	0.9130	22.440	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول (4-22) بأن الوسط الحسابي لالتزام لدى البنوك التجارية الأردنية بتعليمات سياسة التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي كان (4.4130) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدتة الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.9130) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى اتجاهات أفراد العينة كانت نحو الموافقة على وجود التزام لدى البنوك التجارية الأردنية بتعليمات سياسة التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية بتعليمات سياسة التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي"

الفرضية الفرعية الثانيةH01-2: لا يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي.

جدول (4–23): نتائج اختبار (t–test) الخاص بالفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1–2	4.0148	0.5297	3.5000	0.5147	10.331	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول (4-23) بأن الوسط الحسابي لالتزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي كان (4.0148) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدتة الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.5147) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى اتجاهات أفراد العينة كانت نحو الموافقة على وجود التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعيةالثانية وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي"

الفرضية الفرعية الثالثةH01-3: لا يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي.

جدول (4–24): نتائج اختبار (t–test) الخاص بالفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1–3	4.5133	0.4035	3.5000	1.0133	26.698	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول (4-24) بأن الوسط الحسابي لالتزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي كان (4.5133) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدتة الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (1.0133) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى اتجاهات أفراد العينة كانت نحو الموافقة على وجود التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي"

الفرضية الفرعية الرابعةH01-4: لا يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي.

جدول (4–25): نتائج اختبار (t–test) الخاص بالفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1–4	**4.3274**	**0.3736**	**3.5000**	**0.8274**	**23.541**	**0.000**

يلاحظ من بيانات الجدول (4-25) بأن الوسط الحسابي لالتزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي كان (4.3274) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدتة الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.8274) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى اتجاهات أفراد العينة كانت نحو الموافقة على وجود التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي"

الفرضية الفرعية الخامسةH01-5: لا يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق والصادرة عن البنك المركزي.

جدول (4–26): نتائج اختبار (t–test) الخاص بالفرضية الفرعية الخامسة

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1–5	4.1549	0.4511	3.5000	0.6549	15.432	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول (4-26) بأن الوسط الحسابي لالتزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق والصادرة عن البنك المركزي كان (4.1549) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدتة الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.6549) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى اتجاهات أفراد العينة كانت نحو الموافقة على وجود التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق والصادرة عن البنك المركزي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية الخامسة وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق والصادرة عن البنك المركزي"

الفرضية الفرعية السادسةH01-6: لا يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق والصادرة عن البنك المركزي.

جدول (4–27): نتائج اختبار (t–test) الخاص بالفرضية الفرعية السادسة

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1–6	4.2237	0.4418	3.5000	0.7237	17.4129	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول (4-27) بأن الوسط الحسابي لالتزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق والصادرة عن البنك المركزي كان (4.2237) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدتة الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.7237) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى اتجاهات أفراد العينة كانت نحو الموافقة على وجود التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق والصادرة عن البنك المركزي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية السادسة وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق والصادرة عن البنك المركزي"

الفرضية الفرعية السابعةH01-7: لا يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي.

جدول (4–28): نتائج اختبار (t–test) الخاص بالفرضية الفرعية السابعة

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
HO1–7	4.3186	0.4448	3.5000	0.8186	19.564	0.000

يلاحظ من بيانات الجدول (4-28) بأن الوسط الحسابي لالتزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي كان (4.3186) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري او المرجعي الذي اعتمدتة الباحثة وهو (3.5). وبفرق مقداره (0.8186) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من 0.05، مما يشير إلى اتجاهات أفراد العينة كانت نحو الموافقة على وجود التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي، مما يقضي برفض الفرضية الفرعية السابعة وقبول البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد التزام لدى البنوك التجارية الأردنية تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق والصادرة عن البنك المركزي"

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل (الادارية، والفنية (خاصة بالصناعة)، والمالية، والتشريعية) على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

وقد هدفت هذه الفرضية إلى تحديد أي من العوامل الإدارية والفنية والمالية والتشريعية، والخاصة بالشركات الصناعية، تساهم في تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية، بالرغم من أن هذه التوجيهات صادرة عن البنك المركزي.

وقد تم اخضاع الفرضيات المتفرعة عن الفرضية الرئيسية الثانية لتحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الادارية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

الجدول (4-29): *نتائج اختبار أثر (العوامل الإدارية) في تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي	0.423	0.179	35.887	0.000	العوامل الإدارية	0.263	0.044	5.991	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (4−29) أن قيمة ($r = 0.423$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (العوامل الإدارية) و(تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.179)، وهذا يعني أن بعد (العوامل الإدارية) قد فسّر ما مقداره (17.9%) من التباين في (تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (35.887) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.263) وكانت قيمة (t= 5.991) عند

مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الادارية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي"

H02-2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل العوامل الفنية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

الجدول (4-30): *نتائج اختبار أثر (العوامل الفنية) في تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي	0.632	0.399	109.647	0.000	العوامل الفنية	0.628	0.060	10.471	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (4−30) أن قيمة (r = 0.632)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (العوامل الفنية) و(تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.399)، وهذا يعني أن بعد (العوامل الفنية) قد فسّر ما مقداره (39.9%) من التباين في (تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبـين أن قيمـة (F) قد بلغـت (109.647) عنـــد مستـوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.628) وكانت قيمة (t= 10.471) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل الفنية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي"

H02-3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل العوامل المالية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

الجدول (4-31): *نتائج اختبار أثر (العوامل المالية) في تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي	0.468	0.219	46.304	0.000	العوامل المالية	0.319	0.047	6.805	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)

تشير نتائج الجدول (4−31) أن قيمة ($r = 0.468$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (العوامل المالية) و(تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.219)، وهذا يعني أن بعد (العوامل المالية) قد فسّر ما مقداره (21.9%) من التباين في (تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (46.304) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \le 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.319) وكانت قيمة (t= 6.805) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى($\alpha \le 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل المالية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي"

H02-4: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل العوامل التشريعية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي.

الجدول (4-32): *نتائج اختبار أثر (العوامل التشريعية) في تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r معامل الارتباط	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي	0.334	0.111	20.703	0.000	العوامل التشريعية	0.228	0.050	4.550	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (4−32) أن قيمة (r = 0.334)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (العوامل التشريعية) و(تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.111)، وهذا يعني أن بعد (العوامل التشريعية) قد فسّر ما مقداره (11.1%) من التباين في (تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (20.703) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.228) وكانت قيمة (t= 4.550) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل المالية على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي"

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (4-33): *نتائج اختبار أثر (العوامل الإدارية والفنية والمالية والتشريعية) مجتمعة في تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficients				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي	0.670	0.449	33.068	0.000	العوامل الإدارية	0.073	0.047	1.549	0.123
					العوامل الفنية	0.497	0.067	7.404	0.000
					العوامل المالية	0.109	0.051	2.126	0.035
					العوامل التشريعية	0.018	0.049	0.376	0.708

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (4−33) أن قيمة ($r = 0.670$)، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة و(تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد (r^2=0.449)، وهذا يعني أن العوامل مجتمعة قد فسّر ما مقداره (44.9%) من التباين في (تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (33.068) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (العوامل الإدارية) قد بلغت

(0.073) وأن قيمة t عنده هي (1.549)، وبمستوى دلالة (Sig=0.123)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. أما قيمة B عند بعد (العوامل الفنية) قد بلغت (0.497) وأن قيمة t عنده هي (7.404)، وبمستوى دلالـــة (Sig = 0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (العوامل المالية)(0.109) وقيمـــة t عنده هي (2.126)، وبمستوى دلالة(Sig=0.035)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعدمعنوي. في حين كانت قيمة B عند بعد (العوامل التشريعية) قد بلغت (0.018) وأن قيمة t عنده هي (0.376)، وبمستوى دلالـــة (Sig=0.708)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعوامل (الادارية، والفنية (خاصة بالصناعة)، والمالية، والتشريعية) على امكانية تبني الشركات الصناعية المساهمة العامة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي"

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

Conclusion and Recommendations

يتضمن هذا الفصل ما يأتي:

5-1 الإستنتاجات

5-2 التوافق مع الدراسات السابقة

5-3 التوصيات

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

Conclusion and Recommendations

1-5 الإستنتاجات

بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، تم التوصل للنتائج التالية:

1- تبين أن اتجاهات افراد العينة من المدققين الخارجيين كانت نحو وجود عوامل مؤثرة لتبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، كما تبين أن العوامل المالية كانت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، تلتها العوامل الإدارية، ثم العوامل الفنية، لتحل العوامل التشريعية في المرتبة الأخيرة.

2- تبين أن اتجاهات افراد العينة من المدققين الخارجيين كانت نحو الأهمية النسبية المرتفعة للتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي، حيث احتلت (تعليمات ترشيح وتعين مكتب التدقيق) في المرتبة الأولى، في حين جاءت (تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق) في المرتبة الأخيرة، بالإضافة إلى أن جميع التعليمات جاءت بأهمية نسبية مرتفعة.

3- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، والفرضيات المتفرعة عنها، وجود التزام لدى البنوك التجارية الاردنية بجميع التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي، وهذا قد يعزى للدور الرقابي والاشرافي الذي يمارسه البنك المركزي على التزام البنوك التجارية بتلك التوجهات.

4- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية وجود أثر للعوامل الإدارية على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وهذا مؤشر على ان البيئة والتنظيم الإداري في الشركات الصناعية تمكن من تبني التوجهات الحديثة، وغير مقاومة للتغيير.

5- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية وجود أثر للعوامل الفنية على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وهذا مؤشر على ان وجود التكنولوجيا اللازمة للحصول على المعلومات، وتمتع المدقق الخارجي بالتخصص في عملية التدقيق.

6- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية وجود أثر للعوامل المالية على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وهذا مؤشر على عدم وجود مصالح مالية واقتصادية بين إدارة الشركة والمدقق الخارجي تسهم في تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.

7- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية وجود أثر للعوامل التشريعية على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وهذا مؤشر على أن القوانين الاستثمارية المتبعة في الشركة تحفزها على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.

8- أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية الثانية وجود أثر للعوامل مجتمعة على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وقد ظهر الأثر المعنوي عند كل من (العوامل الفنية والعوامل المالية)، وهذا مؤشر على أهمية هاذين العاملين في تبني التوجيهات الحديثة، ومن جهة أخرى ظهر الأثر غير المعنوي عند كل (العوامل الإدارية والعوامل التشريعية)، بالرغم من ظهور الأثر المعنوي عند هاذين العاملين عند دراسة اثرهما منفرداً، وهذا يعطي تصور بأنه بالرغم من أهمية جميع العوامل إلا أن العامل الفني والعامل المالي هما الأهم عند دراسة العوامل مجتمعة

5-2 التوافق مع الدراسات السابقة:

وقد تم مقارنة نتائج الدراسة الحالية، بنتائج الدراسات السابقة، حيث تبين ان نتائج الدراسة الحالية، حيث توافقت الدراسة الحالية مع دراسة (الحذوة، 2015) والتي أظهرت وجود علاقة بين كل من الجهاز الرقابي الفعال، وشهرة مكتب التدقيق، وحجم مكتب التدقيق، والاستمرارية في التعامل مع مكتب التدقيق في تحديد أتعاب المدقق. كما توافقت مع دراسة (مرعي، 2015) والتي بينت أثر تنوع اساليب التدقيق، ومنها التدقيق الالكتروني على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن. كما توافقت مع دراسة (جبير، 2014) والتي بينت وجود أثر لكل من السلوك المهني للمدقق، واتعاب التدقيق، وخبرة المدقق وتكليفه بالخدمات الاستشارية للشركة. كما توافقت مع دراسة (العازمي، 2014) والتي أظهرت أثر اخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي للمدقق الخارجي في الحد من التلاعب في القوائم المالية. كما توافقت مع دراسة (منصور، 2013) والتي بينت وجود أثر لدور لجنة التدقيق في معدل دوران المدقق الخارجي والحفاظ على استقلاليته. كما توافقت مع دراسة (نجم، 2012) والتي بينت أثر سمعة وشهرة مكتب التدقيق وخبرته ونزاهته في تحديد أتعاب التدقيق. ومن جهة أخرى، فقد توافقت الدراسة الحالية مع دراسة (Svanberg and ohman,2016) والتي توصلت إلى وجود علاقة بين وجود ثقافة الالتزام بقواعد السلوك المهني في مكتب التدقيق وموضوعية المدقق وجودة التدقيق. كما توافقت مع دراسة (Al-Nimer,2015) التي أظهرت وجود علاقة بين اتعاب التدقيق،المصالح المالية،استقلالية المدقق، وبين التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي.

3-5 التوصيات

استناداً لما تم التوصل إليه من نتائج، فإن الباحثة توصي بما يلي:

1- ضرورة قيام إدارات الشركات الصناعية بتحديد العوامل المعززة لتبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، والعمل على ازالة أي معيقات تنظيمية واجرائية تحول دون ذلك.
2- تفعيل دور لجان التدقيق في الشركات الصناعية للقيام بوضع الخطوات اللازمة لتبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي.
3- تكليف مكاتب تدقيق ذات السمعة الجيدة، والمتخصصة والتي لديها إدراك ومعرفة بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي.
4- وضع اسس ومعايير واضحة ومحددة، من قبل مجلس الإدارة، لاختيار مكتب التدقيق وتحديد اتعابه.
5- ضرورة التزام مكتب التدقيق بالتغيير الدوري لفريق التدقيق بما يكفل الاستقلالية، ويحد من علاقة الإدارة بمكتب التدقيق.
6- متابعة اجراءات عملية التدقيق من قبل لجنة التدقيق، وتحديد المخاطر الجوهرية للأنشطة والعمليات التي لها تأثير محتمل على الوضع المالي للشركة.
7- ضرورة ان يلتزم مكتب التدقيق بتقديم تقرير يبين فيه مراجعته لكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكفاية التدقيق الداخلي في الشركات وأوجه القصور الجوهرية فيها.
8- ضرورة إعلام الجهات المعنية بكافة الأمور ذات التأثير السلبي الجوهري على أوضاع الشركة المالية والإدارية والمخالفات القانونية المرتكبة من قبل مجلس إدارة الشركة.
9- عقد اجتماعات وورش عمل للعاملين وافراد المجتمع، لزيادة مستوى المعرفة بأهمية التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي.

المراجع

المراجع العربية

الكتب

1- التميمي ،هادي،(2008)،**المدخل إلى التدقيق**، مركز كحلون للكتب.،عمان ، الأردن.

2- بوتين، محمد، (2005) **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

3- عبد الله، خالد أمين. (2004). **علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

4- لطفي, أمين السيد أحمد(2005) , **نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي ,** الدار الجامعية ،مصر .

5- الذنيبات،علي (2015).تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، دار وائل للنشر ،الطبعة الخامسة ، عمان – الأردن.

6- مطارنة،غسان ،(2009) **.تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية** ،دار المسيرة ،الطبعة الثانية ،عمان– الأردن.

7- الشحنة،رزق ،(2015) **.تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولي**ة،دار وائل للنشر ،الطبعة الاولى ،عمان– الأردن.

8- نظمي،إيهاب والعزب،هاني،(2012)**.تدقيق الحسابات الإطار النظري**، دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى ،عمان– الأردن.

9- الصلبان،محمد وعلي،عبدالوهاب.(2002) .**المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**،الدار الجامعية.

10- الجيران ، نادر،(2011).**المراجعة بين النظرية والتطبيق** ،الطبعة الاولى ،آفاق للنشر والتوزيع ،الكويت.

11- لطفي ،أمين ،(2004) .**الإتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات**،دار النهضة العربية ،القاهرة.

12- الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين،(2006)، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**،ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،عمان –الاردن.

13-. الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، (2015)، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة،** (طبعة 2015، الجزء 1)،: الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. نيويورك، الولايات المتحدة

14-الحدرب،زهير ،(2010)،**علم تدقيق الحسابات** ،دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية،عمان-ألأردن.

15- الشيشيني،حاتم ،(2007).أساسيات المراجعة مدخل معاصر,المكتبة المصرية ،طنطا – مصر.

16-جمعة، أحمد حلمي،(2000)،**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** ، دار الصفاء للنشر.

17-الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **دليل قواعد سلوك وآداب ال**مهنة(2007) .

المقالات والمؤتمرات

1- الزبيدي، فراس. (2014). **العوامل المؤثرة في جودة أعمال التدقيق من وجهة نظر مراقبي الحسابات العراقيين دراسة ميدانية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد السابع، ص50، العراق.

2- جوهر، هبة حسين عبد الحسين. (2007). **العوامل والمتغيرات المؤثرة في جودة أداء عملية التدقيق في ضوء معايير التدقيق الدولية**، بحث مقدم إلى مجلس أمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، ص16، بغداد – العراق.

3- زعرب،حمدي وعبدالعال،محمود،(2016).**مدى إلتزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني** ،مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية مجلد (2) عدد (24)..

4- جربوع , يوسف محمود , (2004)." **العوامل المؤثرة في استقلالية المراجعين الخارجيين وحيادهم في قطاع غزة من دولة فلسطين** " , مجلة تنمية الرافدين , المجلد 26 , العدد 76 , .

.

5-عبد الرحيم،عبدالكريم وصالح،جليل وعبدالرحمن،نهلة،(2014)، **قياس مستوى جودة التدقيق لمكاتب تدقيق المنطقة الجنوبية**"مجلة جامعة ذي قار،المجلد(9) ،العدد(1)، العراق.

6- ميخائيل , اشرف حنا ،(2005)," **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات " , بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات** , القاهرة –مصر.

7- عثمان ، الاميرة ابراهيم ،(2000) " **نحو اطار نظري لابعاد الخبرة المؤثرة في كفاءة وفعالية الاداء المحاسبي**" ، مجلة الادارة العامة ، مجلد 38 ، العدد 1 ، مايو

8- يوسف , محمد طارق 2007," **ورقة عمل عن أدوات الرقابة في البنوك والشركات الكبرى والمتوسطة في إطار قواعد حوكمة الشركات "، المؤتمر الدولي الثاني لشعبة مزاولي المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة حول تحديات مهنة المحاسبة والمراجعة – الواقع والتطلعات " ,** القاهرة ،مصر

9- ميخائيل , اشرف حنا ،2005," **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات "** , بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات , القاهرة

10-صيام،وليد و أبو أحميد ،محمود (2006) ، **مدى التزام مراجعي الحسابات في الأدن بقواعد السلوك المهني "**،مجلة جامعة الملك عبد العزيز ،عدد2 ، مجلد 20.

11-سويدان ،ميشيل ،(2010)،"**بعض العوامل المحددة لاتعاب التدقيق** "مجلة امعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والادارة ،مجلد 24،عدد 1.

12- النوايسة ،محمد (2006)،"**العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات** " المجلة الأردنية في إدارة الاعمال ،مجلد 2 ،العدد 3.

13- جربوع ،يوسف ،(2004)،"**العوامل المؤثرة على استقلال المراجعين الخارجيين وحيادهم في قطاع غزة من دولة فلسطين "**،مجلة تنمية الرافدين ،ص ص 1-60.

14-التميمي ،جمانة ،(2012)" **العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية**" مجلة كلية الاقتصاد والادارة جامعة البصرة،مجلد 5، العدد10.

<u>**الرسائل الجامعية**</u>

1- بلعيد، وردة، (2014)، **مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة عينة من المراجعين والمحاسبين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر

2- الشعار،أحمد،(2017) "**أثر قواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق على تغيير مدقق الحسابات الخارجي**،رسالة دكتوراة غير منشورة،جامعة العلوم الإسلامية،عمان –الأردن.

3- الحذوة،زيد،(2015)،" **العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق**"رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشرق الاوسط، عمان – الأردن.

4- العازمي،فهد ،(2014)،" **أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت"**رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط، عمان –الأردن.

5- مرعي ،أحمد،(2015)،" **التدقيق الإلكتروني وأثره على جودة التدقيق لدى مكاتب وشركات التدقيق العاملة في الأردن"**رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء- الأردن.

5- جبير ،خالد ،(2014)،" **دور مكاتب التدقيق الأردنية في تقديم الخدمات الاستشارية وأثرها في السلوك المهني للمدقق**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء الخاصةن الزرقاء- الأردن.

6-عبد العال، محمود،(2015) " **مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني"**رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ،غزة- فلسطين.

7- العازمي،وليد ،(2012)"**أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي"** رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشرق الاوسط ،عمان –الأردن.

8- نجم، مها،(2012)،" **العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع** غزة" رساله ماجستير غير منشورة،الجامعة الاسلامية ،غزة- فلسطين.

9- منصور ،نسرين،(2013)،"**مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية** " رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية،غزة- فلسطين.

10- الجعافرة، محمد. (2008). **مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن-عمان.

11- التميمي , عباس حميد يحيى , 2008 ." **اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية " ,** أطروحة دكتوراه غير منشورة ،بغداد – العراق.

12-عوض، أمال محمد،(2004) ، الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني في المراجعة، **المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا**، .أكاديمية المدينة، المجلد 18 ، العدد 14 ، ص ص16 -21.

المراجع الانجليزية

Book

1- Guy, Don, M C,Wayne aldermen, (2001) **Auditing 5th edition** USA, Harcourt Brace&Company.

2-AAAC , 2001 " **Future Accounting Education : Preparing for The Expanding Profession**" , Special Report , Issues In Accounting Education – vol. 1 , Spring.

3-Boynton,W.c,Johnson,R.N,and Kell,w.G(2006),**Modern Auditing,** John wiley and Sons Inc.,USA.

3 Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., (2012), ***Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach***, 17th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA

4- **Auditing practices Board (APB)** 2001 what is Auditing, London.

5- **International Ethics Standards Board for Accountants**. (2013). Handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants. New York: International Federation of Accountants (IFAC).

6- rown, Ph. A. (2013). The **AICPA Code of Professional Conduct and Exemplification: An Empirical Investigation of Auditor and Public Perceptions**. Unpublished PHD Thesis, University of Mississippi, Mississippi State, United States of America
.

7-. Auditing Practices Board. (2011). **Auditing Practices Board Ethical Standards**. United Kingdom: Financial Reporting Council.

Articles & Journals

1-Lennox, C. ,(2005), " **Audit Quality & Auditor Size : An Evaluation of Reputation & Deep Pockets Hypotheses "** , Journal of Business, Finance, & Accounting , Vol. 26 , September / October

2- Arens, Alvin A.,(2001) "**External Auditor Reports & its Influences on the Future of the related firm"** , Journal of Cost Accounting , November,

3-Wooten , Thomas c. , 2001. " **Research About Audit Quality** " , The CPA Journal , Vol. 73, January, 2003 .

4- Dies, Donald R., & Giroux, Gary A.(2004) "**Determinants of Audit Quality in the public sector** ", The Accounting Review, Vol. 67 , No. 3 , July.

5- Wooten , Thomas c. ,2003 " **Research About Audit Quality "** , The CPA Journal , Vol. 73, January,

6-Seetharaman , A., Gul, F. A. , & Lynn, S. G., 2002" **Litigation Risk & audit fees : evidence from UK frms cross- listed on US markets "** , Journal of Accounting & Economics Vol. 33, ,

7- Manson , S., Carteney , Mc. & Sherer, M. 2001, " **Audit Automation as Control Within Audit Firms "** , Accounting , Auditing , & Accountability , Vol.14,

8- Imhoff,E.A., 2003 **" Accounting Quality , & Auditing , & Corporate Governance "** , Accounting Horizons, Annual, .

9- Al Nawaiseh, Musa & Al Nawaiseh, Mahmoud 2015**," The effect of the threats on the Auditors independence "**International business research; Vol. 8, No. 8;, published by Canadian center of science and education

10- Tepalagul1, Nopmanee and Ling, Lin, 2015" **Auditor Independence and Audit Quality"** Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 30(1) 101–121

11- Al-Khaddash, Husam, Al Nawas, Rana & Ramadan, Abdulhadi (2013). **Factors Affecting the Quality of Auditing: the Case of Jordanian Commercial Banks**. **Int**ernational Journal of Business and Social Science, 4 (11).

12-Corbella,sivanogloria,cristina,Gotti.Giorgio.(2015),**Audit Rotation,audit fees and audit quality:The Experience Of Italian public Companies,elsever",**V25.p46-66.

13-Lyons,john,(2015),"**will mandatory Audit-firm Rotation prove Effective in Ireland"** ,Master thesise,Dubin.national college of Ireland.

14-Savnberg.gon,ohman,Peter,(2016).**Dose Ethical Culture in Audit Firm Support Audit objectivity?** Accounting in Europe .pp55-79.

15- Abuanzeh, Yazan.(2014) **"Factors Influencing the Pricing of Audit Fees"** Master's thesis, Yarmouk University**.**

16- Saputra, Wali,(2015)**" The Impact Of Auditor's Independence On Audit Quality: A Theoretical"** INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC & TECHNOLOGY RESEARCH VOLUME 4, ISSUE 12,

17-Al-Nimer,Munther.(2015)."Factors Affecting Mandatory Audit Rotation:Evidence From Jordan ",internatonal journal of Economic and Finance:vol(7) No.6.

18- De Fond, Mark L.& Subramanyan ,K. ,(2004) " Do Non – Audit Service Fees Impair Auditor Independence ? Evidence from Going Concern Audit Opinions "

19-**.** Dies, Donald R., & Giroux, Gary A(2004). "**Determinants of Audit Quality in the public sector ",** The Accounting Review, Vol. 67 , No. 3 , July,

20- McDaniel , L., Martin , R. D. & Maines, L. A. , 2003 " **Evaluating Financial reporting quality : the effects of financial expertise vs. Financial Literacy** " , The Accounting Review , Vol. 78 , No. 3 , July, .

21- Balsam, Steven, Krishnan, Jagan & Yang , Joon S., 2003, " **Audit Industry Specialization & Earnings Quality** " , Auditing : A journal of practice & Theory , Vol. 22, No. 2 ,

22-Teoh, S.H. & Wong, T. J. 2003 " **Perceived Auditor Quality & the Earnings Response Coefficient** " , The Accounting Review, Vol.68, No, 2 ,.

23- Nelson , Mark W., Robert L. , & Sarah E., 2005 , " Knowledge Structure & the Estimation of Conditional Probabilities in Auditing Planning " , The Accounting Review Vol.70 ,Issue 1, January,

24- Chan, K.H., Lin , K. Z. , & Mo, P.L. , , 2003, " An Empirical Study on the Impact of Culture on Audit- detected accounting errors " , Auditing : A journal of practice & Theory , Vol. 22, No.2, September

25-Bonner,S. E. & Walker, P. L. 2004, " **The Effects of instruction & experience on the Acquisition of Auditing Knowledge** " , The Accounting Review, Vol .69 , No.1, January,

26- Bies , Susan S.2003 " **Effective Market Discipline : The Roles of Auditors, Companies , & Analysts** " , FRB, Conference on Market Discipline.

Websites

1-Kwang , Alvin Han Jiunn, 2004 " **The Existence of Expectation Gap & the usefulness of Auditors Report** " , , An available a

http://www.alvinhan.com/thesis/chap2-2.htm

2- Lee , Lu,Y.C. , C.J. & Chang , S.L. , 2008 " **Corporate Governance , Quality Financial Information , and Macroeconomic Variables on the Prediction Power of Financial Distress of Listed Companies In Taiwan** " , May , . www.ssrn.com.

3- Agrawal , Anup & Chadha , Sahiba , " **Corporate Governance & Accounting Scandals** " , University of Alabama , 2002 .

http : // www . cba . ua . edu / personnel / xeaa . html .

4-Chtourou , Sonda Marrakchi & Others , 2001 " **Corporate Governance and Earnings Management** " , Canada .

http:// papers.SSRN.com/ abstract =275053

5- Cohen , Jeffrey & Others , 2004" **The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality , Journal of Accounting Literature** , . http:// ssrn.com/abstract=1086743

6-. Institute of Internal Auditors , 2002 " **Taking Governance to the Next Level** " , Tone at the Top , . www. Theiia.org

الملاحق

ملحق (1) :إستبانة الدراسة

الأخ المشارك / الأخت المشاركة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تهدف هذه الاستبانة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على التزام الشركات الصناعية بالتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي، ويتطلب تحقيق هدف الدراسة جمع بيانات أولية عن تلك العوامل والتوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي والصادرة عن البنك المركزي واللازمة لبحث ميداني بعنوان

التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية، والعوامل المؤثرة على امكانية تبنيها في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

وتتكون هذه الاستبانة من ثلاثة أقسام تتمثل في:

- البيانات الشخصية
- العوامل المؤثرة على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي:

1. العوامل الإدارية.
2. العوامل الفنية.
3. العوامل المالية.
4. العوامل التشريعية.

- التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي:

1. تعليمات سياسة التدقيق الخارجي.
2. تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق.
3. تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق.
4. تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق.
5. تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق.
6. تعليمات خاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق.
7. تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق.

وتشتمل هذه الأبعاد الإستبانة على مجموعة من العبارات تمثل النقاط الرئيسة لها، والمطلوب وضع علامة (X) أمام كل عبارة تحت الإجابة التي تتفق مع رأيك، علماً بأن البيانات لن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث وبسرية تامة. راجياً أن تحظى هذه الدراسة من جانبكم بالتعاون والاهتمام.

مع خالص الشكر والتقدير والاحترام

الطالبة

دلال مصطفى عبد المهدي فريحات

أولاً: البيانات الشخصية

1. **الجنس**

☐ ذكر ☐ أنثى

2. **العمر**

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 – أقل من 40 سنة

☐ من 40 – أقل من 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر

3. **المؤهل العلمي:**

☐ دبلوم ☐ دبلوم عالي ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراة

4. **سنوات الخبرة**

☐ 3 سنوات فأقل ☐ أكثر من 3 سنوات إلى 6 سنوات

☐ أكثر من 6 سنوات إلى 9 سنوات ☐ أكثر من 9 سنوات

5. **الشهادات المهنية إن وجدت**

☐ JCPA ☐ CPA ☐ ACPA

☐ CFA ☐ CA

6. **التخصص**

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال

☐ مالية ومصرفية ☐ أخرى ....

ثانياً: فقرات الاستبانة

أرجو الإجابة بموضوعية على الأسئلة التالية وذلك بوضع إشارة (X) إزاء الإجابة التي تختارها فيما يأتي:

أولاً: العوامل المؤثرة على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

1- العوامل الإدارية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساعد الهيكل التنظيمي للشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
2	يؤثر الشكل الاقتصادي للشركات (حكومي، خاص، أعمال) على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
3	يؤثر مستوى التنظيم الداخلي لمكاتب التدقيق على تبني الشركات التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
4	يؤثر التنوع في الأقسام الفنية المتخصصة في مكاتب التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					

2- العوامل الفنية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	تساعد تكنولوجيا في الإنتاج المستخدمة في الشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					

6	يساعد التخصص المهني للمدقق الخارجي في تدقيق قطاع معين من النشاط الاقتصادي على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق في الشركة.					
7	يؤثر المناخ الثقافي للشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
8	يؤثر مستوى وعي المجتمع الذي تنتمي له الشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
9	يؤثر حجم مكتب التدقيق على تبني التوجهات الحديثة لعملية التدقيق في الشركة.					

3- العوامل المالية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
10	عدم وجود مصالح مالية واقتصادية بين إدارة الشركة والمدقق الخارجي تسهم في تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
11	تؤثر طبيعة الأنظمة المالية والمحاسبية في الشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
12	يؤثر حجم الإيرادت التي تحققها مكاتب التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
13	تؤثر التكاليف والموارد التي تنفق على عملية التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					

4- العوامل التشريعية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	تحفز القوانين الاستثمارية المتبعة في الشركة على تبنيها التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
15	تؤثر القوانين والتشريعات الصادرة عن الهيئات التشريعية في تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
16	يؤثر حجم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب التدقيق على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
17	يؤثر التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق المتعارف عليها أثناء أدائه لمهمته على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					
18	يؤثر عدد المخالفات التي سجلتها مكاتب التدقيق للعاملين لديها على تبني الشركة التوجهات الحديثة لعملية التدقيق.					

ثانياً: التوجهات الحديثة لعملية التدقيق الخارجي

1- تعليمات سياسة التدقيق الخارجي

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
19	تضع الشركة عدداً من الشروط والمواصفات الواجب توفرها في مكتب وفريق التدقيق.					
20	تحدد الشركة مهام ومسؤوليات مكتب وفريق التدقيق بدقة.					
21	تحدد الشركة علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.					

2- تعليمات خاصة بمعايير اختيار مكتب التدقيق

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	تتعاقد الشركة مع عدد من المدققين المتخصصين مهنياً والذين يتمتعون بالخبرة الكافية.					
23	تتعاقد الشركة مع عدد من المدققين ممن يملكون المعرفة والخبرة بالتدقيق على أنظمة تكنولوجيا المعلومات.					
24	تتعاقد الشركة مع مكتب تدقيق لم يرفع بحقه أحكام قضائية ناتجة عن ممارسات أو أخطاء مهنية					

3- تعليمات ترشيح وتعيين مكتب التدقيق

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
25	تلجأ الشركة إلى التغيير الدوري لمكاتب التدقيق التي تتعاقد معها على تدقيق بياناتها.					
26	تحدد الشركة نطاق عمل التدقيق المطلوب من مكاتب وفرق التدقيق بدقة.					
27	يوضح رئيس مجلس إدارة الشركة الأسس والمعايير التي تم اتباعها لاختيار مكتب التدقيق ومقدار بدل أتعابه.					

4- تعليمات خاصة بإستقلالية وموضوعية مكتب التدقيق

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
28	تتعاقد الشركة مع مدققين ومكاتب تدقيق لا تربطهم أية مصالح معها.					
29	تتعاقد الشركة مع مدققين لا تربطهم صلة قرابة بأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية.					
30	تلتزم مكاتب التدقيق التي تتعاقد معها الشركة بالتغيير الدوري لفريق التدقيق بما يكفل الاستقلالية.					
31	يقدم مكتب التدقيق المرشح من قبل لجنة التدقيق في الشركة إقراراً باستيفائه وأعضاء فريق التدقيق شروط ومتطلبات الاستقلالية.					

5- تعليمات خاصة بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
32	تقوم لجنة التدقيق في الشركة بتحديد المعايير والمؤشرات لاختيار مكتب التدقيق.					
33	تقوم لجنة التدقيق في الشركة بالتحقق من مدى التزام مكتب التدقيق المرشح بمعايير الجودة.					
34	ترشيح لجنة التدقيق لمكتب تدقيق والتوصية بأتعابه ونطاق عمله ليصار إلى تعيينه وفقاً لآلية محددة.					
35	تقوم لجنة التدقيق في الشركة بتقييم مدى ملاءمة وكفاية أسلوب ونطاق التدقيق ومستوى الأهمية المادية والمخاطر الجوهرية للأنشطة والعمليات التي لها تأثير محتمل على الوضع المالي للشركة.					

6- التعليمات الخاصة بالتقارير المتعلقة بعملية التدقيق

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
36	يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية تقريراً يبين فيه رأيه بالقوائم المالية والسياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية ومدى موافقتها للتشريعات والمعايير المتعارف عليها.					
37	يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية تقريراً يبين فيه مراجعته لكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكفاية التدقيق الداخلي في الشركة وأوجه القصور الجوهرية فيها.					
38	يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية تقريراً حول الملاحظات التي ظهرت خلال عملية التدقيق لحسابات الشركة بما ينسجم مع متطلبات معايير التدقيق					

	الدولية.					

7- تعليمات خاصة بواجبات مكتب التدقيق

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
39	يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية كافة التقارير التي قدمها للشركة في إطار مهمة تدقيق الحسابات.					
40	يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية كافة التقارير التي قدمها للشركة والمتعلقة بأية خدمات إضافية تم تكليفه بها.					
41	يقدم مكتب التدقيق للجهات المعنية كافة البيانات والمعلومات الإضافية التي تطلبها الجهات المعنية عن أوضاع الشركة.					
42	إعلام الجهات المعنية بكافة الأمور ذات التأثير السلبي الجوهري على أوضاع المؤسسة المالية والإدارية والمخالفات القانونية المرتكبة من قبل مجلس إدارة الشركة.					

الملحق (2)

أسماء الأساتذة محكمي إستبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الرتبة الأكاديمية	الجامعة
1	الدكتور محمد أبوالهيجآء	أستاذ مشارك	جامعة جرش
2	الدكتور جمال العفيف	أستاذ مساعد	جامعة جرش
3	الدكتور علاء مطارنة	أستاذ مساعد	جامعة جرش
4	الدكتور علاء ربيع	أستاذ مساعد	جامعة جرش
5	الأستاذ الدكتور خليل الدليمي	أستاذ دكتور	إربد الأهلية
6	الدكتور عبدالرزاق عثمان	أستاذ مشارك	الزرقاء الخاصة
7	الدكتور محمد سمارة	أستاذ مساعد	جامعة جدارا
8	الدكتور سامر العكور	أستاذ مساعد	العلوم الإسلامية
9	الدكتور محمد الشنيكات	أستاذ مشارك	البلقاء التطبيقية
10	الدكتور سنان العبادي	أستاذ مشارك	البلقاء التطبيقية

الملحق (3)

مشروع تعليمات بشأن التدقيق الخارجي للبنوك (2016)

المحتويات

١. آلية ترشيح وتعيين مكتب التدقيق.
٢. آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.
٣. الشروط والمواصفات الواجب توفرها في مكتب وفريق التدقيق.
٤. التغيير الدوري لمكتب وفرق التدقيق.
٥. متطلبات استقلالية مكتب وفريق التدقيق.
٦. التقارير المرتبطة بالتدقيق.
٧. مهام ومسؤوليات مكتب وفريق التدقيق.
٨. علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.
٩. الخدمات الاضافية خارج نطاق تدقيق الحسابات التي يمكن ان يكلف بها مكتب التدقيق بحيث تشمل الخدمات الاضافية كحد ادنى ما يلي:

أ. التقييم بشكل سنوي لكفاية سياسات وإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما ينسجم مع متطلبات التشريعات النافذة ذات العلاقة.

ب.تقييم مدى تطبيق البنك للحاكمية المؤسسية مرة كل ثلاث سنوات وبما ينسجم مع التشريعات النافذة. ويجوز ان يتم ذلك من قبل مكتب تدقيق اخر او جهة استشارية متخصصة، وفي جميع الاحوال يتعين تزويد البنك المركزي بنسخة من التقرير خلال فترة اقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تقديمه للبنك.

المادة (٥) معايير اختيار مكتب التدقيق

مع عدم الإخلال بأحكام قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة، على البنك أن يراعي عند اختيار مكتب التدقيق توفر المتطلبات التالية كحد أدنى في مكتب وفريق التدقيق:

أولاً: مكتب التدقيق:

١. أن لا يقل عدد المدققين المسؤولين في المكتب عن ثلاثة أشخاص.
٢. ان يتمتع المكتب بالخبرة المناسبة، بحيث لا تقل خبرته في تدقيق حسابات البنوك عن (١٠) سنوات.
٣. ان يكون للمكتب هيكل تنظيمي وإداري وحاكمية مؤسسية سليمة.
٤. ان تكون اعمال فرق العمل المكلفة بأعمال تدقيق الحسابات مفصولة عن اعمال فرق العمل المكلفة بأعمال أخرى.
٥. ان يكون لدى المكتب سياسات وإجراءات وضوابط معتمدة لأعماله بحيث تتضمن دليل تدقيق يبين آلية وإجراءات التدقيق على البنوك وسياسات تقييم الجودة للتدقيق الخارجي

المصرفية ومخاطرها وبالتشريعات المتعلقة بأعمال البنوك والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بشأنها.

أما فيما يتعلق بالخبرة والمعرفة المطلوبة للتدقيق على البنوك الإسلامية، فيجب ان يكون :

أ. متمتعاً بخبرة عملية في مجال تدقيق الحسابات لمدة لا تقل عن (١٠) سنوات منها (٧) سنوات على الأقل في مجال تدقيق حسابات البنوك منها ما لا يقل عن (٣) سنوات في تدقيق حسابات البنوك الإسلامية، وان يكون ملماً بالتشريعات المتعلقة بأعمال البنوك الإسلامية والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بشأنها.

ب. ملماً بأعمال البنوك الإسلامية ومخاطرها وبمعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

٥. ان يكون ملماً بمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية ومعايير السلوك المهني ومتابعة ما يستجد منها.

٦. ان يكون حسن السيرة والسلوك ويتمتع بسمعة مهنية حسنة.

٧. ان يكون غير محكومٍ عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

٨. أن لا يكون قد حرم من مزاولة المهنة خلال الخمس سنوات الاخيرة او صدر بحقه حكماً جزائي قطعي نتيجة ارتكابه خطأ مهنياً او مخالفةً قانونية ذات علاقة بممارسة المهنة.

٩. ان يكون مستوفياً لمتطلبات الاستقلالية المبينة في هذه التعليمات.

ب. أعضاء فريق التدقيق:

يشترط في أعضاء فريق التدقيق غير المدقق المسؤول ما يلي:

١. ان يكون كل منهم حاصلاً على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل في تخصص المحاسبة او اي من التخصصات ذات العلاقة بالتدقيق على أعمال البنوك والتي تتضمن كحد ادنى (٢٤) ساعة من مواد تخصص المحاسبة.

٢. أن يكون نصف أعضاء الفريق على الأقل حاصلاً كل منهم على إحدى الشهادات المهنية في مجال المحاسبة او التدقيق من إحدى الجمعيات المهنية للمحاسبين القانونيين أو المدققين المعترف بها دوليا والمعترف بها من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

٣. ان تتوافر لدى أغلبية اعضاء الفريق خبرة عملية في مجال تدقيق الحسابات لا تقل عن (٥) سنوات منها سنتان على الاقل في التدقيق على حسابات البنوك، وإلمام بالأعمال

للمكتب مقارنة ببدل الأتعاب للعام السابق والأسس التي تم على اساسها اختيار هذا المكتب. وللبنك المركزي الحق في الاعتراض على مكتب التدقيق الذي تم ترشيحه اذا لم تتحقق فيه المتطلبات الواردة في هذه التعليمات.

٥. يقوم رئيس مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة العادي للمساهمين بتقديم ملخص لنتائج العروض المقدمة لتدقيق حسابات البنك وتوصية المجلس بترشيح مكتب التدقيق المناسب موضحاً الأسس والمعايير التي تم إتباعها لاختيار المكتب المرشح ومقدار بدل الإتعاب ومن ثم تقوم الهيئة العامة للمساهمين بتعيين مكتب التدقيق وتحديد بدل أتعابه.

٦. يعين مكتب التدقيق لمدة سنة واحدة، على أن لا تتجاوز مدة عمل المدقق المسؤول عن تدقيق حسابات البنك (٣) سنوات متتالية.

٧. على البنك ضمان تغيير منتظم لمكتب التدقيق كل (٧) سنوات كحد أعلى، وذلك من تاريخ التعيين بحيث يشترك المكتبان الجديد المعين والقديم خلال السنة الأولى عند التغيير وينطبق ذلك في حال حدوث التغيير قبل انقضاء السبع سنوات، وفي جميع الأحوال لا يجوز إعادة تعيين مكتب التدقيق القديم او المكاتب المرتبطة به (بأي شكل من الأشكال) مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ اخر انتخاب له بخلاف مهمة التدقيق المشتركة، وبحيث تحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام ٢٠١٠.

٨. على البنك تكليف نفس مكتب التدقيق او المجموعة التي ينتمي اليها مكتب التدقيق لتدقيق حسابات فروعه الخارجية وشركاته التابعة داخل وخارج المملكة، ما لم يتعارض ذلك مع التشريعات النافذة في الدولة التي يعمل بها الفرع أو الشركة التابعة أو إذا لم يكن ذلك ممكناً لأسباب خارجة عن إرادة البنك، على أن يتم إعلام البنك المركزي بذلك فور اتخاذ قرار الترشيح او التعيين.

٩. يطبق ما ورد في البنود اعلاه على فرع البنك الأجنبي بالقدر الذي تنطبق عليه.

ثانياً: إذا تأخر البنك عن تعيين مكتب التدقيق عن مدة أقصاها أربعة أشهر من بداية السنة المالية، يجوز للبنك المركزي تعيين مكتب تدقيق لتدقيق حسابات البنك مقابل اتعاب يحددها البنك المركزي على نفقة البنك.

ثالثاً: للبنك المركزي إذا رأى ذلك ضرورياً، أن يعين مكتب تدقيق لمراجعة حسابات البنك وتدقيقها، وذلك بالإضافة إلى مكتب التدقيق الذي تم تعيينه من قبل البنك وفقاً لأحكام هذه التعليمات، ويحدد البنك المركزي المهمة الموكلة لهذا المكتب ومدة عمله ومقدار أتعابه التي سيتحملها البنك.

المادة (٨) مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق:

مع عدم الإخلال بالتشريعات النافذة ذات العلاقة، تتولى لجنة التدقيق في البنك فيما يتعلق بالتدقيق الخارجي المهام والمسؤوليات التالية:

اولاً: تسمية مكتب التدقيق:

١. وضع معايير لاختيار مكتب التدقيق بما ينسجم مع المعايير المشار اليها في المادة (٥) من هذه التعليمات كحد ادنى.

٢. التنسيب لمجلس الادارة بترشيح مكتب التدقيق والتوصية باتعابه ونطاق العمل الذي سيقوم به ليصار إلى تعيينه وفقاً للآلية المحددة في سياسة التدقيق الخارجي للبنك وبما ينسجم مع هذه التعليمات.

٣. اذا تم تخفيض أتعاب مكتب التدقيق فيجب أن لا يؤدي ذلك إلى تخفيض نطاق التدقيق أو تخفيض مستوى جودة التدقيق لكل نشاط من أنشطة البنك ولمخاطر الأخطاء الجوهرية التي يتم اكتشافها ومستوى الأهمية المادية.

٤. التأكد – وقبل التوصية بترشيح مكتب التدقيق – من تطبيق المكتب لمعايير ضبط الجودة (Quality Control Standards) وأن تطلب تزويدها بما يؤكد وجود إجراءات داخلية معتمدة في المكتب لضبط الجودة.

٥. التأكد من استيفاء مكتب وفريق التدقيق للمعايير المنصوص عليها في المادة (٥) من هذه التعليمات وأن تطلب اللجنة تزويدها بأية وثائق او مستندات تؤكد صحة المعلومات الواردة في النموذج المرفق بهذه التعليمات.

٦. التأكد من ان رسالة الارتباط (Engagement Letter) التي سيتم توقيعها مع مكتب التدقيق تغطي نطاق التدقيق المتفق عليه بما ينسجم مع احكام قانون البنوك والتعليمات الصادرة بمقتضاه والتشريعات ذات العلاقة قبل اعتمادها بصورة نهائية، بحيث تتضمن كحد ادنى الزام مكتب التدقيق بالاتي:

أ. الالتزام بالتشريعات المتعلقة بأعمال التدقيق بما في ذلك هذه التعليمات.

ب. الامتثال لمعايير التدقيق الدولية ومعايير السلوك المهني.

ج. ممارسة الشك المهني عند التخطيط وعند القيام بعملية التدقيق، وخاصة عند تدقيق كل من الامور المتعلقة بكل من احتساب التدني وقياس القيمة العادلة وتقييم استمرارية البنك وتقييم ملاءة وسيولة البنك واي عمليات لا تستند الى اسس تجارية سليمة وكذلك في حال تبين وجود قرارات غير موضوعية صادرة عن إدارة البنك تتعلق بتقييم المخاطر واحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي.

ز. تقييم مدى كفاية وتناسق الافصاحات الكمية والنوعية الواردة في التقرير السنوي للبنك بحيث تمكن المستخدمين من فهم مخاطر البنك واستراتيجيته وعلى ان تشمل افصاحات التقرير السنوي للبنك الأمور التالية :

- اهداف وإستراتيجية البنك.
- الإطار الرقابي في البنك المتعلق بإدارة مخاطر الأعمال الرئيسية.
- النسب الرقابية التي يطلبها البنك المركزي.
- منهجية احتساب مخصصات تدني التسهيلات المطبقة في البنك وعلاقتها بمخاطر الائتمان وفقاً لتعليمات البنك المركزي ومعايير التقارير المالية الدولية.

ثانياً: متابعة عمل مكتب التدقيق خلال تنفيذه لعملية التدقيق

يجب على لجنة التدقيق القيام بالآتي:

١. مراقبة فاعلية التدقيق الخارجي في كافة مراحل مهمة التدقيق، وذلك بتقييم مدى ملاءمة وكفاية كل من أسلوب التدقيق ونطاق التدقيق ومستوى الاهمية المادية والمخاطر الجوهرية للنشاطات التي سيتم التركيز عليها والتي لها تأثير محتمل على نتائج الوضع المالي للبنك، وتقديم تقارير نصف سنوية إلى مجلس إدارة البنك عن فاعلية عملية التدقيق ومناقشتها مع المجلس.

٢. التحقق من استقلالية مكتب وفريق التدقيق خلال مدة التدقيق على النحو الوارد في هذه التعليمات كحد أدنى، وفي حال تم تكليف مكتب التدقيق بخدمات اضافية خارج نطاق تدقيق الحسابات، فيتعين على اللجنة دراسة ذلك وأثره على استقلالية مكتب التدقيق وتقديم التوصية اللازمة بذلك إلى مجلس إدارة البنك، وعلى ان يتم الإفصاح في التقرير السنوي للبنك عن هذه الخدمات بحيث يتضمن الإفصاح طبيعة تلك الخدمات والأتعاب المستوفاة مقابلها والتدابير المتخذة للحفاظ على استقلالية المكتب.

٣. التحقق من التزام مكتب التدقيق بخطة التدقيق والأسباب التي أدت إلى أية تغييرات او انحرافات عن الخطة.

٤. التأكد من التزام مكتب التدقيق بعدم القيام بأي من الأعمال التي يحظر عليه القيام بها وفقاً للتشريعات ذات العلاقة.

٥. في حال تكليف أكثر من مكتب تدقيق لتدقيق حسابات البنك، فعلى لجنة التدقيق التحقق من قيام كل منها بالتدقيق على أعمال البنك بصورة شاملة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وبشكل لا يؤدي إلى توزيع مهام التدقيق بينها، وعلى ان تتأكد اللجنة من وجود تنسيق في العمل بين هذه المكاتب ليتسنى لهم مجتمعين اصدار التقارير اللازمة حول تلك المهمة.

٦. الاستئناس برأي موظفي البنك الذين لهم ارتباط بعملية التدقيق حول أداء فريق التدقيق.

ج. متابعة قيام المدقق المسؤول بتقديم التقارير المطلوبة منه في الأوقات المحددة لذلك.

٨. وضع خطة لمعالجة احتمال انسحاب او عزل مكتب التدقيق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

٩. مع مراعاة قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية وقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها، إذا أبدى مكتب التدقيق رغبته بالاعتذار عن تنفيذ مهمة التدقيق لأي سبب من الأسباب فيتعين اعلام البنك المركزي فوراً بذلك، وعلى لجنة التدقيق الوقوف على أسباب ذلك والتوصية لمجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأسباب إن أمكن خلال (١٤) يوماً على الأكثر من تاريخ إبداء رغبته بالاعتذار، وفي حال لم يعدل مكتب التدقيق عن اعتذاره فعلى لجنة التدقيق عرض الموضوع على مجلس الإدارة لاتخاذ ما يلزم وفق التشريعات ذات العلاقة وإعلام البنك المركزي فوراً بالإجراءات المتخذة بهذا الخصوص.

المادة (٩) التقارير المتعلقة بعملية التدقيق

على لجنة التدقيق الطلب من مكتب التدقيق تزويدها بالآتي كحد أدنى:

١. تقرير يبين رأيه في القوائم المالية وملخص السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى ومدى انسجامها مع التشريعات المحلية ذات العلاقة ومع معايير التقارير المالية الدولية اضافة الى المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالنسبة للبنوك الإسلامية وذلك على مستوى فروع البنك في الاردن وللبنك موحداً.

٢. شهادة تبين مدى كفاية مخصص تدني التسهيلات والاستثمارات ومدى حاجة البنك لأي مخصصات أخرى ودقة احتساب الفوائد المعلقة وكفاية احتياطي المخاطر المصرفية العامة ودقة احتساب مخصص العقارات المستملكة لقاء ديون أو أي نقص في المخصصات التي تتطلبها الموجودات وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة ولمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية وكذلك صحة احتساب اختبار التدني في قيمة الشهرة (ان وجدت) وذلك لفروع البنك في الأردن وللبنك موحداً.

٣. تقرير عن مراجعته لكفاية أنظمة الضبط و الرقابة الداخلية وكفاية التدقيق الداخلي في البنك وأوجه القصور الجوهرية فيها إن وجدت.

٤. تقرير بملاحظاته التي ظهرت خلال عملية التدقيق لحسابات البنك بما ينسجم مع متطلبات معايير التدقيق الدولية .

٥. تقارير عن بعض الأمور الهامة مثل:

- المعيقات التي واجهها فريق التدقيق خلال عملية التدقيق ومدى تعاون الإدارة التنفيذية والدوائر الرقابية مع فريق التدقيق واستجابتها لطلباته.
- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، بما في ذلك ملائمة طرق التقييم والتقديرات المحاسبية وأثرها على المركز المالي للبنك.
- وجود تجاوزات جوهرية من الإدارة التنفيذية العليا للصلاحيات أو التفويض الممنوح لها.

- وجود خلافات جوهرية بين أعضاء الادارة التنفيذية العليا او أعضاء مجلس ادارة البنك او استقالة أو انهاء خدمات أيٍ من أعضاء الادارة التنفيذية العليا بصورة غير متوقعة لها تأثير جوهري سلبي على وضع البنك المالي او الإداري.
- وجود قصور جوهري في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك.
- وجود شكوك جوهرية في قدرة البنك على الاستمرارية.
- تغيرات جوهرية سلبية في المخاطر الفعلية او المحتملة التي يتعرض لها البنك.

٣. اعداد تقرير حول تدقيق اعمال البنك للسنة المالية الخاضعة للتدقيق وتقديمه للبنك المركزي خلال فترة اقصاها نهاية شهر شباط من كل عام وتزويد البنك بنسخة منه، وبحيث يتضمن كحد ادنى الأمور التالية:

- مهمة التدقيق، وإجراءات التدقيق المتبعة من مكتب التدقيق.
- طرق التقييم المحاسبية الهامة المتبعة من البنك.
- الأحداث الهامة او التغيرات الجوهرية في البنك والتي لها تأثير على الاوضاع المالية او القانونية او التنظيمية والإدارية للبنك مثل التغيرات على هيكل رأسمال البنك، الهيكل التنظيمي، تركيبة مجلس الإدارة، هيكل العمليات والأنشطة والخدمات المقدمة ...الخ.
- تقييم مدى تأثير البنود خارج الميزانية على حسابات رأس المال.
- اي ملاحظات تبينت لدى مكتب التدقيق حول تقييم بنود قائمة المركز المالي.
- تقييم انظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك ووظائف الجهات الرقابية في البنك مثل ادارة المخاطر، التدقيق الداخلي، الامتثال، لجنة التدقيق.
- تقييم الإجراءات والضوابط المتعلقة بميثاق السلوك المهني في عمل البنك.
- تقييم نتائج اعمال البنك ووصف اهم مصادر الدخل.
- القضايا والمنازعات القانونية والتسويات الهامة التي يمكن أن يكون لها أثار سلبية على الوضع المالي للبنك.
- الائتمان الهام الممنوح لأعضاء مجلس ادارة البنك وذوي الصلة بهم والتسهيلات غير العاملة المادية غير المعد مقابلها مخصصات او التي تتطلب مقابلها مخصصات اضافية.
- تحليل تعرض البنك لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر وسياسة البنك لإدارة هذه المخاطر.
- تقييم وضع السيولة ونظام إدارة السيولة في البنك.
- تقييم مدى ملاءمة اساليب القياس المستخدمة في البنك لتحديد مستوى نسب السيولة ونسب الملاءة وحجم رأس المال الداخلي المطلوب مقابل المخاطر.
- تقييم الإجراءات والضوابط لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المخالفات الجوهرية ونقاط الضعف الهامة التي لوحظت خلال عملية التدقيق وملخص لنتائج التدقيق.

نموذج خاص بمكتب تدقيق الحسابات

أولاً: البيانات الأساسية:

- اسم مكتب التدقيق...
- تاريخ تأسيس المكتب في الأردن..............................
- عنوان المكتب:

المحافظة ....   الحي/شارع ....

رقم الهاتف............... رقم الفاكس ....

ص.ب............... البريد الالكتروني.......................

- معلومات عن مدير المكتب:

الاسم..........................

الرقم الوطني....................

المؤهلات العلمية والشهادات المهنية والخبرات العملية..........

....

رقم الهاتف.................. رقم الفاكس.......................

رقم الهاتف المحمول............................

رقم وتاريخ الحصول على الإجازة من جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين....

- معلومات عن الشركاء في المكتب:

الاسم	الرقم الوطني	المؤهلات العلمية وسنة الحصول عليها	الشهادات المهنية وسنة الحصول عليها	الخبرات العملية في مجال التدقيق بشكل عام وفي تدقيق البنوك بشكل خاص	رقم وتاريخ الحصول على الإجازة من جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين	رقم الهاتف المحمول

ثالثاً: أعمال مكتب التدقيق:

- عدد عملاء المكتب (للسنتين السابقتين):

البيان	عدد العملاء
بنوك محلية (تذكر)	
فروع بنوك أجنبية (تذكر)	
شركات مساهمة عامة أخرى	
أخرى	

- طبيعة الخدمات التي يقدمها المكتب:

١.....................

٢.....................

٣.....................

٤.....................

- الخدمات المقدمة للبنوك (للسنتين السابقتين):

اسم البنك	نوع الخدمة (أعمال محاسبة/ تدقيق، تحكيم، استشارات مالية، ضريبية، إعادة هيكلة أخرى(تحدد))	فترة التعاقد

خامساً: الامانة والمصداقية :

- هل يوجد أحكام قضائية أو قضايا ناتجة عن ممارسات أو أخطاء مهنية تؤثر جوهرياً على سمعة المكتب أو مركزه المالي.

نعم لا

في حال كانت الإجابة (نعم) تذكر التفاصيل.

- هل تم حرمان اي من مدققي الحسابات العاملين في المكتب خلال الخمس سنوات السابقة من مزاولة مهنة التدقيق أو صدر بحقهم حكماً جزائياً قطعياً نتيجة ارتكاب أي منهم خطأ أو أخطاء مهنية او مخالفة او مخالفات قانونية ذات علاقة بممارسة المهنة.

نعم لا

في حال كانت الإجابة (نعم) تذكر التفاصيل.

- هل سبق ان صدر بحق اي من مدققي الحسابات العاملين في المكتب خلال الخمس سنوات السابقة اي حكم نتيجة ارتكابه جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

نعم لا

في حال كانت الاجابة (نعم) تذكر التفاصيل

إقرار:

- أنا الموقع أدناه، وكممثل عن مكتب تدقيق الحسابات.......................................
أقر بصحة كافة البيانات الواردة في النموذج، وأتحمل كامل المسؤولية عن أية معلومات غير صحيحة وردت فيه، وأقر بالآتي:
    - تمتع فريق التدقيق بمعرفة مهنية وفهم كافي وخبرة عملية في العمل المصرفي وبالصناعة المصرفية وبالمخاطر التي تتعرض لها البنوك وبطبيعة أنشطتها.
    - تمتع فريق التدقيق بمعرفة مهنية وفهم كافي لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير التدقيق الدولية والمعايير الأخلاقية.
    - تمتع فريق التدقيق على البنوك الإسلامية ايضاً بالمعرفة الكافية بطبيعة نشاطات البنوك الإسلامية و بالمعرفة الكافية بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
    - تمتع فريق التدقيق بالمعرفة المناسبة بتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة وخاصة في مجالات تصنيف التسهيلات واحتساب المخصصات وكفاية رأس المال والسيولة، وبفهم عام للإطار القانوني والرقابي الخاضعة له البنوك.
    - تمتع مكتب وفريق التدقيق بمتطلبات الاستقلالية الواردة في هذه التعليمات.

الاسم: ....

الصفة الوظيفية:...

اسم المكتب:................................

التاريخ:.....................................

التوقيع/ الختم:..................................

ملاحظة: يرفق ما يلي :-

١. البيانات المالية المدققة للمكتب لآخر ثلاث سنوات .
٢. صورة مصدقة عن شهادة تسجيل المكتب.